

أفكار ومفاهيم في الاقتصاد الإسلامي

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١١/٨/٣٢٢٣)

أفكار ومفاهيم في الاقتصاد الإسلامي

مجموعة مقالات نشرت في صحيفة اللواء

أعوام ١٩٩٣ – ٢٠١٠ م

محمد عبد الفتاح العجلوني



دار المأمون للنشر والتوزيع

أفكار ومفاهيم في الاقتصاد الإسلامي

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، ونصلي ونسلم على النبي الأمي الأمين محمد بن عبد الله المرسل رحمة للعالمين، آمنا بكتابك الذي أنزلت، وبرسولك الذي أرسلت.

وأن الله واحد أحد، فرد صمد، ليس له صاحبة ولا ولد، وليس له شريك ولا شبيه ولا مثيل ولا نظير لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، لا يشبهه شيء من الأشياء، ولا يشبه شيئاً من مخلوقاته، كما وصف نفسه في القرآن الكريم "ليس كمثله شيء" وكما قال العلماء (مهما تصورت ببالك فالله على خلاف ذلك) دون تشبيه أو تمثيل أو تعطيل، ويذوب التجسيد ويقع الإدراك واستشعار الذات الذي نتوجه إليه، ونرفع صلواتنا ودعواتنا إليه لا معبود سواه.

وأن الله أزلي واجب الوجود، أودع في الإنسان حاجات عضوية وغرائز لابد من إشباعها وتنظيمها وسخر كل ما في الكون للإنسان الذي جعله خليفته في الأرض.

إن للكون والإنسان والحياة بداية ونهاية وربط الحياة بما قبلها وبما بعدها، والمسلم ينظر إلى السماء قبل أن ينظر إلى الأرض لأنه يمزج المادة بالروح وخلق للإنسان عقلاً مفكراً مميزاً ولم يتركه على هواه، فأرسل الرسل برسالات ليهديه سبيل الحق، وآخر هذه الرسالات رسالة سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

القرآن كون ناطق وهو رسالة (منهج وبينة ونص). المنهج دستور الله إذا طبق يؤدي إلى الجنة، البينة هي معجزة القرآن الكريم الذي بين أيدينا الحية الحسية الدائمة المتحدية إلى يوم القيامة. أما النص فهو كلام الله الذي لم يترك حفظه للبشر. فالله جلت قدرته تكفل بحفظه فقال في كتابه الكريم: "إنا نزلنا الذكر وإنا له لحافظون".

أنزل إلينا كتاباً أوضح به منازل السالكين وأيقظ به عقول الغافلين أعظم كتاب في هذا الكون وأعظم رسول أرسل. لم يدمج الله اسم أي رسول مع اسمه إلا سيدنا محمد ﷺ، ولا تصح الشهادة والتوحيد التام إلا بقول: (أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله)

القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والسيرة النبوية لا يمل منهم العلماء ولا يشبع منهم الأتقياء. ولو أحد من العلماء والمفكرين الحاليين أراد أن يقرأ ما كتب عن السيرة النبوية فقط لاحتاج إلى مائتي عام.

الحمد لله أكرمنا بالمبدأ الإسلامي المتميز على المبادئ العالمية قديماً وحديثاً لاتفاقه مع الفطرة ولأحكامه المبنية من العقيدة الإسلامية المنبثقة من القرآن الكريم والسنة المطهرة أعظم عقيدة في الوجود... تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقضاء والقدر خيرهما وشرهما.

المسلم حين يحمل العقيدة الإسلامية ويفهم الدين الإسلامي الذي منه الدولة والأحكام والقوانين، لا دين يؤخذ منه ما يناسب المجتمعات، بل تقاس عليه المجتمعات وأحكامها، فهو دين يُصلح كل زمان ومكان.

المسلم يفهم القرآن والسنة والعقيدة والمبدأ فهماً صحيحاً، ويفهم الحياة فهماً صحيحاً محكِّماً الشرع في حياته فيستولي على الحياة الدنيا بحقها وينال الآخرة بالسعي إليها ومفهوم السعادة لديه.. نوال رضوانه تعالى.

من منطلق أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، وأن المبدأ الإسلامي - مبدأ متميز على جميع مبادئ وأنظمة العالم يتضمن نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعلم مواريث ورضاعة ووقف وصدقات وفيه أعظم عقد في الوجود عقد الزواج علاوة على أن الغرب الكافر أصبح يدرس البنوك الإسلامية ونظام الزكاة والخراج وإلغاء الربا التي طبقها المسلمون ١٤ أربعة عشر قرناً فسادوا وقادوا العالم وعند تركهم شرع الله تفرقوا وذلوا.. قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ملخصاً لنا منهجية الحرب بكلمات: (ما غزي قوم في عقر دارهم إلا ذلوا).

من منطلق الآيات والأحاديث التالية فالإسلام قادم وسيسود بإذن الله:-

(هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ) **[التوبة: ٣٣].**

(هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ) **[الصف: ٩].**

(هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا) **[الفتح: ٢٨].**

أي يهيمن الدين الإسلامي على الأديان والمبادئ والأفكار ما ظهر ومما سيظهر.

وقال ﷺ:-

(إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها) وقال أيضاً: (ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا دخله هذا الدين بعز عزيز أو بذل ذليل).

لقناعتي أن الإسلام سيعود كتبت كتابي هذا. أستغفر الله العظيم إن أخطأت.. قال تعالى: () [التوبة: ١٠٥].

الجزء الأول

نعم الفائدة هي الربا

قال تعالى: (يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)

[الحشر: ١٨]، لا أدري لماذا يحاول مناهضو العقيدة الإسلامية المرة تلو المرة بتحليل الربا، وكان العالم يقوم على غير ما أراد الله له. دعاة التخريب الفكري غرسوا في إنساننا الخوف والقلق، وأن إسرائيل أمر واقع حتى تنازلوا عن ٩٨,٥% من أرض فلسطين عن طريق المؤسسات الرسمية وما يسمى بالشرعية الدولية، وهي الأرض المرتبطة بعقيدة المسلمين والتي لا يملك أحد أن يتنازل عن ذرة منها لأن المتنازل كالمرتد عن دينه. ويأتي اليوم دعاة التخريب الديني الإسلامي لنتنازل شيئاً فشيئاً عن إسلامنا نلوي أعناق الآيات والنصوص ونأولها لتطابق وتوافق القوانين العلمانية لتشبع هوى النفوس المعادية لدينها وكأن مصلحة المسلمين تكمن باتباع نظم وقوانين الغرب المناقضة لعقيدتنا، فحال هؤلاء كمن يريد التيمم من تربة شاطئ النهر والماء الطاهر جار، ولكن الغشاوة التي على عينه لم تُره الماء.

خلاصة ما ينشر بالصحف أن الفائدة وسعرها ليست بربا وأن ما حرمه الإسلام يختلف كثيراً عما يحرمه المسلمون اليوم، والفائدة ليست بربا فهي الأداة التي يقوم عليها التعامل النقدي وتعمل على توازنه واستقراره، والربا يكمن في زيادة السلع بالسلع المتماثلة ولا ينطبق ذلك على النقود، وأن المودع بالبنوك شريك مضارب وبإدارة التسهيلات والقروض من البنوك تنتفي عملية استغلال القوي للضعيف القائمة عليها العملية الربوية. وأن الفائدة هي الحل الأمثل لتعويض ذوبان النقود والتضخم.

غاب عن بال هؤلاء الناس أن الإسلام ليس متبنى من دولة حالياً وأنه لا يطبق في فراغ ولا بد من مجتمع ليطبق فيه ليحكم عليه (بالفشل) أو عدم تمكنه من معالجة أمور الدنيا ومنها الاقتصاد.

النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من النظام الإسلامي الذي يؤخذ ككل وهو نظام متميز لا اشتراكي ولا رأسمالي ربوي ديمقراطي، نظام يعالج مشاكل الإنسان كإنسان من خالق الإنسان، كثير من أبناء هذه الأمة- هداهم الله– منهم بحسن نية والآخر بسوء نية وخبث وتضليل أصبحوا وبالاً على أنفسهم وعلى أمتهم، يريدون تثبيت فصل الدين عن موقع الفعل والقرار إنه دين كهنوتي ليس به نظام وتشريع يعالج المشاكل العصرية ولا مانع من إدخال القوانين لمعالجة وسعادة الناس.

الرد على هؤلاء سيكون من شقين:

أ- عقائدي:

لماذا حرم الإسلام الربا؟

من الناحية العقائدية فان أي مسلم عقيدته سليمة يعرف بأن هناك استحالة اعتقادية في أن يحرم الله أمراً لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه.

ب- اقتصادي:

الربا ضار بالمجتمع والإنسان معاً وحرمه الله لرفع الضرر عنهما وآلية رفع الضرر تسلسلت على الوجه التالي:

١- الإنتاج والتوزيع: تبدأ العملية الاقتصادية في الإنتاج ثم التوزيع أو الاستهلاك ولا حياة بدونهما، فكانت المقايضة ثم نشأت فكرة استعمال النقد بوصفه أداة للمبادلة بدلاً من السلعة نفسها فأصبح النقد وكيلاً عن السلعة التي كان يضطر المشتري لتقديمها للبائع في المقايضة، فأصبحت للنقد وظيفتان:

أن يكون وكيلاً عن السلعة

أن يكون مقيماً للأشياء.

٢- كنز المال: أصبح الأقوياء في الحقل الاقتصادي يغتنمون الفرص التي أتاحها النقد، فيتجهون نحو الاكتناز بكل قواهم وباختلال التوازن بين العرض والطلب الكاذب للشراء من السوق فنشأ الاحتكار والاستغلال وتحكم القوي بالضعف وكما هو واقع في عصرنا الحاضر بأن مال الأرض يملكه ملكاً حقيقياً بضعة آلاف، وتسيطر الدولة التي تقبض على مقاليد المال على الدول الأخرى.

قال تعالى في كتابه العزيز:

(يَا أَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِاللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) **[التوبة: ٣٤].**

هذه الآية من أكبر القواعد الاقتصادية تحرم الكنز وتحرم عدم الإنفاق في سبيل الله المقرون بالجهاد ، تثبت للنقد دوره كواسطة بين الإنتاج والاستهلاك ولكي لا يصبح المال دولة بين الأغنياء فقط بل ليدور وليعمل في أقنية الإنتاج ليستفيد منها كل الناس.

٣- الزكاة: جاء تشريع الزكاة ليحقق توازناً معيناً في توزيع المال وليحول دون كنزه:

أ- تمكن الزكاة من وصول المال إلى جميع أفراد الدولة الإسلامية والانتفاع به وحيازته وبذلك تنتقل الثروة للناس ويحال دون فقر الأفراد، وهي المشكلة الكبرى والتي ركز الإسلام على معالجتها وأن الآيات والأحاديث التي تحث على الإنفاق قد بلغت درجة الإفاضة.

ب- بالزكاة أيضاً يحال دون كنز المال الذي تأكله الزكاة في ٢٧ عاماً، لذلك يضطر حائزوه لاستثماره في مجالات الإنتاج فينتفع الناس به وتكثر المشاريع التي تقوي الاقتصاد ويصل المال إلى كل الناس.

٤- الربا: هو الزيادة الحاصلة على قيمة القرض عند السداد سواء كانت نقداً أم سلعة. عندما يجتمع المال بأيدي قلة من الناس نتيجة الاكتناز والادخار وبتسلطهم واستغلالهم فاتخذوا المال سلعة للربح والتنمية فخرج المال عن وظيفته وأصبح أداة للتنمية ورأى المدخر والمحتكر والمستغل أن الفائدة التي تأتيه من المدينين أكثر من ربح يأتيه من الإنتاج دون مخاطر وتعب وينام قرير العين بظلم الآخرين، جاءت الشريعة وحرمت الربا ليبقى المال في مجال الإنتاج والاستهلاك وينمى بالطرق المنتجة في المجتمع كالزراعة والصناعة والتجارة المرتبطة بالعمل فقط لأن الفائدة أو الربا مرتبطة بالنقد لأنه وسيلة وليس غاية.

٥- عدم الكنز، والزكاة وعدم الربا كلها أدوات تنمية: آليات اقتصادية مرتبطة تبقي المال في وضعه الطبيعي بالإنتاج والتوزيع فالكنز حرام وعدم الإنفاق حرام وتنمية المال بالفائدة حرام تخرجه عن وظيفته وتعطل الإنتاج وتبقيه بأيدي القلة، والإسلام يريد أن يصل إلى كل الناس فالزكاة عامل لدوران المال وللوصول إلى التكافل العام والتوازن الاجتماعي ضمن حرية محدودة بالقيم الإسلامية ينشأ المذهب الاقتصادي في الإسلام المؤمن بالواقعية والأخلاقية الذي يعمل على إسعاد الإنسان كإنسان بتشريع لا يأتيه الباطل من خالق الإنسان.

الفرق بين الفائدة والربح:

الربح: في علم الاقتصاد هو الفرق بين ثمن المبيع ونفقة الإنتاج، أما الفائدة: فهي ربح المال في زمن محدد بسعر محدد، أو الزيادة الحاصلة عن قيمة القرض سواء كان نقداً أو سلعة حينما تضاف الفائدة على أثمان السلع من الإنتاج وحتى وصولها للمستهلك تساهم برفع مستوى المعيشة بما لا يقل عن ٢٠% وبإلغاء الفائدة وجباية الزكاة على المال يؤدي تلقائياً إلى عدم الكنز والاستثمار الحلال في الإنتاج وتدور دورة المال التي أرادها الله فينتفع جميع الناس به ويصل إليهم.

القاعدة النقدية في الإسلام والتضخم:

الذهب والفضة والنقود الورقية النائبة هي عملة الدولة الإسلامية وتكون لها تغطية ذهبية وفضية تساويها في خزانة الدولة، إذ يحتج الاقتصاديون بأن الفائدة هي تعويض لذوبان العملة وضعف قيمتها الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار. لكن قلنا إن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يطبق في نظام اقتصادي رأسمالي أو فراغ، وبما أن عملة الدولة الإسلامية الذهب والفضة كما جاء بنصوص الآيات، وأقر الرسول ﷺ النظام النقدي إذ كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً وتزن الذهب بوزن تسميه ديناراً وقد تعامل المسلمون في بداية الدولة الإسلامية بهما ولكن الرسول لم يقر عملات محددة المعايير والأوصاف فهذه أمور تنظيمية أقرت زمن الخليفة عبد الملك بن مروان. وكما يقول الإمام الغزالي رضي الله عنه عن النقد في إحياء علوم الدين باب الشكر أي عن الذهب والفضة ((عزيزان في ذاتهما)) أي لهما قيمة ذاتية أي يتمتعان بقيمة سلعية أو حقيقية.

ففي حالة غلاء العملة بسبب انخفاض أسعار السلع في الأسواق يمكن لمن يريد من الأفراد أن يذهب إلى البنك المركزي الإسلامي بذهبه أو ما يحوز من عملة الدولة ويحول إلى عملات يريدها.

أم في حالة رخص العملة أو غشها بأن تصبح قيمتها الشرائية أقل من قيمتها الذاتية كوزن وعيار وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع في الأسواق، فيحق للناس أن يحولوا ما في أيديهم من عملات إلى سبائك ذهبية أو فضية صافية يقابل عيارها العيار الذي على العملة فيحافظوا على قيمة نقدهم السلعية. هذه الثقة والآلية تحد من التضخم وتعطي ثقة بعملة الدولة.

والإسلام ينزع من النقد دور الادخار أو الاكتناز ودور النقد بتنمية الملك ويرده إلى دوره الطبيعي كمقيم ووكيل سلعة وينمي بالطرق المنتجة المفيدة في المجتمع كالزراعة والصناعة والتجارة، وهي مرتبطة بالعمل أما الفائدة أو الربا فمرتبط بالنقد والنقد لا يلد النقد والنقود وسيلة لكل غرض، ومبادلة مقدار من الذهب بأكثر منه، أو مقدار من سلعة أو سلع معينة بأكثر منها ربا.

وجميع علماء المسلمين حتى عصرنا هذا أجمعوا على تحريم الفائدة ولا اجتهاد في مورد النص.

المصادر:

باب الشكر في إحياء علوم الدين – للإمام الغزالي

الجزء الثاني

على هامش حوار الربا والفائدة

أفكار في الاقتصاد الإسلامي ومقارنته بالأنظمة الاقتصادية الأخرى

بادئ ذي بدء لكل نظام اقتصادي خصائص ومميزات قد انطلقت من العقيدة أو الفهم أو التحليل لمعنى الوجود (الكون والإنسان والحياة) وهل من قوة أوجدته؟، أم الوجودية تطورت وأصبحت على ما هي عليه ولا نهاية لها؟، ولفهم الأنظمة الاقتصادية لا بد من استعراض العقائد التي انطلقت منها وارتبطت بها، وبذلك ستأتي حلولها ومعالجتها طبقاً لاعتقادها وتحليلها لعلاقة الإنسان بهذا الوجود. وقبل الخوض في نظام اقتصادي إسلامي لا بد من التعرف على المبادئ العالمية التي تتبنى مذاهب اقتصادية تنظم حياتها الاقتصادية ضمن أطرها، أما المبادئ الأساسية فهي:

المبدأ المادي والمبدأ الرأسمالي والمبدأ الإسلامي:

١- المبدأ المادي الماركسي:

يؤمن أنه لا اله والحياة مادة والمادة أزلية وهي مصدر التفكير والإلهام ومنبع النظم والقوانين وتطور المجتمع ونوع الحكم، والحقيقة المادية تعنى المادة بظواهرها وجميع أشكالها المتنوعة هي الواقع الوحيد الذي يشغل كل ظواهر العالم وألوان الوجود فيه، والحكومات وليدة التناقض الطبقي بين الحاكمين والمحكومين.

وعندما يتوقف الصراع الطبقي يكون لا حاجة لحكومة. جميع الأفكار والمشاعر والروحيات لا دافع ولا مؤثر لها، فالتناقض قائم بين علاقات الملكية القديمة وقوى الإنتاج الجديدة تؤدي إلى صراع طبقي.

المذهب الماركسي مذهب جماعي يرفض الدوافع الذاتية والأنانية وغريزة التملك في الإنسان وغريزة التدين وقد جاء في كتاب كارل ماركس ص ١٦ ـ ١٧ (الدين زفرة الكائن المثقل بالألم، وروح عالم لم تبق فيه روح، وفكر عالم لم يبق فيه فكر، إنه أفيون الشعب). إذن فنقد الدين هو الخطوة الأولى لنقد هذا الوادي الغارق في الدموع، وفي المبدأ المادي يفنى الفرد في المجتمع ويدور فيه كالسن في الدولاب، ولذلك لا يعترف بالحريات الفردية بل يهدرها في سبيل القضية الأساسية قضية المجتمع بكامله.

والمذهب الماركسي في الاقتصاد أناني فردي لأنه لا يسمح للناس بممارسة حقهم الطبيعي وإطلاق غرائزهم في التملك لأنه يشرح للناس أن الآخرين يسرقون جهودهم وثرواتهم وأن ذلك اعتداء صارخ على كيانهم الخاص وهو الذي يحفظهم في ملكيته الجماعية الذين هم جزء لا يتجزأ منها، ومن جراء تطبيق هذا المبدأ خلق طبقة من المديرين والمتنفذين ومراكز القوى فنشأ نظام دكتاتوري سحق الشعب وهدر قيمه فبدأ اقتصاده وإنتاجه بتراجع عكسي فهوى وفشل فشلاً ذريعاً، وتناقض تناقضاً سريعاً من عدم تمكنه من تحول الاشتراكية إلى الشيوعية والتي تتبنى في مرحلتها من محو للملكية الخاصة في مجال الإنتاج ولاستهلاك ومحو للسلطة السياسية من الحكومة بصورة نهائية وحشر الناس في الفردوس الموعود.

إذن الاقتصاد المادي الماركسي جزء من المذهب الماركسي الذي تميز بملكيته الاشتراكية الجماعية ودعا إلى تعميمها في العالم وقد فسر الحياة كلها بتفسير مادي بحت،

ولكن هذا المبدأ سقط إلى غير رجعة وهزم بنفس سلاحه الاقتصادي المادي لأنه كان مهزوماً في النفوس ولأنه عاند الفطرة الإنسانية لا بل عاند الخالق خالق كل شيء قال تعالى: (وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا) **[الفتح: ١٣].**

٢- المبدأ الرأسمالي:

ترك هذا المبدأ النواحي الإيمانية بالوجود والخالق للأفراد وعدم مؤاخذته لهم وما يعتقدون وذلك بعد الصراع الذي قام بين الكنيسة والحكام بل تبنى مبدأ فصل الدين عن مراكز اتخاذ الفعل والقرار أو فصل الدين عن الدولة، وتبنى الوجودية والواقعية وترك حرية التدين للأفراد وأن العبادة هي علاقة ما بين الإنسان وربه.

إذن تميز هذا المبدأ بالمادية والنفعية بعد أن أخذ بالابتعاد عن الله والدين وترك صلته بالله وعمق نظرته إلى الأرض وضعف النظر إلى السماء، وأصبح يمثل فلسفة خاصة كمذهب رأسمالي فردي حر يقدس الدوافع الذاتية وأن الفرد هو المحور والعامل الوحيد في الحركة الاقتصادية وقادر على اكتسابها وله الحرية المطلقة في التملك وبغزو جميع عناصر الإنتاج.. الأرض والآلات والمباني والمعادن وغير ذلك من ألوان الثروة ويتكفل القانون في المجتمع الرأسمالي بحماية الملكية الخاصة وتمكين المالك من الاحتفاظ بها.

وقد أصبحت فلسفته تؤمن بـ حرية التملك، والاستغلال، والاستهلاك، بالإضافة إلى حرية مطلقة في التسعير وحرية مطلقة في نوع العمل الذي يريد أن يقوم به الإنسان مهما كان نوعه، وبترسيخ الحرية الفردية أصبحت السيادة للإنسان وهو الذي يصنع الأحكام التي يراها مناسبة فالسيادة للأشخاص. فنادت الرأسمالية بمبدأ حكم الشعب للشعب أي جعلت الإنسان هو مصدر كل شيء فهو الذي يصنع القانون والنظام والتشريع بعد أن تمتع بحرية وإرادة ليمارس هذا الحق عن القانون والنظام والتشريع عن طريق ممثليه

ولهذا قالت بأن الشعب مصدر السلطات وهو التفسير البسيط للديمقراطية باعتبار لا إرادة فوق إرادة وحرية الشعوب، فالاقتصاد الرأسمالي قد نشأ وسنت قوانينه عن طريق الديمقراطية الغربية الرأسمالية التي استوعبت بنظرتها التنظيمية المجتمع كله، وبذلك تكون الملكية الخاصة هي المبدأ المميز في النظام الرأسمالي.

٣- المبدأ الإسلامي:

ينطلق المبدأ الإسلامي من أن للوجود خالقاً خلقه وأن للكون والإنسان والحياة بداية ونهاية، وأن الله جعل الإنسان خليفة في الأرض قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) **[البقرة: ٣٠]. فعلاً يعلم الله ما لا نعلمه فالخالق أدرى بما خلق وقد أمد الإنسان بالرسل والشرائع وآخرها الشريعة الإسلامية التي لم تترك أمراً واحداً من الأمور التي تنظم صلة الإنسان بربه بأن يعبد الله بأنه موجود لا شك في وجوده وأنه أبدع وكون جميع الحادثات وأبرزها من العدم إلى الوجود وأودع في الإنسان حاجات وغرائز لا بد من إشباعها وتنظيمها بالإضافة إلى علاقة الإنسان بغيره وبالمجتمع الذي يعيش فيه، كل ذلك جاءت به وبينته الشريعة الإسلامية السمحاء من حلال وحرام ليتقيد بها وقد انبثقت هذه الأحكام من العقيدة الإسلامية التي تقرن الإيمان بالله وبرسالة سيدنا محمد ﷺ**

(وأن لا إله إلا الله). الاعتراف باللسان والاعتقاد بالقلب أن المعبود بحق هو الله تعالى فقط وأن محمداً رسول الله. اعتراف باللسان وإذعان بالقلب أن سيدنا محمداً ﷺ مرسل من عند الله إلى كافة الناس وأنه صادق في كل ما يبلغه عن الله تعالى، أي يجب الإيمان بشريعته والعمل بها.

وبعد أن أصبح لدينا نظام كامل شامل فلا يجوز لنا الرجوع عنه ولكوننا عاجزين ومحتاجين لرب العالمين ولا يصح الإيمان والإسلام ولا تقبل الأعمال بدون الشهادتين كما أخبر الله في كتابه العزيز (ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﮎ ﮎ) [الفتح: ١٣].

إن الدين عند الله الإسلام فسينطلق المذهب الاقتصادي الإسلامي من المبدأ الإسلامي الشامل لشتى فروع الحياة والمنطلق من العقيدة الإسلامية مذهباً متميزاً بعقيدته وسيكون الاقتصاد الإسلامي جزءاً من الشريعة الإسلامية التي تنطبق بجميع فروعها.

فالاقتصاد الإسلامي جزء من كل من نظام رباني يرفض جميع الطروحات والتشريعات والقوانين العلمانية الموضوعة والتي تتناقض وعقيدة الإسلام باعتبار أن الإنسان لا يصنع نظامه فالذي صنعه هو خالق الإنسان فلا يؤخذ شيء إلا بدليل شرعي فإن كان حلالاً أخذ وإن كان حراماً ترك وسنرى أن المذهب الاقتصادي في الإسلام متميز لا هو مذهب مادي أو رأسمالي بل مذهب يتصف بالعدالة الاجتماعية وبالواقعية والأخلاقية ويؤمن بملكيات ثلاث فردية، وجماعية، وملكية دولة ويجمع بين النظرة المادية والروحية للحياة ويحيطها بإطار إنساني فذ.

هل النظام الاقتصادي في الإسلام نظام متميز:

أخذ المجتمع الرأسمالي بالملكية الفردية كقاعدة عامة ولا يعترف بالملكية العامة إلا إذا اضطرته ظروف اجتماعية معينة فيتراجع ويأخذ بالتأميم مثلاً ويبقى هذا الخروج حالة استثنائية وأخذ المجتمع الاشتراكي بالملكية العامة وقد تراجعت في وقت ما ورخصت بملكية فردية لبعض الثروات وبقي ذلك استثناء ثم انهار المبدأ ككل. وبناء على ذلك يطلق اسم المجتمع الرأسمالي على كل مجتمع يعتبر الملكية الخاصة مبدأه الوحيد. ويطلق المجتمع الاشتراكي على كل مجتمع يعتبر الملكية العامة هي مبدأه الوحيد فأين الإسلام من ذلك ؟

الإسلام وإن أخذ بالملكية الفردية فلا يسمى مجتمعاً رأسمالياً، وإن أخذ بالملكية العامة فلا يسمى مجتمعاً اشتراكياً وإن أخذ بالملكيتين معاً فلا يكون قد مزج بينهما لأنه كذلك يكون قد أخذ بعقيدتين متناقضتين ومختلفتين مع عقيدته. فالإسلام قائم على أسس وتشريعات مرتبطة بأفكار نابعة من قاعدته الأساسية وهي العقيدة الإسلامية والتي تناقض المفاهيم والقيم التي قامت عليهما الرأسمالية الحرة والاشتراكية الماركسية. رأى فريق من المسلمين أن الأسلوب الأمثل لتجاوز تأخرنا التنموي ولبناء اقتصاد قوي قادر على النهوض بالبلاد العربية والإسلامية المتخلفة هو أخذ النموذج الغربي وتقليده واللحاق به باعتباره قدوة وتجربة رائدة ناجحة.

إلا أن الإنسان العربي حسب معتقداته عن الوجود وعدم تناقض فلسفته المادية واستعداده النفسي للمناهج الاقتصادية المطبقة جعلته يتفاعل ويندمج بها، إلا أن مناهج الاقتصاد الغربي الحديث تتناقض وعقيدة المسلمين الدينية بل ترفضها ولا تتفاعل معها وتحجم عن العطاء والاندماج في حضارة مؤطرة بأطر وتشريعات غربية بعيدة عن الإسلام.

فالإسلام دين سماوي له قدسية لدى أصحابه وعقيدة ومعاملات يجب أن تطبق وتنفذ لدى المسلم لأنه ينظر إلى السماء وحياته في الدنيا خلافة ويعتبرها ممراً إلى مقر، ففلسفة الأوروبي ونظرته إلى الأرض أنشأت لديه قيما للمادة والإرادة والحرية والثروة والتملك والاستغلال والنفعية والفائدة والجنس والخمر والمرأة انسجمت مع فلسفته عن الحياة وبقيت مرفوضة ومتناقضة مع أخلاقيات المسلم وعقيدته، المسلمون ينظرون إلى السماء قبل الأرض ويأخذون بعالم الروح والغيب قبل عالم المادة والمحسوس وحين يطبقون يمزجون المادة بالروح وأن دينهم كامل لمعالجة الحياة في كل وقت ولهم رسالة للعالم ولهداية البشرية.

الجزء الثالث

أفكار في الاقتصاد الإسلامي

ما هو الفرق بين علم الاقتصاد وسياسة الاقتصاد؟

الاقتصاد لغة:

إتيان الشيء. وشرعاً الاعتدال بين الإسراف والتقتير. وقد عرف الاقتصاد بأنه علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع، وبعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يشتق تعريفاً من حديث الرسول ﷺ (ما تزال قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع، عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه؟ وعن علمه ماذا عمل فيه؟) رواه البيهقي وغيره ورواه الترمذي من حديث أبي برزة وصححه. أي هناك نشاط اقتصادي للإنسان سيسأل عنه يوم القيامة. من أين اكتسب المال وكيف أنفقه.

إذن سياسة الاقتصاد الإسلامي هي النظرة إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع عند النظرة إلى إشباع الحاجات أو تقييد العلاقات بين الناس بالحكم الشرعي ويتضمن هذا التعريف المشتق من الحديث الشريف أركان المشكلة الاقتصادية: الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

لذلك يجب أن نفرق بين علم الاقتصاد الذي يقوم بدراسة سبل تحقيق أوفر للدخل لتأمين حاجات الفرد والمجتمع والدولة مع تنمية الموارد واستغلالها ودراسة توزيعها بأقل النفقات وذلك بعد تطبيق الاقتصاد الإسلامي على الأرض والواقع فيتمخض لدينا علم اقتصادي إسلامي متميز متأثر بالمذهب الاقتصادي الإسلامي الذي تتجسد فيه نظرة المسلم للحلال والحرام منظماً حياته الاقتصادية ضمن أطر الحل والحرمة والاستخلاف في الأرض ليعمرها ويستثمر ثرواتها

طبقاً لما شرعه الله له. فعلم ونشاط الاقتصاد الإسلامي من إنتاج وتوزيع واستثمار واستهلاك ليس غاية في ذاته بل هو وسيلة لغاية المسلم التي يضعها نصب عينيه دائماً وهي نوال رضوان الله تعالى.

الإنتاج والتوزيع بشكل عام:

الأفراد في عملية الإنتاج يحصلون على مكاسبهم من الطبيعة، وفي عملية التوزيع يحدد هؤلاء الناس الطريقة التي يتقاسمون فيها الثروة التي ينتجها المجتمع فيطلق عليها النظام الاجتماعي.

الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد الماركسي:

إن كل تطور في عمليات الإنتاج يواكبه تطور حتمي في العلاقات الاجتماعية وعلاقات التوزيع خاصة، فالحياة الاجتماعية للإنسان وليدة القوى المنتجة. فالنظام الاجتماعي لديها يكون صالحاً إذا كان يواكب نمو القوى المنتجة وبأنه نظام فاسد تجب الثورة عليه إذا كان عقبة في طريقها الصاعد فالمجتمع يتطور من المشاعية إلى الرق إلى الإقطاع إلى الرأسمالية إلى الاشتراكية ثم الشيوعية وترى أن فكرة المساواة من نتاج المجتمع الصناعي، أي التطور المادي هو الذي أفرز المساواة. ولم يعلموا أن الإسلام طبق المساواة قبل أن يبلغ التطور التاريخي المرحلة الصناعية وذلك قبل ١٣ قرناً.

إذ الحديث المشهور يقول (الناس سواسية كأسنان المشط)، ويقول حديث آخر (لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى). فالماركسية تنظر إلى الإنتاج بأنه صراع طبقي فالمادة بظواهرها المتنوعة هي الواقع الوحيد الذي يشمل كل ظواهر العالم وألوان الوجود فيه، وليس للروحيات وجود، فالتناقض الطبقي هو التناقض بين علاقات الملكية القديمة وقوى الإنتاج الجديد. صراع بين الطبقة القوية المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة الضعيفة التي لا تملك شيئاً، فتقوم الطبقة الغالبة بإنشاء إدارة سياسية لحماية مصالحها الاقتصادية والحفاظ على مركزها الرئيسي

وهذه الإدارة هي الحكومة بمختلف أشكالها التاريخية. فالميل بين السيطرة والتفوق على الآخرين هو الذي ينشئ الحكومة، إذن عامل اقتصادي ثم تناقض طبقي وهو العامل الأساسي في التاريخ الإنساني كله. فيتجسد مبدأ أن العمل هو جوهر القيمة التبادلية وأن الرأسمالي يقتطع من العامل جزءاً من القيمة التي يخلقها ولا يدفع إليه إلا جزءاً منها.. فالرأسمالي يقف من العامل موقف السارق وهذا يؤدي إلى قيام صراع طبقي عنيف بين الطبقة المسروقة والطبقة السارقة مما يفرز نظرية (القيمة الفائضة) فيشعل العمال والكادحون الثورة على الرأسمالية وتنشأ الاشتراكية وينشأ مبدأ التوزيع القائل.. "من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله".

إلا أن الاشتراكية حين حكمت تناقضت مع المبدأ الذي قامت عليه فأصبحت الدولة مثل الرأسمالية تسرق العمال وأصبح هناك طبقة مديرين ومتنفذين ومراكز قوى سخرت العمال لصالحها ونشأت فروق طبقية وفشل المبدأ الذي بشر بالشيوعية والقائل: (لكل حسب حاجته لا حسب عمله)، أي كل شخص يعمل حسب طاقته ويأخذ حسب حاجته. إلا أن المبدأ تراجع عكسياً من الاشتراكية إلى الرأسمالية، وسقط بأدواته الاقتصادية لأنه عاند الفطرة وتنكر للأثرة والأنانية والطموح وحب الذات وهي غرائز لا يمكن القضاء عليها أو تجاهلها.

مبدأ يؤمن بالمادة فقط وأنها هي التي تصنع النظام الاجتماعي وتحكم علاقات الناس من إنتاج وتوزيع واستهلاك وليس فكر الإنسان ونظامه، ويتجاهل حوافز الإنتاج ويقضي على روح المبادرة وقتل بواعث الاجتهاد والطموح في النفس لا بد أن يهوى ويهزم وتصبح دولته ممزقة تمد يدها للدولة التي كانت تنافسها وتبشر بالقضاء عليها، وخلاصة القول أن الإنسان يضحي بحياته وبجميع مصالحه الاقتصادية إذا لزم الأمر فكيف يكون العامل الاقتصادي هو المحرك للتاريخ فما لم يوجد الفكر والمعلومات السابقة لا تحصل عملية التغيير التي تجعل من الحنطة دقيقاً ومن الدقيق خبزاً فالفكر يسبق الإنتاج.

الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد الرأسمالي:

تؤمن الرأسمالية بفصل الروح عن المادة والدين عبارة عن علاقة الإنسان بخالقه فقط ومكانه الكنيسة، ولا يتضمن نظماً وشرائع تصلح لحكم الناس فالشعب مصدر السلطات، وتؤمن الرأسمالية بالدوافع الفردية وبحرية تملك وحرية استغلال وحرية استهلاك وتأخذ بقانون العرض والطلب، فإذا زاد الطلب على سلعة ولم يكن في المقدرة زيادة الكميات المعروضة استجابة للزيادة في الطلب فإن ثمن السلعة لا بد أن يرتفع ويبدأ في الاحتكار والاستغلال.

قانون الأجور: إذا زادت الأجور تتحسن الحالة المعيشية للعمال ويقدمون على الزواج والتناسل فتكثر الأيدي العاملة وبذا يتضاعف عرض العمال وتنخفض الأجور وتحدث بطالة وبؤس في صفوف العمال ويقل عددهم فتعود فترتفع الأجور لقلة عرض العمال.

المبدأ الرأسمالي يؤمن بحرية الإنتاج من المصادر الطبيعية وكذا حرية التصنيع ثم حرية استغلال وتملك دون قيود وحافز الربح غاية هذا المبدأ. ولا بد من توفر الثمن للسلعة، وليس بالضرورة أن تعكس وفرة الإنتاج الرفاه في المجتمع.

إلا أن الاقتصاد الغربي الرأسمالي ينظر إلى الموارد الطبيعية نظرة تشاؤمية غير إنسانية فيركز دائماً على ندرة الموارد النسبية في مقابل الحاجات المتعددة غير المحدودة، وأن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على الإنتاج - وسأفرد مقالاً مستقلاً لنقد هذه النظرية من ناحية عقائدية وعلمية إن شاء الله.

يتلخص هذا المبدأ في نظرية مالتس إذ يقول:

إن الفقراء فقراء لقصور فيهم والأغنياء أغنياء لميزة بهم، الحل أن التراحم بات ترفاً. يجب أن نتعلم أخلاقاً جديدة، أخلاق العقل المجرد أن يدع الناس يموتون من أجل الجنس البشري، المذهب الاقتصادي الرأسمالي هو عملية تغيير الواقع ـ لا عملية تفسير له كالمذهب الماركسي وكلاهما مذهب مادي. لذا نرى أن النظام الاجتماعي في الرأسمالية تتسلط الفردية فيه فنرى معظم ثروات المجتمع والعالم يتحكم بها أناس قليلون لا مجال للروحيات والمثل العليا فنجده مجتمعاً خاوياً مفلساً فكرياً غايته الأرض التي يعيش عليها وسعادته خطف أكبر قدر من المتع ولذات الحياة.

إذن نحن أمام مذهب مادي أناني نفعي غير إنساني غايته الربح ومتع الحياة الفانية يؤمن بأنه صاحب الحق في الحياة على حساب غيره من الشعوب ولا غرابة حين نراه يستغل ويستعمر الشعوب وينهب ثرواتها ويتمتع بها. وأكبر دليل على تطبيق هذا المبدأ والذي ما زالت يداه تقطر دماً حرب الخليج وحصار العراق وقتل أطفاله وهدم قاعدته الصناعية والاستيلاء على حنفيات البترول في عالمنا العربي بفتحها وإغلاقها كما يشاء وسرقة أموالنا وضرب الحركات التحررية في جميع أنحاء العالم وفرض نظامه العالمي الاستعماري القديم الجديد وتسليم فلسطين لليهود باسم الحل السلمي وبناء مجتمع شرق أوسطي جديد ومحو كل شيء عربي إسلامي وشطبه من الذاكرة والتاريخ.

النظام الاقتصادي الإسلامي إرادة الله لسعادة الإنسان

لماذا التعرض للأنظمة الاقتصادية المادية؟ وذلك لإزالة البرقع الشفاف الخداع عن الوجه القبيح، ولبيان أن هذه الأنظمة خاوية عقائدياً ومفلسة فكرياً وتصرفها لا أخلاقياً ومعاداتها للإنسانية ماثلة للعيان. إنها أنظمة من صنع مخلوق عاجز قاصر محدود، والأنظمة الإسلامية من خالق الإنسان والكون والحياة وأن الإسلام آخر الأديان ورسالة سيدنا محمد ﷺ آخر الرسالات

وقد جاءت لحل مشاكل الإنسان كإنسان وكل من يعاديها ويعطلها ويتنكر لها يكون جاحداً ورداً لخلافة الإنسان للأرض التي أرادها الله له في ظل الإسلام والله يعلم ما لا يعلمه الإنسان.

الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد الإسلامي

الحياة الاجتماعية في الإسلام نابعة من حاجات الإنسان وهو القوى المحركة للتاريخ لا وسائل الإنتاج. قال تعالى في كتابه العزيز(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) **[البقرة: ٣٠].**
فالخلافة في الأرض مسؤولية ووصل ما بين الأرض والسماء وتقتضي عمارة الأرض واستثمار ثرواتها التي أودعها الله بها لمنافع وخير الإنسانية. كما قال تعالى أيضاً:

(وَأَعِدُّوالَهُممَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَ عَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَاتَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ)

[الأنفال: ٦٠] المهم في الآيتين السابقتين عموم التوجيه وقد جاءت كلمة قوة في الآية الثانية نكرة لتشمل جميع أنواع القوى ومن ضمنها القوة الاقتصادية والتي تتمثل في الإنتاج، فأصبح موضوع الإنتاج في الإسلام هو المحور باعتباره تبنى عليه جهود الأمة لتحتفظ بوجودها وسيادتها باستمرار، لتكون الأمة مستعدة وقادرة على حمل راية الجهاد لتحرير الإنسان من العبودية للعبيد.

فالإسلام بنظامه الاقتصادي إنتاجاً وتوزيعاً يخاطب الإنسان كإنسان فلا يخاطب سكان الأرض باسم العمال أو الفلاحين أو الملاكين أو البرجوازيين، يخاطب بنى

آدم كافة. فعمل المسلم في حد ذاته عبادة وسياسة الاقتصاد ما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الناس إنتاجاً واستثماراً واستهلاكاً مقيداً بالأحكام الشرعية وتتطور أدوات الإنتاج تبعاً للمعلومات السابقة ونمو العلم والتجارب، والنظام الاجتماعي يقوم على أسس فكرية وروحية وليس على صراع طبقات المجتمع أو تقييد الناس وكبح غرائزهم لتحديد النسل وإضرام الحروب.حاجة الإنسان إلى الضمان المعيشي والتوالد والأمن والاستقرار عولجت في أحكام توزيع الثروة، وما أحكام الزواج والطلاق والحدود والقصاص والحاجات العضوية والغرائز لدى الإنسان إن هو إلا مخلوق لله وهو المحرك للتاريخ وأن علاقات التوزيع منفصلة عن شكل الإنتاج:

الإنتاج: هو محور كل نشاط اقتصادي غايته إسعاد الفرد والمجتمع وهو وسيلة لبلوغ غايته.

أما عناصره:

الطبيعية بما فيها الأرض وثرواتها وموادها الأولية.

تنظيم العمل والإدارة: تعريف العمل ومجالاته الزراعة والصناعة والتجارة ونظرة الإسلام له على انه عبادة.

رأس المال الذي تختلف نظرة الإسلام فيه عن نظرة الأنظمة الاقتصادية المادية كالرأسمالية وغيرها ففي الإسلام يتحمل الخسارة والربح أما في النظام الرأسمالي فلا يتحمل خسارة بل دائماً يأخذ الفائدة.

أما التوزيع في الإسلام: الثروة وعناصر الطبيعة تقوم على موازنة بين مصالح ثلاث متعارضة وهي مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ومصلحة الدولة. وبناء على ذلك تتوزع ملكية الطبيعة وتتحدد بملكيات ثلاث: ملكية خاصة وملكية عامة وملكية الدولة. فكل ذلك منظم وله حلول وأحكام في كتاب الله والسنة المطهرة ففي الإسلام نظام اجتماعي واحد صالح لمعالجة وحل مشاكل الإنتاج والتوزيع في جميع الظروف والأشكال والزمان والمكان.

الجزء الرابع (١)

أفكار في الاقتصاد الإسلامي

يُسأل العبد عن أربع: عن عمره فيما أفناه وعن شبابه فيما أبلاه وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه وعن علمه ماذا عمل فيه. هل تتم النهضة بغير عقيدة ومبدأ وفكر ؟

قال الرسول محمد ﷺ (لا تزال قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه؟ وعن علمه ماذا عمل فيه؟) رواه البيهقي وغيره ورواه الترمذي من حديث ابن برزه وصححه.

يفهم من هذا الحديث أن هناك نشاطاً اقتصادياً للإنسان سيسأل عنه يوم القيامة، من أين اكتسبه وكيف أنفقه وبناء على حديث الرسول ﷺ يمكن أن يكون التعريف الإسلامي للاقتصاد بأنه (العلم الذي يبحث في كيفية تنظيم النشاط الاقتصادي للأمة الإسلامية، أفراداً أو جماعة أو دولة، بما يؤدي إلى اكتساب الدخول الحلال حالياً أو مستقبلاً وإنفاقها فيما يرضي الله.

نستنبط نظاماً اقتصادياً من شرع الله المنبثق من العقيدة الإسلامية المأخوذة من القرآن الكريم والسنة الشريفة طريقة عيش حلال تبحث في الإنتاج والاستهلاك تضيء درباً مضيئاً ومشعلاً للإنسان في الوقت الذي أصبح يرى أن الأنظمة المستمدة من الغرب لا تضيء ولم يحقق في تطبيقها أي تقدم أو نهضة كما نهض الغرب لماذا ؟؟

الغرب وقوانينه

منذ أن غزا نابليون مصر وعكا سنة ١٧٩٨ أخذت مصر تنهل قوانين الغرب، ومنذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر تآمر الغرب على دولة الخلاقة العثمانية ـ التي كانت أعظم إمبراطورية في التاريخ إذ حكمت من سنة ١٥١٧ ـ ١٩٢٤ فأصبحت في عهدها الأخير تسمى بالرجل المريض، قطع الغرب أوصالها إلى تُرك وعرب وقوميات وأقطار حتى هدم الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٤ فطبقنا العلمانية وقوانين الغرب التي نهض بها ظناً منا أننا سننهض بقوانينه وأن عدم نهضتنا سببه تمسكنا بالشريعة الإسلامية فها هي مصر دولة كبيرة وكذلك تركيا التي تلهث لتقبل بالسوق الأوروبية المشتركة ولم تصبح أي منهما دولة كبرى كبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان والمفروض إذا نفثت بإسرائيل لأزالتها، لا أن تخاف منها.

حينما طبق العرب والمسلمون قوانين ودساتير الغرب أصبح الحكام من نوع الدساتير الغربية العلمانية، إسرائيل تقضم المسجد الأقصى ولا يحرك حاكم جيشه مهدداً.

كان الإسلام يسوس العالم فحينما ابتعد الحكام عن الإسلام وأهله أصبحوا كما وصفهم الله في القرآن (وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُمْ بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) [الجاثية: ٢٤]

الاشتراكية العربية والعلمانية والقومية

القومية ليست مبدأ يبحث في الوجود والكون والحياة ويسعى لسعادة الإنسان كإنسان، إنما شعوب عربية لا نظام لها مثلها مثل القبائل العربية قبل الإسلام، وحينما أدركت القومية العربية أنها وحدها لا تكفي وأن الرابطة التاريخية واللغوية بدون عقيدة أو فلسفة اجتماعية لا تلبي الطموح فأخذت الاشتراكية المادية وغلفتها بالعربية، ولكنها ظلت بدون مضمون حقيقي جديد ولا بد من نظام وشرع يتفاعل مع الإنسان في أكله ولبسه وشربه في إشباع غرائزه وحاجاته إشباعاً فطرياً غير متناقض معه، نظام يسعد الإنسان فيتبناه ويحمله لغيره لإسعاده لأنه يصبح فريضة شرعية يثاب إن طبقها ويعاقب عليها أن قصر بها.

دمجت القومية الاشتراكية كفلسفة لها، ولم تحدد الملكية الفردية كماً وكيفاً، ولم تحدد الموارد والمصالح كسقف لها، فبقيت قوانين مشرعة لا تساهم بها الأمة وإنما تناقض مبادئها الإسلامية، وكذلك الذين أخذوا بالعلمانية طغت قوانينهم الوضعية صنع عقول البشر العاجزين المحدودين عن شرع الله فبدأت شموعهم تخبو ولا تضيء، ولا تستطيع الاندماج مع مبدأ يؤمن به الناس هو أرقى وأسمى من مبادئهم، نظام رباني قرآني ينبثق من عقيدة تؤدي إلى سعادة الإنسان في الدنيا ونعيمه في الآخرة.

لكل مبدأ عقائد وأفكار وقيم تحكم علاقات الناس فنتيجة البيع والشراء والتعامل فيما بينهم يخرج نظام اقتصادي لمجتمع تسوده هكذا قيم وأفكار مذهبية.

علم الاقتصاد أو فيما يسمى الاقتصاد السياسي

علم حديث وهو عبارة عن مجموعة قوانين حكمت واقع الحياة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي، ولكون الإسلام لا تطبقه وتحمله دولة إلى العالم لم يظهر الاقتصاد السياسي الإسلامي أو علم الاقتصاد السياسي بعد.

لا بد للمجتمع الإسلامي أن يطبق ما يعتقده ويؤمن به عن الثروة والمال والملكية والإنتاج والتوزيع والموارد الطبيعية وعلاقة الأفراد بمجتمعهم ودولتهم وتطبيق الملكيات الثلاث :

الفردية والعامة وملكية الدولة لينتج فيما بعد قوانين ترسخ لدى الناس ويتعارفون عليها بعد أخذ وعطاء وتجربة ووضع الأفضل لسعادة المجتمع وأفراده تسمى هذه القوانين فيما بعد علم الاقتصاد الإسلامي. وعلى سبيل المثال إقامة بنك لا ربوي تماماً يقوم على ودائع المسلمين الذين يفوضونه بإقراض بدون فائدة تماماً أي حل مشكلة قرض المنفعة أو القرض الاستهلاكي، والقروض الاستثمارية أكبر حجماً يقوم على شراكة المضاربة. والتعفف عن أجرة إقراض النقد لأن النقد وسيلة تبادل وتقييم لا غاية بحد ذاته. أما العمولة فهي أجر عمل فيأخذ البنك نهجاً جديداً يتفق مع العقيدة الإسلامية، وهذا موضوع سيكون له بحث كامل إن شاء الله.

الاقتصاد الإسلامي ينضج بالتطبيق

يكون بذلك حين يطبق الاقتصاد الإسلامي على الواقع أبحاثاً وآليات وأعمالاً أخرى كالخلو والتأمينات المختلفة والأسهم والسندات والأسواق المالية والبورصات فيكون فقهاء وعلماء لا يلوون النصوص لتخدم أنظمة جديدة بل تؤخذ نصوصه حسب الحل والحرمة فما يتطابق مع الشريعة يؤخذ وما يختلف معها يترك فالمبدأ الإسلامي متميز لا هو رأسمالي ولا اشتراكي.

يجب أن ينطلق النظام الاقتصادي من مذهبه ومبدئه الإسلامي المنطلق من عقيدته ونظرته عن الكون والإنسان والحياة، وعندما تترسخ أمور قد فسرها الإسلام عن الأرض والعمل والحرية الاقتصادية ورأس المال ووسائل الإنتاج يكون الاقتصاد الإسلامي قد انطلق من المذهب الاقتصادي الإسلامي الذي هو جزء لا يتجزأ من المبدأ الإسلامي، ويعتقد الكثير من الباحثين في الإسلام أن الحياة الاقتصادية تتمحور على فكرة العدل الإسلامي الاجتماعي، وأصل المال هو مال الله، روى الترمذي عن عبد الله بن الشخير قال: انتهيت إلى رسول الله ﷺ وهو يقرأ (ژ ڑ) فقال: (يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالك إلا ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت؟).

الجزء الرابع (٢)

أفكار في الاقتصاد الإسلامي

كيف ينظر الإسلام إلى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك

الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظرة الإسلام إلى العمل والى رأس المال وإلى الأجر والربح.

مقدمة:

يعمل النظام الإسلامي ومن ضمنه النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي على حل مشاكل الناس وإسعادهم، ويصلح أحوالهم وأوضاعهم في كل زمان ومكان.

فبالإسلام نظام اجتماعي واحد صالح لمعالجة وحل مشاكل الإنتاج والتوزيع في جميع الظروف والأحوال والأمكنة، ولقد رأينا أن الفكر الإسلامي قد حول مجتمع مكة والمدينة القبلي إلى مجتمع إنساني عالمي حمل الخير لكل الناس، قال الله في كتابه العزيز(-وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ

وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ

وَلَا تَبْغِالْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) **[القصص: ٧٧].**

فالدنيا عرض زائل يأكل منها البر والفاجر والآخرة وعد صادق يقضي فيه ملك عادل. فالمؤمنون يتقون الله ولا يشركون به وينهضون بتكاليفهم وواجباتهم ويعملون كأنهم يعيشون طويلاً وذلك لعمارة الأرض ويتقون الله كأنهم يموتون غداً، ولقد فسر الإسلام موضوع الإنتاج والتوزيع تبعاً لخلافة الأرض، وقد فصل موضوع الإنتاج عن التوزيع.

أما عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي فهي:

١- الطبيعة وتتضمن:

أ - الأرض

ب - المواد الأولية من فحم وحديد وبترول وكبريت وذهب ونحاس ويورانيوم.. الخ.

جـ - المياه الطبيعية: وهي مياه البحار والبحيرات والأنهار والينابيع.

د - القوى الطبيعية كقوة انحدار الشلالات وغيرها التي يمكن أن تتحول إلى طاقة.

هـ - بقية الثروات الطبيعية مثل محتويات البحار من لآلئ ومرجان وبترول ومعادن وأسماك وطيور وحيوانات ونباتات وأكسجين.

كل ذلك سخره الله تعالى للإنسان لينهض بخلافته في الأرض.

٢- العمل والتنظيم والإدارة:

أ - العمل هو كل جهد مشروع مادي أو معنوي أو من كليهما بقصد الوصول إلى منفعة مادية أو معنوية قال ﷺ: (ما أكل أحد طعاماً قط خير من أن يأكل من عمل يده) البخاري.

ب - تنظيم العمل: الجهد المبذول في إطار إدارة مخلصة يؤدي في النهاية إلى خلق ناتج إضافي من سلع وخدمات تتجاوز في قيمتها الجهد المنظم والعناصر المادية التي استخدمت في إنتاجها.

جـ ـ مجالات العمل في الإسلام: الأصل في العمل أن يكون مباحاً تأصيلاً للقاعدة الشرعية المعروفة (الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل التحريم) فأي عمل يؤدي إلى اكتساب ثروة يجب أن تكون هذه الثروة مباحة كالقمح والحديد مثلاً فقد أباحهما الله، ولا يعتبر الخمر والحشيش من الثروة لأن الله حرمهما، وتعتبر الأجور والربح من التجارة والإرث والوصية والهبة من الثروة. أما المال الذي يأتي من الاحتيال أو من عقد باطل أو مال مسروق فلا يعتبر من الثروة لأن الشرع حرم كلاً منها. إذن هناك تقيد بالأحكام الشرعية. أي حرية مقيدة بالحكم الشرعي. إذن يجب أن تكون الثروة شرعية ومباحة حتى تصبح مادة اقتصادية إسلامية يصح إنتاجها واستهلاكها وقد جاء في الحديث الشريف (إن أطيب ما أكلتم ما كسبتم) البغوي، مصابيح السنة.

د ـ أنواع العمل الإسلامي ونشاطه:

١ ـ في الزراعة: الأمة التي لا تأكل مما تزرع ليست بأمة وخاصة حبة القمح فهي عماد أمنها واستقرارها وسيادتها والأحاديث الحاثة على العمل في الزراعة كثيرة منها: (من كانت له أرض فليزرعها) و(اطلبوا الرزق في خبايا الأرض).

٢ ـ العمل في الصناعة: إذا أرادت الأمة النهوض لا بد لها من بناء قاعدتين، قاعدة فكرية منطلقة من عقيدتنا الإسلامية ـ التي هي القاعدة المركزية في التفكير الإسلامي والتي تحدد نظرة المسلم إلى الكون وخالقه ـ ومن ضمن العقيدة ينطلق المذهب الاقتصادي. وقاعدة صناعية تستغل الخامات والثروات آخذه بعين الاعتبار الزراعة الإستراتيجية وما ينبني عليها من صناعات باعتبار موادها الخام موجودة وذلك لكي تستطيع الأمة حمل عبء خلافة الأرض ونشر عقيدة التوحيد في جميع أنحاء العالم.

وللدلالة على اهتمام الإسلام بالصناعة فان سورة في القرآن الكريم اسمها الحديد الذي هو قوة في السلم والحرب وحضارة البشرية قائمة عليه. قال تعالى (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) [سورة الحديد: من الآية ٢٥] .

٣ ـ العمل في التجارة: مفهوم التجارة في الإسلام هو تقوى الله. يقول الله في كتابه العزيز (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة: ٢٧٥]. وقال ﷺ: (تسعة أعشار الرزق في التجارة) وليست التجارة انفلات مالي وشطارة وجمع ثروة بل هي عمليات متكررة متلاحقة لها ضوابط وقيود متمثلة بالأحكام الشرعية ومزج المادة بالروح أهم سماتها، فالأحكام الشرعية المقيدة لها تخلق لدى المسلم سلوكاً يتوافق معها والتاجر الصدوق يحشر مع الصالحين والنبيين، وأعمال التجارة التي يقوم بها المسلم عبارة عن ترجمة للصدق والعطاء والسماحة والنصح والوفاء والرحمة والتصدق والمحنة والابتلاء للمسلم في الشدة والرخاء وهل هو أهل لحمل مسؤولية المال وأنه ليس غاية بل وسيلة إلى غاية رضا الله.

هـ ـ العاملون وحقوقهم في الإسلام:

الآيات والأحاديث الحاثة على إرساء نظام التكافل الاجتماعي والمجتمع المبنى على العدالة الاجتماعية كثيرة جداً منها:

قال تعالى (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) **[الزلزلة: ٧ - ٨].**

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) **[التوبة: ١٠٥] وقال ﷺ (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) حض على الوفاء والإتقان في العمل فان قصر العامل أو رب العمل حوسب في الدنيا والآخرة.**

كل دساتير الأرض لا تستطيع أن تعطي جزءاً من ألف مما منه الله على عباده، فما لهؤلاء الناس يتركون دستور الخالق ويقبلون على الدساتير المادية الغربية، فالنظام الإسلامي يكفل لكل الناس الحق والعدالة بدون أحزاب وتكتلات ونقابات كل الفئات متساوية لدية كأسنان المشط لا امتياز بينها سواء كانوا أطباء أو عمالاً أو مهندسين أو زراعاً أو تجاراً أو محاسبين أو أجراء أو موظفين لهم الاحترام والحقوق وكلهم عباد الله. قال تعالى:

(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ) **[الأنبياء: ١٠٧]. فالرسول محمد عليه الصلاة وأتم التسليم جاء بشرع شامل كامل لأصول الحياة البشرية من الخالق العالم بما خلق، فالرسالة المحمدية رحمة للعالمين لمن آمن به ومن لم يؤمن به على السواء، والمسؤولية حملها سبحانه وتعالى إلا أنها مسؤولية لمن يتولى عملاً ما، بالإضافة إلى أنها مسؤولية في الدنيا أمام الله، يقول الرسول ﷺ: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).**

و ـ علاقات العمل العامة بين الناس:

الإسلام يصبغ هذه العلاقات باليسر والسهولة وعدم الروتين والتعقيد، لأن خطوات المسلم وحركاته وأقواله وأفعاله تندرج تحت الثواب والعقاب، قال ﷺ: (لا تشددوا على أنفسكم فيشدد عليكم فإن قوماً شددوا على أنفسهم فشدد عليهم) أخرجه أبو داود، (رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى) أخرجه البخاري، (المؤمن هين لين) فخلافة الأرض بالعمارة يجب أن تكون مع الصلاح والتقوى والتوجه بخلافته إلى الله. والإسلام يحارب المرابين النهابين مصاصي دماء الناس ويحارب المتسلطين المهيمنين الجبارين ويحارب كل باغ متكبر مستغل، قال الله في كتابه العزيز وما أجمله من قول()وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ }المطففين/١ {الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ }المطففين/٢ {وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ }المطففين/٣ {أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ }المطففين/٤ {لِيَوْمٍ عَظِيمٍ }المطففين/٥ {يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ }المطففين/٦{ **[المطفِّفين: ١ - ٦].**

٣ - رأس المال والربح:

رأس المال جزء من الثروة لأن كلمة ثروة أوسع من رأس المال وإذا تجاوزنا تعريفه واعتبرنا رأس المال هو الثروة التي تغل لصاحبها دخلاً. فرأس المال نوعان رأسمال منقول متحرك كالنقد والبضاعة والذمم والأوراق المالية ورأس مال جامد غير منقول كالعقارات والآلات الضخمة. مصدر رأس المال العمل وهو عبارة عن عمل مختزن إنما الثروة ومن ضمنها رأس المال تأتي من مصدر آخر كالبيع والوصية والهبة والزكاة، وغيرها، الشرع قيد المال المتمثل بالنقد بوظيفتين أساسيتين هما التقييم والتبادل ويحرص على عدم تجمعه بأيدي فئة قليلة، وبأن ولا يكون أداة استثمار ولذلك حاصره بمنع الكنز وتحريم الربا وأداء الزكاة لضمان التوزيع في المجتمع ولوصوله إلى كل الناس.

إذا ما أصبح رأس المال النقدي أداة استثمار يخرج عن هدفه فيؤجر نفسه بنسبة أي بفائدة والفائدة هي الربا والربا محرم.

رأس المال الغربي مضمون دائماً لا يتحمل خسارة بل دائماً يأخذ الفائدة بينما رأس المال النقدي في الإسلام هو الذي يتحمل الخسارة في العملية الإنتاجية وغيرها لأنه الأقوى والشريك المضارب يخسر جهده فقط.

الربح:

الذي يبذل عملاً لإنتاج سلعة ما كالعمال والمديرين والموظفين يأخذون أجراً أو ربحاً أو الاثنين معاً وصاحب رأس المال يأخذ ربحاً بفلسفة أن رأس المال يمثل عملاً سابقاً لا تأجيراً لرأسماله ويتحمل الخسارة وحده. أما صاحب رأس المال العيني فيأخذ ربحاً أو إيجاراً لأن رأسماله يمثل عملاً غير مباشر جرى إنفاقه في السابق وتجسد في رؤوس أموال عينية،

وفي هذه الحال لا تقوم عليه شبهة الربا.

في الواقع عندما ترك المسلمون نظام اقتصادهم الإسلامي النابع من شريعتهم المنطلقة من عقيدتهم وأخذوا بالأنظمة الرأسمالية والاشتراكية والتي لم تتجاوب مع عقيدتهم بل لا زالت مرفوضة. فابتعدوا عن الله وتناولوا الربا والتأمين والأنظمة الغربية وظنوا أنهم سينهضون بها، وبدلاً من استثمار أموالهم في أرضهم وبلادهم ولدى أولادهم أعطوها للبنوك الغربية وهذه الودائع لا تعني سوى أرقام دفترية لا بل حاربنا الغرب بها فزحف علينا الفقر والمرض والجوع والحرمان وصب علينا البلاء والضياع واهتزت الأرض تحت أقدامنا وفقدنا المصداقية وعدم الثقة بكل شيء فصارت حياتنا جحيماً ولا نصر لنا ما دمنا مبتعدين عن شريعتنا.

الجزء الخامس (١)

أفكار في الاقتصاد الإسلامي

إذا طبق على الأمة نظاماً يتناقض مع ما تؤمن به فلن تنهض أبداً.

كثرة الرخص والرسوم جعلت الإنسان في ذل وهموم.

حينما تطبق مفاهيم الاقتصاد الإسلامي على أرض الواقع ينتج فيما بعد بما يسمى (الاقتصاد السياسي الإسلامي).

الضريبة التي قبلها المسلمون في شتى العصور – الزكاة والخراج- ترضيهم وترضي ربهم وتدخلهم الجنة.

حينما يطبق الاقتصاد الإسلامي على أرض الواقع طبقاً للمحسوسات من حلال وحرام وغزارة في الإنتاج ووفرة موارد وأموال طائلة معطلة واستثمار موارد الطبيعة التي انعم الله بها علينا وإخلاص في العمل وحسن توزيع ستبرز نظرية اقتصادية إسلامية ميزانها الحساس العقيدة الإسلامية المنبثقة من الكتاب والسنة واجتهاد العلماء ستذهل العالم وتسعده إن شاء الله.

فصل الدين عن الدولة يؤدي للنهضة حسب زعم العلمانيين:

ما حصل في أوروبا من تنمية بسبب التفاعل الشعبي مع المناهج الموضوعة على فصل الدين عن الدولة كون ذلك ديناً ينظم علاقة الإنسان بخالقه فقط. وترسخت لديهم المادية والنفعية واللذة والدوافع الذاتية الفردية وحرية التملك والاستغلال وتمركز نظرهم للأرض وحياتها خالية من الروحانيات والنظر للآخرة، وأعجب العلمانيون بهذا المذهب والنهج وطبقوه في دولهم لكنهم لم ينهضوا به.

بقي شعور العالم الإسلامي أن أنظمة الغرب متناقضة وإيمانه بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وأن هذه الأنظمة غير قادرة على تفجير طاقات الأمة في معركة البناء فبقيت القيادات العربية والإسلامية تسن القوانين والأمة الإسلامية ترفضها وتتعامل معها سلبياً لتناقضها مع عقيدتها لأن هذه العقيدة تأخذ بالحرام والحلال امتثالاً لأمر الله ولتجنب العذاب ونيل رضوان الله.

فعلى سبيل المثال الفائدة البنكية المدينة والدائنة ربوية ومحرمة وإن نشاط التجارة والاستيراد والتصدير، والسندات والأسهم والشركات التي تتعامل فوائدها ربا وإن انتفع به المدخر ونمى ماله، والخمر والقمار حرام ولو أدى إلى النشاط السياحي ولو صوت له وأيده جميع مجلس النواب والأعيان، وتجارة لحم الخنزير ولحوم الغنم والبقر المذبوحة على غير الطريقة الإسلامية حرام، والدخان والمساهمة بشركاته محرم عند البعض، والزنا وأوكاره والتبرج ولو كان برضا الأطراف والقانون ويؤدي إلى تنشيط السياحة محرم شرعاً وما ذكرناه ينطبق على معظم البلاد العربية والإسلامية.

الإسلام والقوانين الوضعية:

لا بد لنا قبل أخذ الدواء معرفة الداء وتشخيصه لنقف عليه ونعرف أنجح السبل لمعالجته فالمسلم يعيش حالة صراع بين نظامه الوضعي ونظام شريعته، فهو رافض للنظام الوضعي غير متجاوب ومتفاعل معه ولا بد من تطبيق نظامه الإسلامي والاقتصاد الذي هو جزء منه ليتفاعل مع الفكر والنهج الذي يؤمن به.

ثروة الناس المبدأ الفكري الذي يؤمنون به أولاً وبما اختزنوه في عقولهم من فن وفي أدمغتهم من إيمان وعمل وتواص بالحق وصبر وجلد حتى يصبحوا قادرين على الإنتاج، فلو أطيح بثروة اليوم كلها حريق ماحق شامل فإلى جانب العقيدة والفكر والقدرة والموهبة العقلية يعوض كل شيء.

(بل كان المنهج ـ قد تكون منذ البدء ـ مستنداً على القرآن والسنة، معبراً عن روح الإسلام الحقيقي، أن البعث الحقيقي للروح الإسلامية وللأمة الإسلامية هو العودة الكاملة لهذا المنهج، الأخذ بنصوص القرآن والسنة والعودة إلى قانونها)[١].

أما الضرائب والرسوم فيعتبرها المسلم حراماً دفعها لأنها غير متبناة من الإسلام. منها على سبيل المثال لا الحصر والتي قد تبلغ ١٥٠ ضريبة ورسماً:

جمارك وجامعة ودخل وخدمات ومسقفات ومعارف ومجارٍ (متكررة) ومغادرة البلاد وعودة ورسم بيع وشراء ورهن وفكه ورخص بناء وبلكون وارتدادات وأطاريف وجواز سفر ودفتر عائلة وهوية وباج وذبحية وطوابع واردات وبريد وضريبة مبيعات حتى على الكلام.

ورسم إفراز وكشف ورخص بناء ومسقفات لمن لم يستطع إبراز ما دفعه سابقاً وسند تسجيل ومخطط أراض وموقع وترسيم ورسم دعوى ووكالة وزواج وطلاق ومحبوسية وتبليغ ورسم كشف وأجرة عداد ومبلغ ٤٠% من فاتورة الماء لا نعرف اسمها وأجور تمديدات ماء وكهرباء وقطع ورسم إعادة وقمامة وتلفزيون ودينار على الخلوي، الذي أصبح ثمنه ومكالماته قد تصل إلى ١,٥ مليار دينار سنوياً معظمها يذهب إلى خارج البلاد لأننا لا نملك تكنولوجيتها.

رسم رخصة تجارية وصناعية ومهنية وتصدير واستيراد وإدخال وإخراج وأرضيات ومناولة ورخص صحية وقارمة وغرفة تجارية وغرامة منشأ وحراسة ورسم اشتراك تلفون ومكالمات وإنترنت ومكالمات محلية وزائدة وفلس الريف.

الجزء الخامس (٢)

المبادئ والعقائد والتشريعات

التي يؤسس عليها أي نظام اقتصادي سياسي

إن أي نظام اقتصادي لا بُد أن ينبثق من مبدأ يؤمن بأساسيات عن الوجود، وما هو غرض الإنسان في هذا الوجود، وكيف يفسر هذا الكون وإنسانه ونظرته إلى الحياة، وكيف يتعامل الناس اجتماعياً ويشبعون حاجاتهم وغرائزهم وعلاقاتهم فيما بينهم ما يؤخذ وما يترك فينشأ في المجتمع مبدأ يؤمن به الناس، وينبثق من هذا المبدأ نظام اقتصادي نتيجة التعامل والتداول يسوسهم فيما بينهم وبين الأمم الأخرى.

العلم الأول:

قال تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٣١) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢) قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ) ٣٣ () [البقرة: ٣١ - ٣٣]، وبالمفهوم الإسلامي أول علم تعلمه الإنسان هو: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

إذن هناك كون وإنسان وحياة ومعلومات سابقة، أي أنك لا تستطيع أن تقرأ كتاباً باللغة الإنجليزية ما لم تتعلم حروفها وكلماتها ومعانيها، ومعظم الشرائع تقول هناك رسل جاءوا برسالات قبل أي نظام إغريقي أو روماني أو ديمقراطي وسواء طبقت الرسالات أم انحرفت فتكون مجتمعات على أثر ذلك، فمنها من أخذ من الدين أو شرع من عنده فتكونت المجتمعات بشرائع ومبادئ آمنوا بها ومنها تكونت أنظمة اقتصادية بنيت على مبادئ حتى هذا العصر.

حينما أكتب عن المذهب الاقتصادي الإسلامي ببساطة متناهية لا لمن سبق وألف وحاضر في هذا العلم وله باع كبير فيه، إنما توعية للشباب المسلم الذي يجد ويجتهد في العبادات فقط، ولا يعلم إلا الشيء البسيط، أن الاقتصاد الإسلامي متميز إذا ما طبق سيذهل العالم، والى آخرين لم يدرسوا الإسلام ولم يعرضوا أنفسهم على كتاب الله رغم أنه لا يشق لهم غبار بعلوم متميزة، وأتمثل بقول مؤسس جريدة اللواء المرحوم بإذن الله حسن التل أدخله الله الجنة فيقول: (يجب العمل على إيجاد صحافة إسلامية قادرة على فرض نفسها على القارئ بما تقدم له من مادة بروح العصر وأسلوبه.. وكذلك الحال بالنسبة لأجهزة الإعلام الأخرى من إذاعة وتلفزيون وفنون أخرى)[١]. وأنا أنطلق من خبرة طويلة ومن واقع الحال المعيش وأربط الأمر دائما بالعقيدة الإسلامية، ولا نهضة لنا إلا بالإسلام.

ما هي مبادئ هذا العصر:

المبدأ الرأسمالي: ترك علاقة الإنسان بالوجود والخالق كعلاقة فردية نتيجة صراع ما بين الكنيسة والحكام وفصل الدين عن الدولة والحكم واتخاذ القرار، وأن الدين لله والوطن للجميع، وهذا ما يؤمن به كثير من العلمانيين الذين لم يدرسوا الإسلام على أنه دين كهنوتي ليس به دستور حتى أن كثيراً منهم حين يموت له قريب لا يدخل المسجد ليصلي عليه أو يصلي مع من يصلي عليه، فيبقى خارج المسجد أو منتظراً في سيارته.

للمبدأ الرأسمالي قاعدتان أساسيتان يرتكز عليهما: كنز المال والفائدة الربوية ويؤمن بحرية الفرد وتملكه وأن يغزو جميع عناصر الإنتاج. أرض ومبانٍ ومعادن وآلات، ويقدس الدوافع الفردية وقانون العرض والطلب، واستعمار واستغلال واحتكار الآخر، والكبير يسحق الصغير، وآلية توزيع معتمدة على الثمن فمن لا يملك السلعة ليس له الحق في العيش والحياة، وانكفاء وخواء خلقي وفراغ روحي، الفكر الذي سبق المبدأ الرأسمالي يؤمن به.

المبدأ المادي الماركسي الذي سقط: يؤمن أنه لا إله والحياة مادة. وهي أزلية ومصدر التفكير والإلهام ومنبع النظام والقوانين، ويتطور المجتمع على أساس المادة ويفنى الفرد في المجتمع ويدور معه كالسن في الدولاب، ويرفض الدوافع الذاتية والأنانية وغريزة التملك المقطورة في الإنسان والحريات، وتطور المادة تؤدي إلى تغيير وتطور المجتمع وليس هناك روحانيات والدين أفيون الشعوب، وكثير ممن طبق هذا المبدأ ألغاه وسقط معه.

العروبيون والعلمانيون والقُطريون والوطنيون كما هم ممزقون: بعضهم من يؤمن بقسم من نظام الإسلام ويطبقه كنظام الأسرة المتميز في الإسلام والذي لم يستطع الاستعمار أن يقضي عليه ويأتي تميزه على أنظمة العالم بالزواج والطلاق وتربية الأولاد وحب الوالدين والجنة تحت أقدام الأمهات والقربى من الرضاعة والمصاهرة والحسب والنسب، حتى أن للخيل عند العرب أنساباً وبقيت المحاكم الشرعية تدير ذلك.

ومن هذه الدول من يعترف بالدين بأنه دستور الله ولا دستور سواه ولا يطبقه، ومنها تطبق بعضاً على بعض من الناس، ومنها من لا يعترف بالدين إلا بالمسجد، ومنها من يطبق قوانين ودساتير الغرب ويريد أن ينهض ولكنه لم ينهض بها كما نهض غيره ولم يصبح قوة عسكرية أو اقتصادية.

كثير من هذه الدول متفرقة فارغة بنيتها التحتية ضعيفة تهتم بأسواق المال والبورصات الكاذبة وتشغل شعوبها بالخلويات وهي خالية من العقيدة والإيمانيات ووحدة الصف والدفاع عن العروبة والإسلام، ومرهون وجودها بهيمنة الاستعمار عليها، والدفاع عنها وتثبيتها على عروشها وبنهب ثرواتها وتثبيت قواعده فيها.

لكل عقيدة دينية أو غير دينية ولكل فلسفة من الفلسفات نظرة محدودة إلى المال والعمل والإنتاج وكل عقيدة تضع هذه الأشياء الاقتصادية في موقع معين في نظام القيم الذي تتخذه وتدعو إليه أو بتعبير آخر، إن كل واحدة منها تقوم المال والعمل والإنتاج تقويماً خاصاً بها، وينتج عن ذلك أن العقائد والفلسفات المختلفة ينشأ عنها أنظمة اقتصادية مختلفة وأن وراء أي نظام اقتصادي فلسفة يقوم عليها ويستمد مفاهيمه منها وينسجم معها[٢].

العقيدة الإسلامية: لا مثيل لها في الدنيا

منبثقة من القرآن والسنة خلاصتها: أن للوجود خالقاً خلقه، وأن للكون والإنسان والحياة بداية ونهاية، وأن الله أزلي واجب الوجوب لا شك في وجوده، واحد أحد فرد صمد ليس له صاحبة ولا ولد، ولا شريك ولا مثيل ولا نظير، ولا شبيه لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، لا يوجد شيء من الأشياء يشبهه، ولا يشبهه شيئ من مخلوقاته وكما وصف نفسه في القرآن الكريم (ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ) [الشورى: ١١]. بلا تشبيه أو تكييف أو تعطيل، وكما قال العلماء (مهما تصورت ببالك فالله على خلاف ذلك).

وأن الله أبدع جميع الحادثات وأبرزها من العدم إلى الوجود وأودع في الإنسان حاجات وغرائز لا بد من إشباعها وتنظيمها وسخر كل ما في الكون للإنسان، ويربط الحياة بما قبلها وبما بعدها، وأرسل الرسل برسالات لتنظيم حياة الناس وآخرها رسالة سيدنا محمد ﷺ، الخاتمة لجميع الرسالات التي قبلها ومهيمنة عليها ولاغية لها، وأنزل القرآن وهو كلام الله والمعجزة الحية الدائمة إلى يوم القيامة، وقرن اسم الرسول محمد ﷺ باسمه، فلا تصح الشهادة ولا الإيمان والإسلام ولا تقبل الأعمال الصالحة بدون الشهادتين بلفظ: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله أو ما في معناهما ولو بغير اللغة العربية، والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر خيرهما وشرهما.

وحين يحمل المسلم العقيدة الإسلامية تكون عقليته ونفسيته إسلامية، فيفهم الإسلام فهماً صحيحاً ويفهم الحياة فهماً صحيحاً يستولي على الحياة الدنيا بحقها وينال الآخرة بالسعي إليها.

المبدأ الإسلامي

تفرعت الأحكام الشرعية عن العقيدة الإسلامية فأصبحت نظاماً كاملاً للإنسان لا يجوز الرجوع عنه : فالخالق أدرى بما خلق، ولم تترك الشريعة أو بالمفهوم العصري الدستور، أمراً واحداً من الأمور التي تنظم حياة الفرد وصلته بأبناء مجتمعه إلا فصلته تفصيلاً كاملاً، طبقاً لأوامر الله ونواهيه، وكما يقول شهيد الإسلام سيد قطب (دستور يؤدي إلى الجنة).

هل في الإسلام نظام اقتصادي:

الاقتصاد الإسلامي جزء من المبدأ الإسلامي الشامل لشتى فروع الحياة وحينما يطبق على أرض الواقع يصبح علماً وممكن أن تقول عنه مذهباً، يقول محمد باقر الصدر (ونحن حين نقول عن الاقتصاد الإسلامي ليس علماً نعني أن الإسلام دين يتكفل الدعوة إلى تنظيم الحياة الاقتصادية يعالج سائر الحياة وليس علماً اقتصادياً على طراز الاقتصاد السياسي، وبمعنى آخر هو ثورة لقلب الواقع الفاسد وتحويله إلى واقع سليم، وليس تفسيراً موضوعياً للواقع)[٣] إلا أنه يرتكز على قواعد ثلاث ليس لها مثيل في أي اقتصاديات:

عدم كنز المال:

كنز المال حرام: آيتان عظيمتان تبهر العقول باقتصاد إسلامي رباني وكل اقتصاديي الدنيا لن يأتوا بعشر معشار هاتين الآيتين: قال تعالى:(يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِاللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) **[التوبة: ٣٤].**

(مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَايَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّاللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) **[الحشر: ٧]، إيجاد توازن حتى لا يصبح المجتمع طبقياً، كما هو حاصل بجميع الأقطار العربية١٠% من الناس يملكون٩٠% من الثروة و٩٠% من الناس لا يملكون أكثر من١٠% من الثروة.**

تحريم الربا:

لئلا يسيطر على المال فئة صغيرة ويجعلونه غاية واستثماراً وهو وسيلة فيحتكرونه ويستغلونه بالإقراض فتزيد أسعار الحاجيات من المنتج والمستورد أو الموزع فالبائع وهكذا والبديل شركات المضاربة والمال هو الذي يتحمل المسؤولية والتبعات.

الزكاة:

قال تعالى:

(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِاللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) **[التوبة: ٦٠] وقرنت الزكاة مع الصلاة ٨٢ مرة ولولي الأمر صلاحيات توزيعها على أبوابها الثمانية والرقابة والإشراف.**

وفي الإسلام أبواب للمال كثيرة نظام الإرث لا مثيل له في دنيا الاقتصاد والخراج والوقف والوصية والأضحية والهدي والكفارات والإيلاء والظهار وكفارة المفطر وترك واجبات الحج وفدية الشيخ الكبير، والعشور والزكاة على رأس المال العامل لا على صافي الأرباح.

(وعندما ترك المسلمون نظام الاقتصاد الإسلامي إلى النظام الربوي الغربي في الرأسمالية، والى النظام الاشتراكي التعاوني في المادية الماركسية، وتناولوا الربا من كل جانب، زحف عليهم الفقر والجوع والحرمان، وصب عليهم بآلاء الخيانة وفقدان الشعوب بالمسؤولية وضياع الالتزام بالحق والواجب، وصارت حياة الإنسان جحيماً لا يطاق)[٤].

سيكون نظاماً اقتصادياً إسلامياً سياسياً عند التطبيق فلا يتصور نظام من الناحية الأخلاقية أن يقل دخل الإنسان عن حاجته وهذا دليل خلل في نظام الأجور ولن ينهض مجتمع كهذا.

المصادر:

المرحوم حسن التل مؤسس اللواء طيب الله ثراه.

نظام الإسلام في الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة/ محمد المبارك ص ٢٠.

اقتصادنا محمد باقر الصدر ص ٢٩١.

الاقتصاد الإسلامي د. محمد عبد المنعم خفاجة /دار الجيل /بيروت ص ٨١ و ٨٢.

الجزء السادس

فلسفة الاقتصاد الإسلامي

الملكية في الإسلام

تعريف الملكية:

الملكية من ملك وتملك وهي غريزة من الغرائز التي خلقها الله في الإنسان ولا بد من إشباعها وتنظيمها وقد نظمها الإسلام بالطرق الحلال فالطفل منذ نعومة أظفاره موجودة لديه ومتفقة مع فطرته فلا يحب أن يأخذ أخواه لعبته فيتمسك بها ويبكي إذا انتزعت من بين يديه، وحينما يكبر يريد أن يمتلك سريراً وثياباً لا يشاركه فيها أحد، وإذا ما كبر وأراد الزواج توجه ورغب بفتاة لا يريد أن يأخذها غيره ثم يريد أن يستأثر بمنزل أو بستان أو ركوبة مخصصة له ومميزاً ذلك باسمه.

كانت المجتمعات البدائية تشترك بالانتفاع والشيوع بين أفراد القبيلة، ثم تقلص للأسرة ثم بالفردية الذاتية فالإنسان أناني بالطبع، فأول تفكيره حبه لنفسه.

الرأسمالية جعلت الملكية غير مقيدة ولكنها أحياناً أخذت بالتأميم وعادت الاشتراكية فسمحت بتملك الأرض التي يزرعها الفرد وكذلك دار السكن وأصبح حق الملكية فيما بعد حق التأليف والاختراع والشعار التجاري وميزة الشهرة لمحل أو مصنع ما ولو كان مستأجراً فيشتهر طبقاً لنشاطه وسمعته.

الملكية في الإسلام

أصل الملكية لله والمال مال الله قال تعالى(قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ۖ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) **[آل عمران: ٢٦] (وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ) [آل عمران: ١٨٩].**

فالملكية تأتي للإنسان المسلم مما حلله الله له من أرض أو زرع أو تجارة فيستخرج ويحوز ويملك ذلك وتسمى الملك، وهي خلافة الله لعبده فيتكيف المسلم طبقاً لأوامر الله ونواهيه والاستخلاف تطبيق شرع الله فيما منحه، قال تعالى (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ) **[الحديد: ٧]. وبالتعبير الآخر هو الكسب، قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ} [البقرة: ٢٦٧]، (**ما أغنى عنه ماله وما كسب**) [المَسَد: ٢]. وتأتي الملكية من العمل والإرث والوصية والهبة واللقية.**

في عهد رسول الله ﷺ تملك الصحابة زرعاً وأغناماً وتجارة ونقداً ولم ينكر رسول الله ﷺ ذلك، ثم جاء التابعون وإلى يومنا هذا وسرنا على نهج رسول الله ﷺ.

(إذا كان الملك في الأصل كما قلنا هو لله وإذا كان للناس عموماً حق الاستخلاف بما أباحه الله لهم من الرزق بتسخير ملكوته لهم فإن الفرد من البشر فيه جعله الله مسؤولاً مسؤولية شخصية سواء في الأمور الدنيوية أو الأخروية وفقاً لقوله تعالى (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) **[المدَّثر: ٣٨]، وقوله** (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) **[البقرة: ٢٨٦]. (مأخوذة مرهونة بعملها)**(١)، (وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) **[الجاثية: ٢٢].**

مبدأ الملكية المزدوجة:

المجتمع الإسلامي لا هو مجتمع رأسمالي يؤمن بالملكية الفردية فقط ولا هو اشتراكي يؤمن بالملكية الجماعية فقط باعتبار أن هاتين الملكيتين أساس وقاعدة لمبدأ كل منهما بل يؤمن الإسلام بالملكية الخاصة والملكية العامة وملكية الدولة ولا يعتبر مجتمعاً يمزج بين الملكيتين وإنما هو مبدأ إسلامي متميز والنظام الاقتصادي جزء منه.

ولهذا من الخطأ أن يسمى المجتمع الإسلامي مجتمعاً رأسمالياً وإن سمح بالملكية الفردية لرؤوس الأموال ووسائل الإنتاج لأن الملكية الخاصة عنده ليست هي القاعدة العامة كما أنه من الخطأ أن نطلق على المجتمع الإسلامي اسم المجتمع الاشتراكي وإن أخذ بمبدأ الملكية العامة وملكية الدولة في بعض الثروات ورؤوس الأموال لأن الشكل الاشتراكي للملكية ليس هو القاعدة العامة في رأيه وكذلك من الخطأ أيضاً أن يعتبر مزيجاً مركباً من هذا وذاك لأن وجود الأشكال الرئيسية للملكية في المجتمع الإسلامي لا يعني أن الإسلام مزج بين المذهبين الرأسمالي والاشتراكي. (٢).

بالاستخلاف الفردي يرضي الإسلام غرائز ونزعات وإشباع الحاجات العضوية بإقرار الملكية الفردية المنضبطة بأوامر الله ونواهيه ودون أن يضر الجماعة والدولة. وجميع المبادئ الوضعية تعدل وتبدل وتستحدث إلا المبدأ الإسلامي فهو مبدأ رباني متميز صنع خالق الخلق.

الملكية الفردية في الإسلام:

لا تقوم على أكتاف الغير أو استغلالهم أو الهيمنة عليهم قال تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) **[البقرة: ١٨٨] وقال ﷺ (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) وتشمل المال والعقار والحيوان والنبات والنقد والصيد إلا أن العمل هو المنشأ للملكية أما الوصية والهبة والميراث فهي أسباب ناقلة للملكية وليست منشئة لها وللفرد حق التصرف عن نفسه ونيابة عن غيره والانتفاع منفرداً وعدم تصرف غيره بالعين التي ملكها وفق ما أقره الشارع عليها.**

واجبات الملكية ومسؤولياتها

أصل الملك والمال لله والإنسان مستخلف فيه والمسلم ينفذه طبقاً للشرع وبما كلفه الله وأول مسؤوليته إنفاقه على أسرته ومن يعول وعلى أقاربه ورحمه.

لا يعتدي ويفعل ما يضر الجماعة كالذي أراد أن يغرق السفينة فإن أخذوا على يده نجا ونجوا وإن تركوه هلك وهلكوا.

يؤدي حق الله مما منحه الله وأحل له بالانتفاع منه واستثماره بما يفيد أمته ويؤدي الزكاة والخراج والصدقات قال تعالى
(وَهُوَالَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَمُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ۚ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۖ وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) **[الأنعام: ١٤١].**

محاسب كما جاء بالحديث الشريف (وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه).

مراقب من قبل الله أولاً ثم الدولة ثانياً بألاّ يمتلك أي شيء بطرق غير مشروعة وشرعية.

مسؤولية عدم تعطيل الأموال التي بين يديه كأرض ومصانع وخامات ومصنوعات ومواد استهلاكية وسيولة نقدية ليبرأ ذمته أمام الله ويساعد ويشغل الغير وينمى دوران عجلة الاقتصاد وإيصال الأموال إلى جميع أبناء الأمة.

القيود على الملكية الفردية

أن لا يخالف شرع الله كرشوة أو سرقة أو تسلط وهيمنة أو استغلال موقع أو جاه أو وظيفة.

أن لا يضر جاره أو قريبة أو مجتمعه وألا يبيع سلاحاً للعدو أو يتواطأ معه أو أن يكون ملكه يسبب إزعاجاً للغير أو إعاقة للسير.

إذا ما تم احتياج ملكيته لتكون ملكية عامة فلا يمانع ويعطل ذلك وعلى الدولة تعويضه عن ذلك.

الإنفاق طبقاً لضوابط الشرع وعدم التبذير أو إنفاق المال في الترف الزائد أو القمار والفجور أو هوايات سخيفة كمن ينفق بملايين الدولارات على مدن الملاهي.

قال تعالى (وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ
لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْأَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ۚوَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَىالْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚوَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌرَحِيمٌ) [النور: ٣٣].

فالمسلم ينفق ولا يهمه الخسارة ولا يحتكر كمن يرمي المحصول في البحر أو حرق جزءاً منه لئلا يهبط السعر كما تفعل البرازيل بحرق القهوة.

النهي عن كنز المال ولو أخرجت زكاته ومن الإسراف وتعطيل الأرض فإن لم يزرعها صاحبها تعطى لمن يزرعها.

الملكية الجماعية:

هي ملكية عامة لا ينحصر فيها حق الانتفاع بفرد معين ويستفيد منها المسلمون ومن يأتي بعدهم وإن كانت قابلة للتملك الفردي فإذا ما احتاجتها الجماعة فتصبح ملكاً عاماً وكل ما كان ضرورياً للجماعة لا يصح أن يترك للفرد.

حديث الرسول ﷺ(المسلمون شركاء في ثلاث في الكلأ والماء والنار).

الغابات والمراعي والأنهار والعيون فهذه ومثلها لا يحق للأفراد تملكها.

الثروات والمعادن التي في باطن الأرض وعلى رأسها البترول كما جاء في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

الأموال التي تكون مرصودة للمنافع العامة ولا تكون محلاً للاستخلاف الفردي. كالطريق والأنهار والعيون المائية وإن كانت قابلة للتملك الفردي فإذا ما احتاجتها الجماعة فتصبح ملكا عاماً.

الأملاك التي أتت من الأفراد للجماعة كالأوقاف الخيرية والأراضي التي فتحت عنوة فهي ملكية جماعية.

الاستخلاف الجماعي كحمي رسول الله ﷺ مكاناً اسمه النقيع وتخصيصه لخيل الجهاد وما فعله سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أراضي سواد العراق حيث أبقاها فيئاً عاماً.

ملكية الدولة واستخلاف بيت المال:

بيت المال عبارة عن الجهة لا المكان فهو شخصية اعتبارية فالأموال التي تقع في استخلاف الدولة قابلة للتملك الفردي كالخراج ومال من لا وارث له يصبح بتصرف الخليفة.

إلا أن الملكية الجماعية لا يجوز أن يمتلكها الفرد ولما شرع الأخر ناتج عن مدى سلطان الإمام أو الخليفة أو أمير المؤمنين في تصرفه بكلا المالين فلا تستطيع الدولة التدخل في الملكية الجماعية كأن تعطيه لأحد كساحات البلد والمراعي بعكس ما كان داخلاً ببيت المال كالخراج والجزية.

ملكية الدولة الخاصة وهي التي انحصر فيها حق التصرف والانتفاع للدولة منها:

ما يحميه الإمام من أراض ميتة خدمة لأموال بيت مال المسلمين ومثاله ما حماه عمر بن الخطاب رضي الله عنه لنعم الصدقات.

الأراضي الميتة التي لا مالك لها أو التي لها مالك لكنها من الأراضي التي فتحت عنوة فهي تكون مملوكة للدولة وكذلك ما يصطفيه الإمام من الأراضي العامرة الزراعية التي فر أهلها خوفاً أبان الفتوحات الإسلامية.

الغابات التي وجدت إبان الفتوحات الإسلامية من الأراضي التي فتحت عنوة وكذلك الغابات المعروفة في وقتنا الحاضر فإنها تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة.

المال الذي لا وارث له فإنه يكون مملوكاً للدولة.

المال الذي تملكه الدولة في زماننا الحاضر وأنه يعتبر من قبيل الأموال المملوكة للدولة ويقاس على هذه الأموال نظائرها مما يكون في حكمها.[٣]

جميع الملكيات مقيدة بأوامر الله ونواهيه وامتثالاً للقرآن والسنة والإجماع فلا حرية مطلقة كأن يرمي أحد ماله في البحر أو يحرقه بحجة استعمال حقه فلا يجوز بل يحجر عليه.

الاقتباسات والمصادر:

نظام الإسلام الاقتصادي محمد المبارك دار الفكر الطبعة الثانية ١٩٧٢ ص ٧٤.

اقتصادنا محمد باقر الصدر الطبعة الثالثة ١٩٦٩ بيروت ص ٢٥٨، ٢٥٩.

اقتصادنا د. محمد حسن أبو يحيى دار عمار الطبعة الأولى ١٩٨٩ ص ٢٣١،٢٣٠.

الجزء السابع (١)
تحديد أسباب الملكية وتنميتها وتحريم بعضها

إذا عدنا إلى سياسة الاقتصاد الإسلامي باعتبارها هي النظرة إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع عند إشباع الحاجات والغرائز والإنفاق والدخل مقرونة بالحكم الشرعي من حلال وحرام منطلقاً من المبدأ الإسلامي المنبثق من العقيدة الإسلامية طبقاً للكتاب والسنة، إذ تخضع جميع الأعمال للمبدأ الإسلامي وليس المبدأ الإسلامي يطبق على مجتمع رأسمالي أو علماني أو اشتراكي، نلوي النصوص الشرعية ونفسرها بما يخدم النظام المطبق في مجتمع ما، فعلى سبيل المثال لا الحصر لو صوت جميع أعضاء مجلس النواب والأعيان أن تداول الخمر في المطاعم والمقاهي والملاهي والفنادق والاستراحات يخدم اقتصاد البلد وازدهاره وينمي السياحة ويدر على البلد أموالاً طائلة، فالخمر محرم بالقرآن والسنة والخالق أعلم وأدرى من جميع مخلوقاته ويعلم ما يصلح لهم.

تحريف النصوص:

في البلاد الإسلامية مجالس فقهية وعمائم وعلماء السلطان تحرف معاني نصوص القرآن الكريم ومفاهيم الإسلام حتى في فرنسا وأمريكا وغيرها مجالس فقهية يريدون منها إسلاماً محرفاً يخدم المجتمع ونظامه الذي يعيشون فيه، فعدم التحريف تهمة للإسلام الصحيح بأنه شرير وعند اللزوم يجب ضربه وتصفيته باعتباره إرهابياً.

يحدد الاقتصاد الإسلامي بالأطر التالية:

١ ـ تحديد أسباب الملكية.

٢ ـ تحديد تنمية الملكية.

٣- تحريم بعض الأعمال وبعض الأشياء.

أولاً: أسباب الملكية يجب أن تكون شرعية مثل:

العمل

الإرث

الهبة

إعطاء الدولة من أموالها للرعية.

مال يؤخذ من بيع شيء أو أجرة فهو من الثروة. فلا تجوز الملكية بالعمل عن طريق الاغتصاب والرشوة والسرقة.

ثانياً: أما تنمية الملك فلا تجوز تنميته إلا بالطرق الحلال المشروعة ويمنع تنميته بالربا والغبن الفاحش والاحتكار والقمار وكذلك لا يجوز الإسراف والترف والتقتير.

ثالثاً: أما تحريم بعض الأعمال أو الأشياء فالقمح والغنم مباح والحشيش والخمر ولحم الخنزير محرم اقتناؤها وتداولها.

ما هي المشكلة الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية في كل اقتصاد تبنى وتؤسس على المبدأ أو الفكر الطاغي أو أساليب التعامل بذلك المجتمع، وكيف يفكر الناس بعلاقاتهم بين بعضهم.

في الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على المنفعة والاستغلال وحرية مطلقة في التملك والتسعير والدوافع الفردية والأنانية وحب الدنيا وقطف لذاتها وغزو جميع عناصر الإنتاج منطلقين من فلسفة مالتمس:

إن عدد السكان يزداد بمتوالية هندسية في حين أن الموارد الغذائية تزيد بمتوالية حسابية وما دام الأمر كذلك أي عدم قدرة الموارد الطبيعية على ضمان الموارد الغذائية للأعداد البشرية الإضافية فلا بد من تدخل الطبيعة لإحلال التوازن بين الأعداد البشرية وكمية الموارد الغذائية المتاحة بإنزال الموت بهم عن طريق الأوبئة والكوارث والمجاعات. [١].

وإذا أمعنا النظر بجميع الحروب الاستعمارية التي شنها الغرب علينا وشاهدها الحاضر في أفغانستان والعراق وفلسطين خاصة من قبل قوات التحالف وعلى رأسها أمريكا وإسرائيل ـ مدعو الديمقراطية وحقوق الإنسان ـ أكبر دليل على مفاهيمهم في الفكر الاقتصادي اللاإنساني وتدمير للبلاد والعباد بالسلاح وإشعال الفتن (إن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على الإنتاج، فكأن المدرسة التقليدية وجدت في هذا القانون تفسيراً لظاهرة الفقر ولإسقاط المسؤولية عن الرأسمالية الوليدة) [٢].

ولكن كل الدلائل التقدمية والنهضة وتقدم المدنية وزيادة الإنتاج وسعة العيش إذ يقول فوزي منصور: (منذ قرن من الزمن في الولايات المتحدة كان يقتضي توفير الطعام لشخص واحد في المدينة أن يعمل عشرون شخصاً في الزراعة لكي ينتجوا ذلك، والآن يكفي أن يعمل شخص واحد في الزراعة لكي ينتج من الفائض ما يكفي عشرة أشخاص) (٣).

وفي رأيي أن ما قاله المحاضر فوزي منصور يهدم نظرية مالتمس وبطلان المبدأ الرأسمالي واقتصاده ويعزز العقيدة الإسلامية أن هناك استحالة اعتقادية أن يخلق الله خلقاً لا تكفي الأقوات التي قدرها ليوم القيامة، إذن فلسفة النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي العلماني إنتاج عقول أناس مخلوقين عاجزين ينظرون إلى الأرض وما عليها ولا ينظرون لموجدها ومقدر أقواتها وخالق إنسانها، وأفكارهم تتناقض مع الفطرة وعظمة الخالق في خلقه.

المشكلة الاقتصادية في المبدأ الماركسي

والاشتراكية العربية التي غلفت نفسها فيه: مشكلة الاقتصاد الشيوعي والاشتراكية ومن نهج نهجهم فيما مضى فشلت فشلاً ذريعاً وهوت وسقطت لأنها من الأصل اتخذت المادة سبيلاً للحل وتنكرت لحاجات الإنسان وغرائزه وفطرته ولم تنظر إلا للأرض كالمبدأ الرأسمالي الفردي واعتبرت أن الإنسان ونظامه الاجتماعي يتطور طبقاً لانطلاقه من مرحلة المشاعية والرق والإقطاع والرأسمالية والاشتراكية، وأن قوى الإنتاج هي التي تقرر العلاقات والأنظمة فهناك فاقة وحرمان واستغلال وذل وملكية فردية مهيمنة فلا بد من حصر هذه الملكيات بيد الدولة، مبدأ يقوم على أساس كل حسب قدرته

ولكل حسب حاجته، فيدور الفرد في المجتمع كما يدور السن بالدولاب يؤدي مهمته ويتغذى من الزيت طبقاً لحاجته وليس الهدف الربح إنما إشباع الحاجات الاجتماعية.

(أدى هذا النظام إلى بروز عدم الثقة في المجتمع والقضاء على الحريات الاقتصادية وعدم التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة) [٤].

ما هي المشكلة في الاقتصاد الإسلامي:

تشخص المشكلة في مجالين:

١- فقر البلاد.

٢- فقر الأفراد.

والفلسفة الإسلامية لحياة الإنسان كإنسان تنتهج دائماً بالعدالة التي تتضمن:

١- ضمان وصول الثروة إلى كل فرد.

٢- تمكين كل فرد من أفراد الرعية من حيازة الثروة والانتفاع بها.

أساس المبدأ الاقتصادي في الإسلام والذي ينبني عليه نظرية اقتصادية إسلامية هو (أعط المال لغيرك ليهيئ لنفسه الفرصة الطيبة في الحياة ثم استرده منه).

لا يرى الإسلام أن المشكلة هي مشكلة الطبيعة وقلة مواردها.

ولا يرى أن المشكلة هي التناقض بين الإنتاج وعلاقات التوزيع.

إنما المشكلة قبل كل شيء مشكلة الإنسان نفسه إذا هيأ له وتكفل به رب العالمين، وهذا ما يقرره الإسلام في الآيات التالية:

(اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (٣٢) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (٣٣) وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّار **[إبراهيم: ٣٢ - ٣٤].**

(وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) **[البقرة: ٥٧].**

(هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) **[المُلك: ١٥].**

إذن فقر الأفراد يحل بحسن التوزيع وفقر البلاد يحل بالاستفادة من الطبيعة واستثمارها، فحين يمحى الظلم من العلاقات الاجتماعية بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك وتجند طاقات الإنسان للاستفادة من الطبيعة واستثمارها تزول المشكلة الحقيقية من الصعيد الاقتصادي.

المصادر:

جورج سول/ المذاهب الاقتصادية/ ترجمة راشد البراوي/ طبعة ثانية ب.م مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧/ص ٧٥.

رفعة المحجوب/النظم الاقتصادية ب.م مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ ص ٧٣-٧٤.

فوزي منصور/محاضر في مبادئ علم الاقتصاد السياسي ب.م دار النهضة العربية ١٩٧٤ ج١ ص ١٠٥.

الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي/أحمد عواد محمود الكبيسي/ رسالة ماجستير ص٨١ .

الجزء السابع (٢)

نظرة الإسلام إلى الأراضي الزراعية

وكيفية تملكها والتزاماتها

هل ارتفاع أسعار الأراضي للاستثمار أم الانتحار أم لعب بالقمار.

الأرض سواء كانت تجارية أم سكنية فتقيم استثمارياً مع البناء الذي سينشأ عليها طبقاً لتنظيم البناء وأن إيراد هذا الاستثمار سيعود بغضون عشر سنوات أو خمسة عشر عاماً بحد أعلى، وبغير ذلك فهو استثمار خاسر.

هل يعقل أن أرضاً ثمنها مليون دينار وينشأ عليها بناء نصف مليون دينار ولا يعود مبلغ استثماري كهذا على مستثمره طبقاً للإيجارات إلا بخمسين عاماً أو أكثر علماً أن قروض البنوك للعقار لا تزيد عن عشرين عاماً بأي حال.

أما ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وأراضي الموات الصحراوية فإذا ما زرعت واستثمرت فلن يعود قيمتها من استثمارها بأقل من مئة عام، إلا إذا اكتشفت ذهباً أو بترولاً فيها.

كيف ينظر الإسلام إلى الأرض:قال تعالى(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَوَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) **[البقرة: ٣٠]،**

الخليفة من يخلف غيره كوكيل لتنفيذ أوامر الله ونواهيه، والخليفة هو آدم عليه السلام ثم ذريته الذين يقومون بطاعة الله عز وجل.

نعمة الله على عباده بإيجاد الأرض من العدم للوجود ووضع الخيرات والخامات بها، فإن استغلها كما أمر الله سعدت وأن أساءت استعمالها انحرفت وشقيت، فالأرض مكان الطهارة والكرامة والعزة للإنسانية.

(إذن فهذه المشيئة العليا تريد أن تسلم لهذا الكائن الجديد في الوجود زمام هذه الأرض وتطلق فيها يده، وتكل إليه إبراز خشية الخالق في الإبداع والتكوين، والتحليل والتركيب، والتحوير والتبديل، وكشف ما في هذه الأرض من قوى وطاقات، وكنوز وخامات وتسخير هذا كله - بإذن الله - في المهمة الضخمة التي وكلها الله إليه)(١).

في الواقع لو كان الإسلام وفقهه مطبقاً في حياة الناس بالدول العربية والإسلامية لما ارتفعت أسعار الأراضي بشكل جنوني - لأن النقود وسيلة وليست غاية وكأن هذه الأراضي تباع في القمر، أو اكتشف فجأة تحت كل دونم منها بئراً من البترول أو منجماً من الذهب ودعاية نسمعها منذ عقود أن الفلسطينيين سيشترون هذه الأراضي بملايين الدولارات التي سيقبضونها من إسرائيل وأمريكا والغرب - وهي من أموالنا المودعة لديهم أصلاً بدل التنازل عن حق العودة.

٩٠% من الشعب يملكون أقل من ١٠% من الثروة ودخولهم أقل من احتياجاتهم الضرورية وكثير منهم تحت خط الفقر، وبناء على ارتفاع أسعار الأراضي والشقق فمتى سيستطيع هؤلاء الحصول عليها؟؟ ومن يريد الحصول على أرض زراعية يستثمرها ويعيش منها فكيف يحصل عليها ومتى؟ والبلاد العربية متى يكون لها اكتفاء ذاتي من الحبوب والحليب واللحوم وغيرها؟؟

ما دور دائرة الأراضي والتسجيل:

أين الرقابة كرقابة وزارة التموين على أسعار المواد التموينية.. كيف تقبل أن تباع أرض مقدرة لديها بعشرة آلاف دينار بمئة ألف دينار، أهي الرسوم والجباية؟ ومعظم الناس أصبحوا سماسرة والأغنياء والحيتان هم الذين يتحكمون بالموقف وينقلون السعر من محافظة لأخرى ويشترون على سند التسجيل دون أن يعرفوا أين تقع الأرض في جبل أو واد وأصبح الشراء والبيع بحجة، ولم نسمع أن فلاناً اشترى ألف دونم وزرعها بالحبوب أو الأشجار واستفاد من هذه الاستثمارات آلاف العمال فيا للعجب!!

نظرة الإسلام إلى الأرض:

أصل الملك لله والإنسان مستخلف فيه ويستثمر وينمي ذلك بما يرضي الله، فيجب الحصول على البيت والأرض سواء كانت تجارية أو سكنية أو زراعية بأرخص الأسعار وأيسرها لتتناسب مع دخله وليعيش كريماً ويساهم بنهضة الأرض وعلوها لا أن يصطدم بالواقع المر كما هو حاصل فلا يستطيع أن يملك بيتاً يستره أو يستأجره أو أرضاً زراعية يستثمرها ويعيش منها لا أن تبقى الأراضي بأيدي المردة والحيتان وبشهرين يرتفع ثمنها إلى مئة ضعف يا للعجب!!

كيف عالج الإسلام موضوع الأراضي الزراعية:

أولاً: الأرض المفتوحة والعامرة:

فدخل أصحابها في الإسلام أيام الفتوحات برضاهم ودون معارك، مثل أرض المدينة المنورة والطائف واليمن وأندونيسيا وغيرها.

أجمع الفقهاء أن أحكامها كأحكام المسلمين بملكيتها ملكية خاصة لهم عليها الزكاة إن كانت زراعية١٠ % على أرض البعل التي تسقى بماء السماء و٥ % إذا كانت تسقى بماء البحر والنهر.

أما المساحات والمراعي والبحار والأنهار، والينابيع فهي ملكية عامة لجميع الناس وأما الغابات ومن لا مالك لها فهي للدولة، وكذلك أراضي الموات فهي للدولة، فإذا أحياها فرد تصبح له ولا حق لغيره بها.

(إن عملية الإحياء لا تغير من شكل ملكية الأرض، بل تظل ملكاً للإمام أو لمنصب الإمام ولا يسمح للفرد بتملك رقبتها وإن أحياها، وإنما يكتسب بالأحياء حقاً في الأرض دون مستوى الملكية ويخول له بموجب هذا استثمار الأرض والاستفادة منها ومنع غيره ممن لم يشاركه جهده وعمله من مزاحمته وانتزاع الأرض منه، ما دام قائماً بواجبه. وورد في صحيح البخاري عن عائشة أن النبي ﷺ قال (من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها))[٢].

ثانياً: أرض الصلح:

هي الأرض التي استولى عليه المسلمون دون قتال أو مقاومة أو تمرد من أهلها ورضوا العيش في كنف الدولة الإسلامية، فعندها لا يجوز الخروج على مقررات الصلح وما اتفق عليه فإن تم فإن الأرض تبقى بأيدي أصحابها وعليها الخراج ٢٥% من غلتها، فقد جاء عن رسول الله (إنكم لعلكم تقاتلون قوماً فيتقونكم بأموالهم دون أنفسهم وأبنائهم، ويصالحونكم على صلح، فلا تأخذوا منهم فوق ذلك فإنه لا يحل لكم) وورد في سنن أبي داود (ألا من ظلم معاهداً أو أنقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفسه، فأنا حجيجه يوم القيامة).

وهذا ينطبق على رعايا الدولة الإسلامية خاصة أهل الذمة، لهم ما لنا وعليهم ما علينا هكذا الإسلام دستور لكافة الأمم.

أما الأراضي الميتة كموات الأراضي المفتوحة عنوة والمسلمة بالدعوة أيضاً.

أما الغابات فهي ملك للدولة.

(يمكن أن نستخلص من التفصيلات السابقة أن اختصاص الفرد بالأرض والحق الشخصي فيها ينشأ من أحد أسباب ثلاثة:

١ ـ إحياء الفرد لشيء من أراضي الدولة.

٢ ـ إسلام أهل البلاد واستجابتهم للدعوة طوعاً.

٣ ـ دخول الأرض في دار الإسلام بعقد صلح ينص على منح الأرض للصالحين)[٣].

أما من يهجر الأرض ويخربها ولا يزرعها لتساهم في إنعاش الاقتصاد الإسلامي فتنزع منه وتعطى لغيره وولي الأمر يقرر ذلك، وهذا المبدأ لو طبق في البلاد العربية لانتعشت الزراعة ولعم الخير والرخاء بين الناس واستفاد العباد والبلاد ولدفن غلاء الأراضي الزراعية، فالأرض الزراعية للزراعة لا للتجارة والحيتان.

ثالثاً: الأرض المفتوحة عنوة:

اختلفت الآراء والاجتهادات بهذا الموضوع وخلاصته أنها لجميع المسلمين ولمن يأتي بعدهم فرقبة الأراضي للدولة ويبقى أصحابها فيها يستثمرونها وعليها خراج ٢٥% لبيت المال.

(وخلاصة القول أن عدداً من الصحابة قد أيدوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فيما ذهب إليه، في وقف سواد العراق والشام، ومن هؤلاء عثمان بن عفان وعلي وطلحة ومعاذ بن جبل وابن عمر، وأشار به الزبير بن العوام على عمرو بن العاص في أرض مصر)[٤].

والحكمة في ذلك أن أراضي الشام والعراق ومصر شاسعة واسعة فإن قسمت على الفاتحين فيصبح إقطاعاً وتسلطاً وحكم الغنيمة انتفاع المسلمين منها مدى الحياة ـ خاصة الأرض ـ فخراجها إيراد ضخم للدولة تنفقه على الجيش والثغور والجهاد وغيره، ولعدم انتشار الملكية الفردية الكبيرة.

الأراضي التي هرب أهلها منها وتركوها خوفاً

حصل ذلك ببداية الإسلام، مثل أراضي كسرى وعائلته وأراضي قياصرة الروم، ويمكن أن يحصل بأية فتوحات إسلامية في المستقبل والقول الذي أجمع معظم العلماء عليه، أنها تصبح وقفاً للمسلمين ويضرب عليها الخراج فهو أجرة رقابها يؤخذ ممن يستثمرها سواء كان مسلماً أو معاهداً.

(ووجه هذا القول أنه بجلاء أهلها عنها لم يكن لها غانم فتعين وقفها على المسلمين كما هو الحال للفيء)[٥].

نظام ملكية الصوافي وضياع الخليفة والأحباس

الصوافي: أرض اصطفاها بعض الخلفاء ممن قتل أصحابها أو هربوا عنها أو لا مالك لها، تصبح ملكاً للدولة ويجوز للخليفة أن يوزعها على المسلمين، اصطفى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعض هذه الأراضي وقيل إن وارداتها كانت تسعة آلاف ألف درهم في ذلك الوقت أي يعادل تسعمائة ألف دينار ذهب في حينه، والذي قدره العلماء المحدثين ب ٤,٢٥ غرام ذهب ويعتبر مبلغاً كبيراً جداً بتقييم ذلك العصر.

ضياع الخليفة: أن يكون للخليفة ضيعة، مثل ما كان لمعاوية ضيعة في البلقاء ورثها عن أبيه أيام تجارته في الجاهلية، يمنح وينفق الخليفة من وارداتها على المسلمين.

أراضي الأحباس: أي أراض وقفية محبوسة من أراضي الدولة يحبسها أمير المؤمنين فينفق فيها على فقراء المسلمين وسبل البر وكان لسيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه وقفاً بسلوان قرب بيت المقدس، ينفق منها على ضعفاء البلاد.

يستفاد مما سبق أن نحب الأرض باستغلالها والانتفاع منها وإعمارها فالمتاجرة للتجارة والأرض للزراعة والسكن لا حرقها وتعطيلها، أما من يهجر الأرض ويخربها ولا يزرعها لتساهم في إنعاش الاقتصاد الإسلامي فتنتزع منه وتعطى لغيره والإمام يقرر ذلك.

الاقتصاديون حينما يشرعون ويسنون قوانين لجباية الأموال من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وجمارك ورسوم وما إلى ذلك فباعتقادهم أن هذه الإيرادات تكفي للإنفاق العام فكيف بنا إذا كان المشرع خالق الخلق، وأمثلة التاريخ كثيرة ففي عهد سيدنا عمر بن الخطاب وعهد عمر بن عبد العزيز وهارون الرشيد وغيرهم، إذ كانت إيرادات الدولة تزيد عن مصروفاتها، فترسل الزكوات للأمصار وتعود مرة أخرى لبيت المال، لعدم حاجة من أرسلت إليهم.

المصادر:

في ظلال القرآن/ سيد قطب/ الجزء الأول/ المجلد الأول/ ص ٦٧.

اقتصادنا/ محمد باقر الصدر/ طبعة ثالثة/ بيروت ١٩٦٩/ ص ٤١٦ و ٤١٧.

نفس المصدر السابق/ص ٤٢٥.

اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة/ د. محمد حسن/الطبعة الأولى ١٩٨٩ من ٢٣٨.

نفس المصدر السابق.

الجزء الثامن (١)

لماذا هذا الإصرار على تنفيذ ضريبة المبيعات ؟

ملاحظات على مشروع قانون الموازنة

عند بحث قانون ضريبة المبيعات لا بد من التعريج على برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الوطني الذي التزمت به حكومات البلد المتتابعة من سنة ١٩٨٩ كبرنامج إصلاح مالي ونقدي واقتصادي، والذي لا بد له من أن يمس الضرائب القائمة بزيادتها واستحداث ضرائب جديدة ورفع الدعم عن معظم المواد الضرورية ولو تدريجياً، وذلك لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي شهدها اقتصادنا الوطني في نهاية عقد الثمانينات وأدت إلى تضخم وغلاء ونقص احتياطي المملكة من العملات الأجنبية مما نتج عنها تنزيل قيمة الدينار في نهاية عام ١٩٨٨.

يستشهد أصحاب القرار المالي ومؤيدو برنامج التصحيح الاقتصادي بظاهرة إيجابية في الميزانية المعدة للعام ١٩٩٤ بأن الرصيد المسحوب غير المسدد في المديونية الخارجية خفض من ٧,٣ مليار دولار كما هي في سنة ١٩٩١ إلى ٦,٣ مليار دولار كما هي في نهاية ١٩٩٢ وأن دين الأردن قد تراجع من ٨,٦ مليار دولار عام ٩١ إلى ٧,٩ مليار دولار عام ٩٢.

ويؤكد المتبنون لبرنامج التصحيح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي أن القروض والمنح مرتبطان سحبهما بالموافقة على البرنامج المعدل، وأن هناك تمويلاً إضافياً على شكل قروض ومعونات أمن أمريكا والدول الصناعية بحدود ٤٠٠ مليون دولار للمحافظة على سعر صرف الدينار واحتياطيه. وان عدم تطبيق البرنامج ـ ومن ضمنه ضريبة المبيعات ـ يعني عدم الجدولة ودفع القروض المستحقة وانخفاض في سعر الدينار.

من هنا نعرف سر الإصرار على تنفيذ ضريبة المبيعات رغم معارضته واقتراحات تعديله من قبل المعنيين كالتجار والصناع والمهنيين والمستهلكين الممثلين بغرفة تجارة واتحاد مجمع الغرف التجارية وغرفة صناعة عمان والنقابات التجارية والمهنية والقطاعات المالية الأخرى. وكثير يرى أن لا فائدة من كل الاعتراضات ـ رغم تأديته إلى زيادة شريحة الدخول المتدنية ـ فإنه سيقر كما أقر قانون الصوت الواحد رغم الاعتراض عليه.

على ضوء ما تقدم أطلت علينا ضريبة المبيعات كوصفة طبيب لمريض على الهاتف، وصفة صندوق النقد الدولي ـ الاستعمار الاقتصادي الجديد المذل لشعوب المنطقة التي تحملت أكثر من طاقتها من الضرائب والرسوم ـ ويرى المسؤولون عن إنجاح هذه الضريبة كأنها القدر المحتوم أو كأنها ركن الزكاة الواجب تأديتها كفريضة مكتوبة.

وحسب فهمي وإدراكي سأناقش البنود التالية في ضريبة المبيعات:

بشكل عام القانون لا يوضح المنفعة الخاصة للمكلف ولا يبرز مقدرته على تحميله أعباء مالية جديدة فوق ما ينوء به.

جاء في الفقرة أ من المادة الرابعة "المرحلة الثانية ـ يكلف فيها المنتج الصناعي والمستورد ومؤدي الخدمة أو موردها وتاجر الجملة وتاجر المفرق (التجزئة) بتحصيل الضريبة وتوريدها للدائرة".

ما الحكمة من تنفيذ المرحلة الثانية طالما أن المرحلة الأولى غطت جميع السلع الآتية من المنتج والمستورد واستوفت ضريبتها وأن يتحمل المستهلك المسكين ضرائب جديدة على سلعته المارة من المصنع أو المستورد ثم لبائع الجملة ثم لبائع التجزئة !!

فهل سيزيد دخله عند تنفيذ المرحلة الثانية وعند انتقال السلعة حتى وصولها له، وطالما إيرادات ضريبة المبيعات كضريبة الاستهلاك وببديلة عنها فلِمَ المرحلة الثانية.

جاء في الفقرة ب من المادة الرابعة "يتم الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية بنظام يصدر عن مجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية"

بما أن المرحلة الثانية تتناول قطاعاً كبيراً من التجار وتحمل السعلة ضرائب جديدة فيجب أن تقر بقانون ليتم الوقوف على إيجابيات وسلبيات المرحلة الأولى وكما أفاد السادة المحامون أن المادة ١١١ من الدستور الأردني تنص بوضوح وصراحة أن لا يفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون.

تتناول المادة العاشرة من وزير المالية ينسب لمجلس الوزراء جداول تتضمن السلع والخدمات الخاضعة والمعفاة لهذه الضريبة وله حق التعديل.

الواقع يجب أن تكون السلع من الآن معروفة وجزءاً لا يتجزأ من قانون المبيعات وغير خاضعة لمزاج الوزير مع الأخذ بعين الاعتبار تغييره من وزارة لأخرى.

ورد في البند ٣ من الفقرة جـ من المادة ٩ إن مادة البيع تتحقق ولو كانت بالأجل ولم توضح المادة رد الضريبة في حالة إثبات عدم السداد بالطرق المعتمدة رسمياً.

الفقرة ب من المادة ١٤ تقول: "إذا لم يقدم المسجل الإقرار عن أي شهر على الوجه المنصوص عليه في الفقرة أ من هذه المادة فتقدر الدائرة الضريبية المتحققة عليه عن ذلك الشهر مع بيان الأسس التي استندت إليها في التقدير".

لا ندري كيف ستقدر دائرة المبيعات في ضوء أسواق متردية ومتقلبة أو موسمية وظروف قاهرة تعيق الإنتاج والبيع، هذه المادة تبقي المنتج والتاجر ومقدم الخدمة قلقاً وكأنه تحت سيف مسلط عليه.

"على المكلف أن يمسك سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة يسجل فيها العمليات التي يقوم بها، ويجب أن يحتفظ بهذه السجلات. والفواتير لمدة خمس سنوات تالية لانتهاء السنة المالية التي أجري فيها القيد بالسجلات "الفقرة ب من المادة ١٨ وفقرة جـ من نفس المادة" للوزير أن يستثني بعض فئات المكلفين". هذا الموضوع له شقان:

السجل التجاري ومسك الدفاتر المنتظمة يجب أن تكون مسبوقاً لمثل هذه الضرائب لأن كثيراً من المكلفين لن يقووا على دفع راتب محاسب.

المكلفون والمعنيون بمسك الدفاتر يجب أن ينص عليهم بنفس القانون حتى يكيف الناس أوضاعهم ويهرب الكثير للفئة المعفاة ويتخلص من وجع الرأس.

لغايات دفع الضريبة المتوجبة ورد في الفقرة د من المادة ٢٧ "يعتبر التبليغ لقرار التحصيل قانونياً إذا تم تبليغه لمدير مؤسسة المكلف أو لأحد الشركاء أو لمن يقوم مقامه في إدارتها أو لأحد أفراد عائلته إذا كان ظاهر حاله على أنه في السادسة عشرة من عمره على الأقل".

هذه المادة ضعيفة جداً لأن المكلف سيبلغ من حيث لا يدري بواسطة أي فرد من أفراد عائلته خاصة إذا كان مريضاً أو غائباً فإحقاقاً للعدالة يبلغ المكلف نفسه. وهل يجوز أن يبلغ شخص دون سن الرشد في القانون المدني ١٨ سنة وفي قانون الانتخاب ١٩ سنة.

جرائم التهرب وعقوباتها كما وردت في المادة ٣٤ لم تترك مجالاً للنسيان وحسن النية وكأن المكلفين أجهزة مالية كالبنوك لا يقبل منها النسيان ولا يليق الحبس بقطاع المكلفين المنوط بهم إنجاح ضريبة المبيعات.

إن دفع ٥٠ % من المبالغ المطلوبة من المكلف لتنظر محكمة الجمارك البدائية في الدعوة المقامة ضد الدائرة فإنها مجحفة فما الفائدة من القضية إذا كان سيدفع نصف المبالغ التي يعتقد أنها ليست بذمته وممكن أن تعدل إلى ١٠% من المبالغ المتحققة عليه.

جميع نقاد ضريبة المبيعات اعترض على الـ ٤٠% من مبالغ الغرامات كإكراميات للموظفين إذ سينمى ذلك هوى أو حافز لدى الموظف ـ الذي لا يغطي راتبه نصف متطلباته ـ والترصيد للمكلف دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف وضغط العمل والسهو وحسن النية أثناء تأدية العمل.

التعليق على ضريبة المبيعات:

ضريبة المبيعات ١٦% على معظم السلع وإذا ارتفع سعر السلعة من ١٠٠- ٢٠٠ دينار تصبح الضريبة التي ستستوفى ٣٢% وقد تصل إلى ٥٠% حينما يدخل تاجر الجملة والمفرق تحت السقف الخاضع للضريبة.

هل العرب والمسلمون حينما فتحوا العالم ونشروا الإسلام كان لديهم ضريبة دخل ومبيعات وضرائب غير مباشرة. أم سادوا بعدم كنز المال وتحريم الربا والزكاة والخراج؟؟

ملاحظات على مشروع قانون الموازنات:

أولاً: من الملاحظ أن الموازنات تعتمد على مساعدات خارجية وقروض ميسرة، وهناك قروض داخلية تعادل أكثر من مليار، في الوقت الذي لا نجد خطة إستراتيجية لمعالجة الديون جذرياً، بل لا زلنا نرى الدوران بحلقه مفرغة ديناً جديداً ليسد ديناً قديماً أي تأجيل سداد الدين.

ثانياً: رغم المؤشرات الإيجابية المدللة على زيادة النمو وانخفاض التضخم واستقرار سعر صرف الدينار وزيادة سقف دخل الأسر التي تحت خط الفقر والفقر المدقع، إلا أنها لا تنعكس على أرض الواقع الذي يتمخض بزيادة البطالة وركود في الأسواق، ويتمثل ذلك بزيادة العائلات التي هي تحت خط الفقر.

ثالثاً: مشكلتنا الاقتصادية ستحل إن شاء الله بانتمائنا وحسن استغلال مواردنا وعدالة توزيع الثروة بين الأفراد والخروج من القطرية بالتكامل الاقتصادي بين الدول العربية وخاصة المجاورة.

برنامج التصحيح الاقتصادي وصندوق النقد الدولي:

ندعو إلى إقرار برنامج اقتصادي وطني مستمد من مبادئنا لا من توجهات ومصالح صندوق النقد الدولي الذي هو استعمار اقتصادي وهيمنة وفرض سياسات الدول الاستعمارية القديمة الحديثة بثوبها الاقتصادي الجديد، ولم نر دولة واحدة نفذت برامج الصندوق وتحسن حالها ولحقت بالدول الصناعية وما لحق بأبناء شعبنا بالعراق من دمار وتجويع وحصار إلا من جراء إفرازات هيئات دولية لا زالت تقطر يداها دماً تصول وتجول وتعربد وتدنس أرضنا وتهدم كل ما نقوم ببنائه.

برنامج صندوق النقد الدولي عبارة عن جدولة للدين لنأخذ بعض القروض والمنح كما يحصل في مستحقات وجدولة عملاء البنوك.

أي برنامج بديل لا يقوم على أساس ضغط النفقات وزيادة الإنتاج والتصدير وتقنين الاستيراد خاصة بند الكماليات وترشيد الاستهلاك والتحصيل العادل من أصحاب الدخول العالية بسد المنافذ عليهم بتهربهم من دفع الضريبة ولوصول الثروة إلى كل الناس وبغير ذلك يبقى الدوران بحلقة مفرغة، وبغير التكامل الاقتصادي بين الدول العربية فتزيد المشاكل الاقتصادية لكل قطر.

أما آن لهذه الأمة أن تعمل على أسلمة قانونها الاقتصادي.

أما آن لهذه الأمة أن تستبدل عشرات القوانين الاقتصادية المأخوذة عن الغرب بفريضة الزكاة لتسعد في الدنيا والآخرة وفيها من العلماء والفقهاء والاقتصاديين الذين يبزون أقرانهم الغربيين علماً وفقهاً وإيماناً وأهلاً لخلافة الأرض كما أرادها الله.

ضريبة المبيعات بشكل عام والتعليق عليها:

الصندوقيون والاقتصاديون العلمانيون يضيقون ذرعاً بمن يناقش وينقد ضريبة المبيعات كالصناع والتجار وغيرهم (حرام على بلابله الدوح حلال لهم) وأن الديمقراطية لهم وحدهم ورأيهم دائماً هو الصواب وغاب عن بالهم أن هؤلاء هم أصحاب الشأن ودافعي الضرائب وأقل الناس استفادة من مشاريع الدولة كالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي والتجار والصناع وأرباب المهن لا يحظون بأي تنظيم عملي عادل لمهنهم.

ضريبة المبيعات محصلتها تقع على المستهلك، زيادة أسعار وتضييق عليه وزيادة شريحة الفقراء ثم عنت على التاجر وتشديد وإرباك للناس إذ يصدق فينا قول رسول الله ﷺ يقول: (لا تشددوا على أنفسكم فيشدد عليكم، فإن قوماً شددوا على أنفسهم فشدد عليهم) أخرجه أبو داود. وقال أيضاً (يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا)، وقال أيضاً: (من لا يرحم الناس لا يرحمه الله) أخرجه الترمذي.

الخلاصة:

أولاً: نطلب من الناس التقدم نحو الإسلام وأن يتنادوا ويعملوا على تفعيل فريضة الزكاة فهي مطلوبة من كل مسلم قادر سواء كان مستهلكاً أو تاجراً أو مهندساً.. لا تسقط عنه كفريضة الصلاة إذ إنها عبادة مالية تنصب على المال أينما وجد وبجميع أشكال الثروة حتى الزراعة المعفاة من ضريبة الدخل وتؤدي من معظم المسلمين القادرين عن طيب خاطر حتى تأكد لهم أن القائمين عليها أتقياء يطلبون رضي الله وأنها ستذهب إلى أبوابها ومستحقيها فالزكاة توزيع ودوران للمال وإيصال للثروة لكل الناس وحل وتضييق لشرائح الفقر.

ثانياً: تأخر المسلمون لم يكن بسبب دينهم بل بسبب انصرافهم عن تعاليمه فمنذ تركوها وأخذوا بالقوانين الغربية كالربا والتأمين والضرائب غير المستمدة من الإسلام زحف عليهم الفقر والجوع والذل والتشرد وتمزق الأوطان وتحكم الغير فيهم.

ثالثاً: بالإسلام وحده نصبح نعلم من أين جئنا، وندري لماذا نحن موجودون وما هو دورنا في هذه الحياة وما هي رسالتنا للناس نؤمن بالله واحداً أحداً وبملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. نطيع الله بما شرع وأمر ونعمل في الدنيا بقدر إقامتنا بالآخرة قال تعالى في كتابه العزيز

(أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ـ) [المُلك: ٢٢]

صدق الله العظيم.

إن هذا الدين لا يعرض عنه إلا مطموس ولا يعيبه إلا منكوس ولا يحاربه إلا موكوس، لأنه ينطلق من مبدأ منبثق من عقيدة منطلقة من القرآن الكريم لا يأتيه الباطل ولا يكتنفه هفوة.

غالباً المسلم إن كان حاكماً أو محكوماً إذا أعلن أو اعتقد أو صرح أن أوامر الله شر له ونواهيه خير له وأن الدين الإسلامي للعبادة فقط أي للمسجد فقط ليس منه الدولة ولا السياسة المحلية والخارجية والنظام الاجتماعي والاقتصادي والحدود والقوانين الوضعية أفضل منه، دخل في الكفر البواح والله المستعان.

الجزء الثامن (٢)

الموارد الطبيعية بين فقه الإسلام ونظرة الغرب

كيف فشل النظام الاقتصادي الغربي في تحقيق سعادة الإنسان

إلى أين يتجه سكان العالم - عنوان الندوة التي عقدها خبراء في باريس، ورغم أن الإحصائيات غير دقيقة بأن سكان العالم قد بلغ عددهم ٥,٧ مليار نسمة في نهاية عام ٩٣، إلا أن الندوة أفادت أن واحداً من كل خمسة أشخاص من سكان العالم يعيش في فقر مدقع.

هذا وقد احتاج سكان العالم إلى مليارات السنين ليبلغ عددهم مليار نسمة، لكنهم لم يحتاجوا إلى أكثر من ١٣ سنة ليرتفع عددهم من أربعة إلى خمسة مليارات نسمة، وإذا ما استمرت هذه الوتيرة فسيبلغ عدد سكان الأرض بحدود ٨,٥ مليار نسمة في عام ٢٠٢٥ ميلادي. إذن يتساءل علماء السكان والاقتصاديون الغربيون كيف ستكفي الموارد الطبيعية الأرضية لهؤلاء الناس؟ ويقولون إن الموارد الطبيعية والغذائية تتزايد بمتوالية عددية والسكان يتزايدون بمتوالية هندسية، ويقولون رغم أنه حتى الآن يموت سنوياً ملايين الأطفال من قلة العناية الصحية وضآلة الأقوات التي لا تكفي لسد رمقهم.

ونظرية المبدأ الاقتصادي الرأسمالي وغيره من النظم المادية يرون عدم قدرة الأرض والموارد الطبيعية على تحمل البشرية المتزايد وفلسفتهم أن الفقراء فقراء لقصور فيهم والأغنياء لميزة بهم وأن موضوع التراحم ترف فكري، ويجب أن ندع الناس يموتون من أجل الجنس البشري. وقول مالتس

"ليس للذي يولد في عالم تم امتلاكه حق في الغذاء فهو طفيلي على المجتمع لا لزوم لوجوده، والطبيعة تأمره بالذهاب".

من هنا نرى أن النظم الاقتصادية الغربية دأبت على تقنين الموارد الطبيعية المكنوزة في الأرض ونشأت فلسفتهم المادية عن الكون بهندسة العالم حسب مفهومهم فأصبحوا يشجعون تحديد النسل ويفتعلون الحروب الأهلية والقطرية ويخططون للمجاعات ونهب الثروات من الدول الأخرى بالوصاية والاستعمار والهيمنة عليها فأطلقوا علينا العالم الثالث لسرقة بترولنا فهم أوصياء العالم الذين لهم حق الحياة، وما حرب الخليج وحصار العراق واحتلال الصومال ونهب أموال الكويت والسعودية والإمارات والقبض على الموارد الطبيعية (البترول) وإذعاننا بالصلح مع يهود شذاذ الآفاق أولاد القردة والخنازير والهندسة الشرق أوسطية والاستيلاء على موارد المياه وفك المقاطعة مع اليهود وإطباقها على العراق وغزونا اقتصادياً وثقافياً وتشكيكاً عقائدياً ثم سحقنا وجعلنا عمالاً وعبيداً لهم كل ذلك دليل نظرية الاقتصاد الغربي الرأسمالي إن خاماتنا آيلة للسقوط وهم أحق الناس بها.

الإسلام ونقضه لنظرية الموارد المحدودة عقائدياً:

المذهب الاقتصادي الإسلامي يتبنى موضوع الفقر والحرمان بعيداً عن الطبيعة وقلة الموارد لأن الله قد تكفل بها وذللها للإنسان فالفقر والحرمان ناتجان من سوء التوزيع والتطبيق ومبدأنا الاقتصادي يقدم الطرح التالي: أليس الله هو خالق الكون والأرض وما فيها من موارد وأقوات، أليس الله هو خالق الإنسان وجعله خليفته في الأرض، أليس الله هو العليم الخبير قد خلق كل شيء وقدره، مبدأنا الاقتصادي يؤمن بأن الله سبحانه وتعالى خلق الكرة الأرضية بما فيها من موارد وأغذية بميزة خاصة تختلف عن باقي الأجرام السماوية الأخرى.

الغرب والعلمانيون بنظرتهم بعدم كفاية الموارد الطبيعية تتناقض وعقيدة المسلم وذلك بأن الله قد أودع من الخامات والكنوز في باطن الأرض وقاع البحار وضمنها أسراره الربانية ييسر لعباده للكشف عنها بناء على إرادته وقدرته وعلمه قال تعالى في [آية الكرسي رقم ٢٥٥من سورة البقرة] (اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ۖ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) ٢٥٥ .

وقدر الله في الأرض أقواتها والله أعلم وأدرى بما خلق وما سيؤول إليه المجتمع من التضخم البشري والاقتصادي وما يكفي الناس منذ عهد آدم عليه السلام وإلى يومنا هذا وحتى تقوم الساعة، فالله علام الغيوب خالق كل شيء. ومن يعتقد أو يشكك بما تقدم فهو علماني مادي بحاجة ماسة لأن يتعلم العقيدة الإسلامية ليسعد في الدنيا والآخرة. قال تعالى في كتابه العزيز(وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ) [فُصِّلَت:١٠]. وقال تعالى أيضاً (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَافِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍعَلِيمٌ) [سورة البقرة: من الآية ٢٩].

نقد نظرية نفاذ الموارد الطبيعية علمياً: ومناقشة الإسلام الفكرية لهذه النظرية

سنرى فيما يلي أن الله سبحانه وتعالى قد سخر وهيأ ويسر وكشف لنا ما أودعه في الأرض ليعيننا على خلافتنا لها:

أولاً: دورة الأرض حول نفسها ينشأ عنها الليل والنهار ودورتها حول الشمس تنشأ عنها الفصول الأربعة، أما الحركة الثالثة فلم يكشف ستار الغيب عن حكمتها بعد كما قال تعالى (اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ۖ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) [البقرة: ٢٥٥]. وجاذبية الأرض تشد الذي عليها والضغط الجوي لو زاد لتعسر على الإنسان السير والتنقل ولو كان أخف لطار الإنسان وما استطاع السير ولانفجر لزيادة ضغطه الذاتي.

أليس الله الحكيم العليم لا يمكن أن يغفل عن شيء وهو خالق الكون والإنسان والحياة.

ثانياً: النباتات تعتمد حياتها على ثاني أكسيد الكربون الموجود في الهواء وتتنسمه فتجزئه إلى كربون وأكسجين وتحتفظ بالكربون الذي يتوحد مع الهيدروجين الذي يستمده النبات من جذوره حيث يفصل الماء إلى هيدروجين وأكسجين وبدون النتروجين في شكل ما لا ينمو النبات ويأخذه النبات من جراثيم البكتريا التي تسكن في جذور النباتات وتحوله إلى نتروجين مركب يبقى في الأرض بعد أن يموت النبات.

والخلاصة حصول التبادل بين النبات والإنسان الذي يلفظ ثاني أكسيد الكربون فيأخذه النبات الذي يلفظ الأكسجين فيأخذه الإنسان والحيوان. أليس تبادلاً من صنعة الخالق أليس الماء والهواء والنبات موارد طبيعية لا تنضب ذللها الله لنا، حتى أجسام الأفاعي والعقارب تمتص السموم التي يسببها التلوث من الجو، أجهزة إلهية سخرها الله من أجل الإنسان.

ثالثاً: بدءاً من اكتشاف قدرة المغناطيس على توجيه السفن والثورة العلمية في الكيمياء واكتشاف الحديد الصلب والمطاوع تبعاً لاختلاف نسبة الكربون فيه واكتشاف الضغط الجوي لرفع المياه واكتشاف الفحم الحجري كوقود للمنزل ثم كمولد للقوى المحركة ثم استخراج مصنوعات وعقاقير طبية ومواد مفرقعة ثم اكتشاف البترول وما قدمه للإنسانية من رفاه وصناعات ثم تسخير الذرة للأغراض السلمية وما إلى ذلك مما يكشف بإذن الله إلى أن تقوم الساعة، فالأرض تعطي الإنسان بقدر ما يضع فيها من جهد وعلم وتجربة، أليس الله هو الذي أودع في هذه الموارد موارد أخرى، وأخرى أدت وستؤدي إلى تسهيل وتمكين الإنسان من الحياة على الأرض التي نعيش عليها.

رابعاً: من الناحية الجغرافية والمناخية والسكانية نرى أن هناك خللاً ما، نرى تركز أربعة أخماس السكان في مساحة تقدر بعشر مساحة اليابسة من الكرة الأرضية، وأن تسعة أعشار الإنتاج الزراعي والصناعي يقدمه اليوم عدد قليل من الدول وأن أكثر من ثلثي البشر يحصلون على دخل لا يكاد يشبع الحاجات الأولية الضرورية للبقاء على قيد الحياة، إن اختلال التوازن ليس مرجعه عدم وجود أو كفاية الموارد والإمكانات بل مرجعه عدم استعمال هذه الموارد والإمكانات والعمل البشري الصحيح لإنتاجها وحسن توزيعها.

خامساً: هل اكتشفت كل الموارد الطبيعية وكنوز الأرض كلها وهل استغل المكتشف وأحسن استغلاله وتوزيعه؟؟

للآن لم يكتشف من الكنوز والخيرات التي أودعها الخالق في قاع البحار والمحيطات إلا النذر اليسير، وما وصل إليه الإنسان من تكنولوجيا وتطوير وسائل الإنتاج وحسن الاستغلال قد أدى إلى خفض التكاليف ووفرة الإنتاجية الذي زاد عن حاجة سكان بلد ما الذي يعمل على إتلاف الفائض لديه ليحافظ على الأسعار العالمية لموارده وإنتاجه مما يبطل ويدحض نظرية نفاد الموارد والأغذية ويؤكد على سوء التوزيع واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

المذهب الاقتصادي الإسلامي يؤكد على وفرة الموارد المعروفة التي وضعها الله تعالى تحت تصرف الإنسان:

تبسيط ذلك فكرياً وعلمياً كما يلي:

ألم يكن سكان الأرض عام ١٧٥٠ م حوالي ٧٥٠ مليون نسمة وفي عام١٨٥٠ حوالي٢١٠٠ مليون نسمة وفي عام١٩٣٠ حوالي٢٥٠٠ مليون نسمة وفي عام١٩٨٧ م حوالي٣٥٠٠ مليون نسمة وحالياً ما يزيد عن خمسة مليارات نسمة، هل مات الناس من قلة الموارد.. طبعاً لا.. لأن الله هيأ للبشرية من اكتشاف واختراعات أدت إلى وفرة الإنتاج وموت الناس وقع من سوء التوزيع وظلم الإنسان.

أبحاث الجيولوجيين تؤكد أن البشرية لم تمس بعد كثيراً من مصادر المواد الخام النافعة، للآن لم تستغل كل الأرض الصالحة للزراعة بل استغل جزء يسير ولم تتجاوز نسبة ثمن المساحة الممكن زراعتها وهكذا معظم بلدان العالم.

أظهرت الدراسة أن ٨٣ بلداً جائعاً وأن ٣% من ملاك الأراضي يسيطرون على ٧٩% من الأرض المزروعة، وأن دولاً فقيرة فيها نخبة اقتصادية تعمل على تصدير الغذاء بدلاً من إنتاجه لشعوبها وأن ٣٦ دولة من أفقر دول العالم تصدر السلع الغذائية للولايات المتحدة، لو استغلت أرض السودان لفاض إنتاجها عن العرب جميعاً، باختصار شديد إن المادة لا تفنى ولا تبيد ولكن تتحول من شكل إلى آخر، بدلالة أنه لم تتم استهلاك المادة بطرق مختلفة أو تحويلها إلى طاقة فإنه في النهاية يبقى التوازن الطبيعي بين المادة والطاقة ثابتين، وباختصار إيماني عقائدي أن الله الخالق علام الغيوب لا يغفل عن شيء فيه مصلحة للخلق وأن الإنسان خليفته في الأرض نعيش ونحيا تبعاً لما قدره الله لنا وطبقاً لمشيئته وأرسل لنا الرسل والشرائع وخاتمها رسالة سيد الخلق النبي محمد صلى الله عليه وسلم لا يزيغ عنها إلا هالك فإن طبقناها سعدنا في الدنيا والآخرة.

ومبدؤنا الاقتصادي الرباني أن لا شح في الموارد بل سوء التوزيع الاقتصادي والاجتماعي وسوء استخدام الموارد وعدم ربط المال لسد الحاجات وإشباعها هو سبب المشكلة الاقتصادية، قال الله في كتابه العزيز (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) **[المُلك: ١٥]. صدق الله العظيم.**

الجزء التاسع (١)

الفقر فقران.. فقر الأفراد وفقر البلاد

الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رباني مميز عن اقتصاد المخلوقين، فالإنسان أناني يحب الخير لنفسه أولاً، فإذا ارتقى تفكيره يحب الخير لعائلته، فإن ارتقى أكثر أحبه لعشيرته، فإن توسعت مداركه أحبه لبلده معاني شامي نابلسي حلبي، فإن زاد الاتساع أحبه لبني وطنه أي القطرية إذ يقول مثلاً مصر أولاً وهي العليا على الأقطار وأم الدنيا، فإن سما تفكيره أكثر أحب ورفع بني قومه على غيرهم العرب فوق الجميع، ألمانيا فوق الجميع، وهذه هي القومية، أما إذا سما تفكيره أكثر وأصبح مستنيراً أحب الخير للإنسان كإنسان أينما كان وهذا ما جاء به الإسلام، قانون رباني لا وضعي منبثق من هوى النفوس ومنافعها، بل اقتصاد رباني من خالق الخلق لجميع خلقة.

العمل في الاقتصاد الاشتراكي والرأسمالي:

العمل في الاقتصاد الاشتراكي الذي لا زال بقاياً منه تنقطع صلة العامل بنتائج عمله ويصبح المجتمع هو العامل الحقيقي والمالك لنتائج عمل الأفراد جميعاً وفي المجتمع الرأسمالي الهوى والمصلحة والنفعية هي التي تسير العمل بل المئات أو الآلاف من الأفراد يسيطرون على البلد كاملاً ثم بشركاتهم واستغلالهم للأجور والعرض والطلب وبهيمنتهم على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يسيطرون على الاقتصاد العالمي.

العمل في الاقتصاد الإسلامي:

العمل سبب الملكية وليس سبباً لقيمة المادة فالعامل حين يستخرج معدناً لا يمنحه قيمته وإنما يملكه بهذا العمل بما يسمى الملكية الفردية، فالعمل هو سبب الملكية للمادة والحاجات، وتخضع لنظام اجتماعي إسلامي متبنى من العقيدة بعدم السماح بالسرقة والرشوة والتبذير والإسراف والربا لأن الاقتصاد الإسلامي جزء لا يتجزأ من المبدأ الإسلامي.

وهكذا يتم التملك الفردي في الإسلام طبقاً لأوامر الله ونواهيه المبينة بشرعه الحنيف رائده الحلال والحرام والخير والشر والعمل في الدنيا لابتغاء الآخرة والظفر بالجنة.

جميع الأنظمة الاقتصادية الوضعية والعلمانية التي يتباهون بها ويحاربون الله بها موازينهم دنيوية بنظرة أرضية فقط فالسعادة قطف أكبر لذات الدنيا، فتقوم الطبقة الغالبة بإنشاء إدارة سياسية لحماية مصالحها الاقتصادية والحفاظ على مركزها الرئيسي. وهذه الأداة السياسية هي الحكومة، بمختلف أشكالها التاريخية (١).

أما الحكومة في الإسلام فالقول الفصل فيها للقرآن الكريم "إن الحكم إلا لله"

الثروة في الإسلام:

الثروة الفردية تتكون من جهد الفرد المبذول في عمل ما، فالعمل هو أساس الملكية، أما الثروات الموجودة والمختزنة في باطن الأرض وعلى ظهرها أو القوى المنتشرة في الطبيعة وعمرها الآلاف التي سبقت عمر الإنسان بآلاف السنين ولا دخل للإنسان في تكوينها فهي ملك لجميع البشرية أي أنها ملكية عامة لا يجوز لفرد أن يستحوذها لأن وجودها غير مرتبط بعمله فيها، وهذه الأشياء تدخل ضمن الملكية العامة كالماء والهواء والمراعي والمعادن والبترول ـ الذي يريد أن يستحوذ عليه الغرب وعلى رأسهم أميركا ـ ومياه الينابيع والأنهار فهذه تدخل ضمن الحديث الشريف (الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار) أي أن هناك ملكيتين ملكية فردية وملكية عامة ـ تتولاها الدولة.

العمل والعمال وأربابهم في البلاد العربية:

يطبق اقتصاد علماني غربي يتناقض مع العقيدة الإسلامية التي لا تفريط فيها، كل دولة عربية لها قانون عمل وعمال وأعياد قومية ووطنية وتعطيل أيام الجمعة والسبت والإسلام حض على العمل طيلة أيام السنة ما عدا وقت صلاة الجمعة إذ لاتجوزإلاجماعة

(فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) **[الجمعة: ١٠]، ودينننا يحث على العمل طيلة الأسبوع والشهر ولا أعياد إلا عيد الفطر والأضحى فالعامل مكرم في الإسلام، دائماً لا في عيد العمال فقط، والأم مكرمة ومصانة دائماً لا بيوم عيد الأم كالغريب الذي يذهب إليها في عيدها في المصح، وقد يجدها قد ماتت منذ مدة وهو لا يدري.**

وأرباب العمل يهضمون حقوق عمالهم ويستغلونهم ويتعالون عليهم، وعاطلون عن العمل كثيرون وبطالة مقنعة وأكبر فئة تعمل ساعات طويلة مهضوم حقها، سائقو التاكسي والشاحنات والباصات غير مشمولين بتأمين صحي أو ضمان اجتماعي وإذا ما وقع لأحدهم حادث لا يرعاه صاحب العمل ولا يوجد قانون يحميه وكذلك العمال والمزارعون فأربابهم عتاة متنفذون لا يرحمون.

العمل والعمال وأصحاب الأعمال في الإسلام:

قال تعالى:

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) **[التوبة: ١٠٥]، وقال أيضاً** (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) **[الذاريات: ٥٦]،**

كلام ودستور عظيم من رب عظيم، حاشا لله أن تعظم وتكرم نقابات الدنيا العمل والعامل وصاحب العمل كما كرمهم الله تعالى، فالعمل عبادة والأوامر والنواهي عبادة، فجاء موضوع اعملوا في الآية الكريمة بصيغة الأمر وتتضمن أيضاً وعيداً، اعملوا كيفما شئتم فلن تخفى على الله خافية، ويوم القيامة تعرض الأعمال على الله والرسول والمؤمنين إن خيراً فخير وإن شراً فشر، فلا يفرق الإسلام لا بالعرق ولا بالأجور بين عربي أو تركي أو هندي فالناس سواسية كأسنان المشط، وإذا الإسلام لم يعدل!! فإذن من يعدل؟؟.

من جعل الله مراقباً لعمله فهذا هو التقوى والإتقان، العامل ورب العمل كالصائم الذي لا يعرف صومه الصحيح إلا الله وهو يخشى الله ويرجو رضاه وجنته قال تعالى:

(وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ۚ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) [النحل: ٩٣]. وحض الإسلام على العمل والكسب فقال ﷺ (أطيب الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور)[٢] وأمر الإسلام بالعمل بالصناعة والتجارة والحرف والزراعة حتى قيام الساعة فقال ﷺ (إذا قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل).

الفقر فقران فقر الأفراد وفقر البلاد:

فقر الأفراد:

هو أكبر مشكلة في الإسلام وقد ركز على معالجتها رب الخلق وذلك لضمان وصول الثروة للأفراد، ويقيناً أنه لا يوجد تعاليم دستورية وضعية كدستور الخالق، إذ ركز على وصول الثروة للفقراء وتداولها في المجتمع بالآيات التالية:

(وَأَذِّنْ فِي النَّـاسِ بِـالْحَجِّ يَـأْتُوكَ رِجَـالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَـامِرٍ يَـأْتِينَ مِـنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) **[الحج: ٢٧].**

(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِاللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ ۗ وَا للَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) **[التوبة: ٦٠].**

(إِنْ تُبْـدُوا الصَّـدَقَاتِ فَنِعِمَّـا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَـا وَتُؤْتُوهَـا الْفُقَـرَاءَ فَهُـوَ خَـيْرٌ لَكُـمْ ۚ وَيُكَفِّـرُ عَـنْكُمْ مِنْسَيِّئَاتِكُمْ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) **[البقرة: ٢٧١].**

(وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا) [الإنسان: ٨].الإسلام يكرم الإنسان ويرعاه.

(أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) **يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ (15) أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ) [البلد: ١٤ - ١٦].**

(يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) **[البقرة: ٢١٥].**

(والّذِين فِي أمْوالِهِمْ حقٌّ معْلُومٌ (٢٤) لِلسّائِلِ والْمحْرُومِ (٢٥)   [المعارج: ٢٤ - ٢٥].

هذا غيض من فيض من القرآن الكريم بحسن التوزيع.

أما الأحاديث النبوية التي تحث على حسن توزيع الثروة ووصولها إلى جميع طبقات المجتمع وقد تعود كما عادت أيام الخلفاء عمر بن عبد العزيز وهارون الرشيد، إذا طبق عدالة اجتماعية:-

(الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته).

(من ترك ضياعاً فإلينا وعلينا).

(ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع وهو يعلم).

(أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى).

فقر البلاد:

سعي الإنسان واستغلال الخيرات التي أودعها الله في الطبيعة كافية لتحسين الإنتاج والقاعدة الشرعية تقول: (من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب). فلو قارنا دولاً عربية بهولندا - التي تبلغ مساحتها ٤١١٦٠ كم٢ وعدد سكانها ١٦ مليون نسمة نجدها تنتج وتصدر من دقيق الحليب أكثر مما تنتجه دولة عربية معتبرة من دقيق القمح ومصافيها لتكرير البترول أكبر من مصافي بعض دول الخليج العربي.

فقر البلاد عائد إلى الحكومات وأنظمتها وحكامها ولديها معلومات ودراسات عن ثروات بلادهم، ولديهم جيوش جرارة لديها آليات ومعدات ومهندسون - وهي ليست في حالة حرب - تستطيع أن تنشئ الجسور والطرق وسدوداً وتستصلح الأرض وتزرعها حنطة وبقوليات وشجراً مثمراً وتستخرج كنوز البحار فتصنع اقتصاداً قوياً مع شعوبها يخدم البلد في السلم والحرب.

لم يحصل فقر في البلاد إلا حين ارتضى الحكام بالقطرية وحافظوا عليها كما قسمها الاستعمار، حتى أصبح موضوع الوحدة حلماً عسيراً لا يتكلم به إلا من هو قصير النظر والتدبير.

حتى أن دولاً عربية كبيرة وأخرى إسلامية تزيد مساحتها وأنهارها وبحارها ومعادنها كالبترول وخيرات أخرى عن دول أصغر منها مساحة وعدداً انفتحت على الغرب منذ أواخر القرن التاسع عشر لم تصبح كاليابان أو ألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا وللآن لا يوجد فيها مصانع سيارات أو طائرات أو دبابات أو حتى إطارات، همهم استيراد السيارات واقتناء الخلويات اللذين عطلا عجلة دورة الاقتصاد واستنزفته واتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء وأصبح نسبة كبيرة من المجتمعات العربية تحت خط الفقر، وخرجت الكفاءات ليتقوى الغرب بها بإيداعات أموالنا يحاربوننا فيها هم وأمريكا وإسرائيل، لن ننهض طالما حكام العرب والمسلمين عشقوا محاربة الدين من منظور غربي وفصله عن السياسة، ومنع أي حزب مبدؤه الإسلام بالعمل، ومن قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ويعشق الجهاد فهو إرهابي.

يقول محمد المبارك (فالدولة هي التي تدير هذه الأموال التي هي ملك الشعب كله دون تخصيص وتشرف عليه وتحفظه وتنميه وتستثمره لمصلحة المجتمع كله وتوزعه وفقاً لأحكام الشريعة لا تبعاً لأهواء الحاكم..). قديماً قيل: (إن لله عباداً إن أرادوا أراد) وقال ﷺ: (من طلب الدنيا حلالاً طيباً لقي الله تعالى ووجهه كالقمر ليلة البدر). وأختم بقول رب العزة: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) [المُلك: ١٥].

المراجع والاستشهاد منها:-

اقتصادنا - الطبعة الثالثة ١٩٦٩ محمد باقر الصدر ص ٥٩.

رواه الإمام أحمد والطبري في الكبير والحاكم في مستدركه حديث صحيح.

نظام الاقتصاد الإسلامي، محمد المبارك، عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق/ دار الفكر ص ١٢٦.

الجزء التاسع (٢)

فلسفة الاقتصاد الإسلامي.. العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية تقوم على مبدأ: التكافل والتوازن

التكافل العام.

التوازن الاجتماعي.

يدعمهما ـ عدم كنز المال ولو أخرجت زكاته.

قال تعالى:

(يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِاللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**) [التوبة: ٣٤]، هذه الآية الكريمة فيها حكمان شرعيان اقتصاديان:**

تحريم كنز المال فيه رأيان:

١- رأي ابن عمر هو المال الذي لا تؤدَى زكاته أما ما أدي زكاته فليس بكنز. وقال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (أيما مال أديت زكاته فليس بكنز وإن كان مدفوناً بالأرض) وسأل عمر بن الخطاب الرسول ﷺ عن قوله (تباً للذهب تباً للفضة يقولها ثلاثاً) قال فشق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ وقالوا فأي مال نتخذ؟ فقال عمر رضي الله عنه: أنا أعلم لكم ذلك: فقال: يا رسول الله إن أصحابك قد شق عليهم وقالوا: أي المال نتخذ؟ قال: (لساناً ذاكراً، وقلباً شاكراً وزوجة تعين أحدكم على دينه)[١].

٢- تحريم كنز المال مطلقاً سواء بلغ نصاب الزكاة أم لم يبلغ وسواء زكي أم لم يزك فالكنز حرام، وهذا رأي فقهاء خاصة المحدثين منهم باعتبار كنز المال بأي صفة يمتص السيولة ويضعف دوران عجلة الاقتصاد ويعطل وصول مال الله إلى كل عباده.

العطف في الآية ولا ينفقونها في سبيل الله مغاير للكنز، هو ليس عطفاً تفسيرياً يقابله الإنفاق أي من كنز فبشره بعذاب أليم، ومن لم ينفق في سبيل الله فبشره بعذاب أليم، وكلمة في سبيل الله قرنت بالجهاد.

قال

تعالى()يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَافِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوامَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ **[التوبة: ٣٥]،**

قال القرطبي الكي في الوجه أشهر وأشنع، وفي الظهر والجنب آلم وأوجع فلذلك خصها بالذكر بين سائر الأعضاء، كما أن هذه الأموال لما كانت أعز الأموال على أربابها كانت أضر الأشياء عليهم في الدار الآخرة.

دعائم العدالة الاجتماعية:

أي عدالة اجتماعية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس نظام اقتصادي إسلامي منظم ونظيف حتى يثري ويرسخ العدالة الاجتماعية على الأسس التالية:

ملكية فردية.

ملكية جماعية.. دولة.

حرية محدودة بالقيم الاجتماعية قوامها الحلال والحرام طبقاً للشريعة الإسلامية.

عدالة اجتماعية تكفل للمجتمع سعادته قوامها التكافل والتوازن بمعنى ضمان اجتماعي ذي شقين:

أن تهيئ الدولة من مهامها العمل للناس والفرصة الكريمة للنشاطات المثمرة ليعيش الفرد على أساس عمله وجهده.

توفر وتنفق لمن تهيئ له العمل ويتضمن حق العيش الكريم للعاجز عن العمل.

تكافل عام وضمان اجتماعي كريم:

التكافل العام أكثر من إشباع الحاجات الحياتية والملحة، أي بإشباع أوسع ومستوى أرغد، والاجتهاد في التواصل والتعاون والمواساة لأهل الحاجة تضمنه الدولة، فإن كانت إمكانياتها ضعيفة تلزم الأغنياء بكفالة الآخرين باعتبار الكل أخوة في الإسلام.

يقول الدكتور محمد عبد المنعم خفاجة: (ولقد آخى رسول الله ﷺ بين المهاجرين والأنصار، المهاجرين الفقراء الذين جردوا من أموالهم وأهليهم وأولادهم، وكان الإيثار أغلب شيء على المسلمين، رأيت عبادة بن الصامت وقد أهديت له هدية ومعه في الدار اثنا عشر من أهل بيته، فقال : اذهبوا بهذه الهدية إلى آل فلان فهم أحوج إليها منا، فذهب بها الوليد بن عبادة، وكان كلما جاء أهل بيت قالوا له، اذهب بها إلى آل فلان فهم أحوج منا إليها. حتى رجعت الهدية إلى عبادة، وقرب الإسلام مع ذلك بين الفقراء والأغنياء بالزكاة والإرث والوصية ونظام الوقف: وتوصي اشتراكية الإسلام بالصدقة والإحسان وتفرض نفقة الأقارب المحتاجين على ذويهم الأثرياء القادرين على الكسب(٢).

وإن كنت أخالف د. خفاجة فليس في الإسلام اشتراكية وليس بحاجة أن نلبسه أفكاراً وضعية حديثة لنقول إن الإسلام يماشي العصر فالاقتصاد جزء من نظام رباني يصلح كل زمان ومكان لبني الإنسان، فالمؤاخاة تمت بناء على الإيمان والمبدأ والعقيدة المنبثقة من القرآن والسنة، أما الاشتراكية فموضوعها مادي بحت.

وظيفة الدولة في التكافل العام والعدالة:

الدولة تهيئ العمل والمعيشة السعيدة للناس ومن لا تستطع أن تؤمنه بعمل أو لا يستطيع العمل تؤمن له الغذاء واللباس والدواء والمسكن.

يقول محمد باقر الصدر (من وظيفة الدولة أن تهيئ للفرد فرصة العمل في حدود صلاحيتها، ومن لم تتح له فرصة العمل، أو كان عاجزاً عنه، فعلى الدولة أن تضمن حقه في الاستفادة من ثروات الطبيعة بتوفير مستوى الكفاية من العيش الكريم) (٣).

التاريخ العربي الإسلامي الذي بين أيدينا أرخ اللاحق للسابق فأبرز سلبياته وتجاهل إيجابياته واهتم المؤرخون بالخلفاء والأمراء والحروب والمنازعات ولم يهتموا بالاقتصاد والاجتماع وإذا ما أعيدت كتابة التاريخ نجد أن العطاء من بيت مال المسلمين كان من مهام الدولة الإسلامية وإلا كيف حكم الإسلام العالم أربعة عشر قرناً؟ ما عدا القرن الرابع عشر قرن الرجل المريض للإمبراطورية العثمانية ومع ذلك لم يعط السلطان عبد الحميد وطناً قومياً لليهود رغم الإغراءات.

فعلى سبيل المثال وعند بداية الدولة الإسلامية بإدارتها البسيطة كان سيدنا عمر بن الخطاب يفرض لجميع المسلمين عطاء من بيت المال ويقول: (والله ما من أحد أحق بهذا المال من أحد، وما أنا أحق به من أحد، والله ما من المسلمين من أحد إلا وله في هذا المال نصيب) وكان يمنح سهماً للأعزب وسهمين للمتزوج، ويقول: (والله لئن بقيت لهم ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو يرعى مكانه). ويروى أن الإمام علي رضي الله عنه مر بشيخ مكفوف كبير يسأل: فقال أمير المؤمنين ما هذا ؟ فقيل له يا أمير المؤمنين إنه نصراني فقال الإمام: استعملتموه حتى إذا عجز منعتموه أنفقوا عليه من بيت المال.

كيف يحصل التوازن الاجتماعي:

تقوى وإخلاص وعدالة الحاكم وثقة المحكوم به يثبت الثقة بين الحاكم والمحكوم وبتطبيق شرع الله، عدم كنز المال وتحريم الفوائد الربوية وتطبيق الزكاة وأحكام الإرث والوقف، فيكون الكل قد تجاوب لأوامر الله ونواهيه يحصل التوازن الاجتماعي بين الناس، لا تناقضات بين الأفراد لا بل توازن في مستوى المعيشة وفي مستوى الدخل.

التفاوت في الرزق:

قال تعالى: (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ) **[الزُّخرُف: ٣٢].**

وقال تعالى:(وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ۚ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ) **[النحل: ٧١].**

وقال تعالى (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ) ٢٤(لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ25)) **[المعارج: ٢٤ - ٢٥].**

والتفاوت في الأرزاق والعلم والمهن والدرجات والرتب العسكرية والمدنية ومساقات كثيرة لتسير الحياة بشفافية وقناعة ولتحقيق معنى الابتلاء والصبر والشكر لله، والتأفف والاعتراض على الله لا يجوز في الإسلام دنيا وآخرة يقول الشاعر:

هي القناعة لا تبغي بها بدلا ... فيها النعيم وفيها راحة البدن

انظر لمن ملك الدنيا بأجمعها ... هل راح منها بغير القطن والكفن

ويقول أمير الإيمان الإمام الشافعي رحمه الله بمعنى أن الرزق لا يزيد فيه ذكاء ولا ينقص منه غباء.

كم من قوي قوي في تغلبه ... حصيف الرأي عنه الرزق منحرف

وكم من ضعيف ضعيف في ... كأنه من خليج البحر يغترف تقلبه

هذا دليل على أن الإله له ... في الخلق سر خفي ليس ينكشف

والمذهب الاقتصادي في الإسلام له صفتان:

الواقعية

الأخلاقية

وهناك أمثلة كثيرة من حياة فرد مسلم ملتزم تقي يعمل ويجتهد في الدنيا لرفع درجته في الآخرة ونوال رضوان الله تعالى هي سعادته وبين فرد سعادته قطف أكبر للذات الدنيا غير متقيد بإسلامه مسرف يهوى حياة البذخ والهدر وعدم حفظ النعمة وسوء استعمال المال والاستهتار.

وحياة مجتمع منفلت هادر للمال والنعم كافر بها، كما هو حاصل لدينا في البيوتات من هدر النعم، وفي الفنادق والمطاعم والولائم والحفلات والوفود يطعم ما يهدرونه بدون مبالغة ربع سكان البلد، إضافة إلى هدر البنزين والسيارات وقطعها والدخان والمشروبات والتلفونات والخلويات وسوء الخلق والفجور وغير ذلك كثير، فهل هذه هي الواقعية والأخلاقية؟

بالإضافة إلى بعض الآيات التي استشهدت بها عن العدالة الاجتماعية والتكافل والتوازن استشهد ببعض الأحاديث كأدلة شرعية: (كلكم لآدم وآدم من تراب).. (الناس سواسية كأسنان المشط).. (لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى).. (ما جاع فقير إلا بما منع غني).. (من ترك ضياعاً فعلي ضياعه ومن ترك ديناً فعلي دينه).

وسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: (لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء ورددتها على الفقراء) والله من وراء القصد.

المصادر:

تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ـ الجزء الثاني ص ٣٦٤.

الاقتصاد الإسلامي ـ د. محمد عبد المنعم خفاجة الأستاذ والعميد بجامعة الأزهر ـ دار الجيل/ بيروت ص ٢٥ و ٥٨.

اقتصادنا/ محمد باقر الصدر/ الطبعة الثالثة/٦٩ ص ٦٢١.

الجزء العاشر (١)

ماذا تقول القدس وشهداؤها؟

تستصرخ كل من يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله

أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين داخلة بعقيدة كل مسلم

استيقظوا فقد قدم الغرباء.. هبوا فقد استأسد اليهود الجبناء.. انتفضوا فقد بغى الأشقياء.. أغيثوني فقد نكص على أعقابهم الأبناء.. هلموا لي فقد تخلى عني العلماء والأمراء.. تعالوا وشاهدوا الصليبيين والمسيحيين المتصهينين الأعداء.. أنقذوني من الغربيين والمستسلمين والسياسيين الحاقدين الجهلاء الأغبياء، يا أهلي يا عزوتي فقد تخلى عني الأقوياء.. أعيدوا لي مجدي وكرامتي ليسكنني طالبو العلم والعلماء والأتقياء.. ويطأ أرضي الشرفاء.. أدركوني وخلصوني من الذين يهودونني ويحفرون تحت مسجدي وقبتي.. فإن ذهبت فما لكم بعدي من بقاء.. خلصوني وافقؤوا عيون أولاد القردة والخنازير التعساء.

ألم تشتاقوا إلي أيها الخلصاء.. فهل نسيتم قبلتكم الأولى التي سقيت بدماء الشهداء.. اسقوني من دمائكم في سبيل الله يهون كل عناء. أرض فلسطين لم تكن في يوم من الأيام أرضاً للتقسيم والمادة وإنما هي أرض الغر الميامين المجاهدين.

أنا فلسطين. أنا القدس التي صلى على أرضها عمر بن الخطاب. أنا اليرموك.. أنا حطين.. أنا عين جالوت.. أنا أرض الطهر التي دنسها المستعمرون، اخرجوا أيها الصليبيون الجدد.. وأبناء القلاع الذين اختبؤوا بالملاجئ وهربوا من البيوت وهم عراة.. أنا أرض الإسلام.. أنا أرض الكرامة وشهامة صلاح الدين.. أنا التي دفنت الطغاة الجبارين.

أرض الإسراء والمعراج:

أنا فلسطين أحب المتوضئين وفي أرضي أسرى وعرج سيد الخلق والرحمة المهداة للبشرية.. أنا أرض الإسلام.. فأين المسلمون؟؟

حرب تموز ٢٠٠٦:

ألم تكن حرب تموز ٢٠٠٦ بجنوب لبنان.. درساً وعبرة.. أم عددتموها نكبة وفتنة؟

لأنكم عشتم الفتنة مع صانع الفتنة.. سنة وشيعة.. فاقتلوا الشيعة قبل اليهود.. وخافوا من قنبلة ذرية تصنع بعد عشر سنين، ولا تخافوا من قنابل ذرية مصنوعة منذ عقود ألم تهادن إسرائيل المجاهدين في غزة لأنهم أمطروها بصواريخهم، ألم تعرفوا مقتلها بعد.. أم لا زلتم تخافون منها، كل مسلم يعشق الشهادة.. شهداؤنا في الجنة وقتلاهم في النار.

العرب ٥٠ ضعف اليهود في فلسطين على رقعة تعادل ٦٠٠ ضعف.

بلاد العرب منبع الثروة المائية تحتضن أطول الأنهار وأهمها في العالم ناهيك عن البحار والبحيرات والآبار، ألا نملك النيل ودجلة والفرات ؟ وهب الله المسلمين بترولاً نسبته تزيد عن ٦٠ بالمائة مما يمتلكه العالم أجمع، من المفروض أن تكون الدول البترولية قد بنت به أكبر إمبراطورية في العالم كالإمبراطورية العثمانية وصاغت الدينار الإسلامي الذهبي وأصبح المهيمن الذي تقاس به العملات الأخرى، لا أن تكون تبعاً لأمريكا ودولارها، لا أن تكون أموالنا لديهم كأرقام دفترية لا تسعد المسلمين بها.. لا بل نستثمرها بأراضينا، فالعرب يفقدون مئتي مليار دولار كل عشر سنين أي عشرين مليار دولار سنوياً على أولادنا الذين يتركون وطنهم مهاجرين لأمريكا والغرب، والقدس تناديهم لماذا تهجرونني وتخدمون الغرب والغريب فيخاطبون حكامهم.. أين مصانع السيارات والطائرات والكمبيوتر والمعدات الخفيفة وعموم أنواع الطاقة،

قال تعالى (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) [الحديد: ٢٥]. أي أوجدناه وهيأناه لكم فيه قوة شديدة تنتفعون به عند لقائكم العدو.

تقول القدس وشهداؤها أين أنتم؟

هل مات أبناء عمرو بن العاص والوليد بن عبد الملك والمعتصم وصلاح الدين وقطز والظاهر بيبرس وعز الدين القسام وكل من حمل سيفاً وترساً ومدفعاً وصاروخاً له وطء وحسب.. لمن تحملون السلاح ألم يحن وقت الكفاح ؟؟ هل مات الوفاء لأرض جبلتها الشهداء.

نبذة عن اليهود الجبناء

اليهود لم يدخلوا فلسطين والقدس إلا بعد انهيار سد مأرب والعرب موجودون من أيام اليبوسيين قبل أربعة آلاف سنة قبل الميلاد، فلا حق لهم في هذه الديار لا من قريب ولا من بعيد، كما أنه لم يكن لداود أو سليمان أية ممالك في فلسطين، وقد فشلت جميع الحفريات أن تعثر على أي أثر يهودي يدل على وجودهم في هذه البلاد، وبالتالي فإن الهيكل المزعوم أكذوبة كبرى.

اليهودية ابتدأت بالنبي موسى الذي مات هو وأخوه هارون في الصحراء إبان التيه، وعليه فإنهما لم يدفنا لا في فلسطين ولا في الأردن، كما أن النبي يوسف لم يأت لفلسطين وليس له قبر في نابلس، لم تكن السيادة على القدس في يوم من الأيام لليهود لأنهم جاءوا إلى المنطقة قبائل بدو رحل لا حضارة لهم، حتى أن اليهود لم يكن لهم أي حضارة في أي منطقة في العالم، لأن الله ضرب عليهم الذل والتشرد إلى يوم القيامة.

ما موقف الأقطار العربية من القدس؟

لا نسمع مجرد كلام أي قطر عربي يطالب بتحرير القدس وفلسطين فالسلام استراتيجي مع اليهود وهم لا يريدون السلام!! كل قطر بزعيمه فرح، زعيمه خالد معصوم لم يبق إلا أن يسجد لدولة متفككة سلبية، اقتصاد مهترئ خرب، لدينا مال الدنيا، ولكن شعوبنا جائعة تخضع لصندوق النقد الدولي وتتسع الهوة ما بين الغني والفقير، وكل مسؤول أو معارض ما بين كل خمس كلمات يلفظ الديمقراطية إذا تحدث لا يسمي بالله ولا يذكر القرآن بأنه دستورنا وعزتنا.

لماذا حجب الله نصره عن المسلمين؟

حجب الله عن الصحابة والرسول بينهم في بداية معركة حنين بسبب معصية واحدة وهي الاعتزاز بأن الكثرة ستجلب النصر، فكيف والمعاصي ترتكب في بلاد المسلمين:

الخروج من الملة والارتداد عن الإسلام لدين آخر أو للماسونية والعلمانية والكفر بمبدأ الإسلام وأن الدين في المسجد فقط ومن يبدل دينه مباح ولا يستتاب ولا يقتل.

حرية الرأي بالاستهزاء بأركان الإسلام ونظامه ورسوله وحكام المسلمين يسكتون ولا يطردون السفراء ولا يقاطعون دول الكفر سياسياً واقتصادياً وعدم استيراد بضائعهم وعدم تزويدهم بالبترول والغاز بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

حرية الاستثمار بمصانع الخمور ولحم الخنزير وتقديم الفسق والخمر والقمار والعرى والزنا بالمطاعم والفنادق بدعوى السياحة.

هذه الأمور مسموح بها بدعوى الديمقراطية وقوانين الدول الإسلامية لا تعاقب عليها حتى إذا رجل وامرأة زنيا وشهد عليهما فإن لم يدّع أحد على الآخر فلا عقاب.

كيف ننتصر ونحن نعصى الله وما النصر إلا من عند الله والحكومات تلهي شعوبها بالجامعات الاستثمارية والسيارات والدخان والخلويات والمسلسلات التي لا نفع بها.

قطاع غزة الباسل المجاهد الصابر:

تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٥ كم٢ أي ١٠×٣٦,٥ كيلومتر يعادل ١,٤% من مساحة أرض فلسطين الحبيبة. حولت إسرائيل القطاع إلى سجن سلم إلى مصر يحرس البوابة ٧٥٠ جندي مصري بشروط إسرائيلية ورغم الجحيم الذي يحيق بالقطاع بسيطرة إسرائيل على المواد الغذائية والبترولية إلا أن أبطال المقاومة أمطروا إسرائيل بالصواريخ وقضوا مضاجع يهود ورضخت إسرائيل لتهدئة الوضع وتقول القدس أين أنتم أيها العرب والمسلمون ؟

هل تريد إسرائيل السلام أم العدوان والانتقام ومياه العرب؟

صواريخ القطاع ليست عبثية إنما المفاوضات مضيعة للوقت وعبثية، تريد إسرائيل التحكم والسيطرة على الوزاني والحاصباني ومياه الجولان والضفة وفي إفريقيا نهر النيل بالتحكم به من أثيوبيا بالضغط على السودان ومصر وفي أريتريا بالتحكم على موانئ البحر الأحمر، ومياه هضبة الجولان مقابل أن تعطي تركيا الكمية نفسها لسوريا من نهر الفرات، وإسرائيل تساعد تركيا في مشاريعها الإنمائية خصوصاً جنوب شرق الأناضول، الموضوع أن عدونا المسيطر سياسياً وأمنياً واقتصادياً وبترولياً هو أمريكا والغرب فإذا ما تحررنا وقطعنا رأسه فلا يبقى لذنبه أي حراك أو وجود، أيها المسلمون القدس تناديكم فانضموا لقافلة الشهداء الأبرار.

نسيتم عظماء الإسلام وأبطاله.. الخلفاء الراشدين وأبا عبيدة وخالداً وسعداً والقعقاع، إنكم أبناؤهم.. ومعاوية وعبد الملك وولده الوليد وهشام وسليمان ويزيد وعمر بن عبد العزيز، نسيتم أنكم أحفاد فاتحي الأندلس وناشري الحضارة الإسلامية فيها.. نسيتم أنكم أحفاد هارون الرشيد عندما نقض ملك الروم عهده مع المسلمين من هارون الرشيد أمير المؤمنين إلى نكفور كلب الروم.. الجواب ما تراه دونما تسمعه، ووصل الجيش ثغور الروم قبل وصول الرسالة إلى ملكهم، والمعتصم سير جيشاً لاستغاثة امرأة نادت وامعتصماه..

هل نسيتم أنكم أبناء نور الدين زنكي وصلاح الدين وقطز وبيبرس.. هل نسيتم محمد الثاني بن مراد الثاني "محمد الفاتح" شاب لم يتجاوز ٢٣ سنة الذي شرفه الله بمدح رسول الله ﷺ لفاتح القسطنطينية، "نِعم الأمير أميرها ونعم الجيش جيشها" فتحها سنة ١٤٥٣ م.. وأنكم أحفاد سليمان وسليم القانوني والغرب يستنجد بهما وأميركا تدفع الجزية والضريبة لمرور سفنها لواليهما في الجزائر.

نسيتم أنكم أحفاد أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والبخاري ومسلم وجعفر الصادق والغزالي وابن هشام وابن تيمية، لمن تشترون السلاح بالمليارات؟ فاستعملوه قبل أن يصدأ.. ألم تسمعوا بالعهدة العمرية.. وحديث الرسول ﷺ .. سنقتلهم من وراء الحجر والشجر.. هلموا وتدافعوا وأسرعوا ولا تموتوا إلا شهداء..

وأقسم لكم بالله أنه لم يقم عليه أي هيكل مزعوم.

الجزء العاشر (٢)

وظيفة النقد ودوره في الاقتصاد الإسلامي

وهو وسيلة وليس غاية

التداول:

تعريف التداول:

التداول معناه المبادلة وهو أحد الأركان الأساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو لا يقل أهمية عن الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والمجتمع الإنساني لا بد أن يمارس نوعاً من أنواع الإنتاج وأن يوزع الثروة المنتجة على أفراده بأي شكل من أشكال التوزيع التي يتفق عليها وتخدم أفراد مجتمعه.

بدأت المبادلة في الحقيقة تعمل في الحياة الاقتصادية بوصفها وساطة بين المنتجين باختلاف ألوانهم زراعياً أو مهنياً أو صناعياً أو بين المنتجين والموزعين.

بدأت المبادلة بشكلين:

أحدهما على أساس المقايضة، ثم المبادلة بالنقد منتج حنطة يجد حاجته عند شخص لديه قطن ولكن إذا كان صاحب القطن بحاجة إلى أغنام، باختصار نشأت فكرة استعمال النقد بوصفه أداة أو نائباً عن السلعة نفسها، فأصبح النقد وكيلاً عن السلعة التي كان يضطر المشتري تقديمها للبائع في المقايضة يبيع الحنطة بنقد ثم يشتري بالنقد القطن، وصاحب القطن يشتري الغنم بالنقد وبذلك أصبح للنقد وظيفتان:

١. وكيلاً عن السلعة

٢. مقيماً للأشياء أي تيسير عمليات التداول.

وهذا هو الجانب المضيء المشرق من وكالة النقد عن السلعة الذي يشرح كيف تؤدي الوكالة وظيفتها للتداول؟ ولكن هذه الوكالة لم تقف عند هذا الحد على مر الزمن، بل أخذت تلعب دوراً خطيراً في الحياة الاقتصادية.

في المقايضة كان بائع ومشترٍ، والمشتري هو بائع أيضاً في عمليات المبادلة بالنقد فصل البيع عن الشراء. فبائع الحنطة يمكنه أن يؤجل شراء القطن ويحتفظ بالنقد. ثم أصبح البائع يتخلص من سلعته ليحصل على مزيد من النقد بوصفه الوكيل العام عن السلعة أي أنه وسيط ونائب.

نشأت ظاهرة اكتناز المال وتجميده مجسداً في تلك النقود باعتبار أن النقد خفيف الحمل والنقل ويخزن ويدخر ولا يكلف ذلك شيئاً. والمكتنز يشتري متى يشاء حاجته.

نجم عن ذلك أن تخلت المبادلة عن وظيفتها في الحياة الاقتصادية كوساطة بين الإنتاج والاستهلاك. قال تعالى:(يَا أَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِاللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) **[التوبة: ٣٤]، فالكنز حرام وإنفاقه في الجهاد حلال.**

يتصف الاقتصاد الإسلامي بمداولة الثروات بين الناس جميعاً وعدم انحصارها بأيد قليلة. وحكمة خالق الخلق بأن يعود دور النقد لوظيفته الأساسية كالإنفاق والتداول والاستثمار لا للكنز ولتسير الحياة لما نظم لها لا على هوى واستغلال ومصلحة أفراد على حساب شعوبهم.

تحولت وأصبحت مهمة النقد وساطة بين الإنتاج والادخار.

في زمن المقايضة كان العرض والطلب متساويين، العرض دائماً يجد طلباً مساوياً له، واتجه الإنتاج والبيع اتجاهاً جديداً حتى أصبح الإنتاج والبيع لأجل اكتناز النقد وتنمية الملك لا لأجل إشباع الحاجة.

وأصبح هناك طلباً كاذباً يشتري من السوق لا للحاجة بل لرفع السعر، وأصبح هناك منتجون وبائعون ينسحبون من ميدان التنافس ومنهم من يفلس، ويتهاوى آلاف المنتجين والبائعين بين أيدي المحتكرين الكبار الذين سيطروا على السوق.

أصبح الأقوياء في الحقل الاقتصادي يغتنمون الفرص التي أتاحها النقد فيتجهون نحو الاكتناز بكل قواهم ويعطلون وظيفة النقد كوساطة بين الإنتاج والاستهلاك، بينما السيولة النقدية يتحكم فيها فئة من الناس في هذه الحالة تتجمع النقود لدى فئة، فيتعطل الإنتاج نظراً إلى انخفاض المستوى المعيشي لدى الناس وقلة النقد ومداولته بينهم وبانعدام القدرة الشرائية ينخفض الإنتاج وأرباحه.

والآن سيأخذ النقد دوراً آخر

يتعدى النقد إدارة الاكتناز ويصبح أداة تنمية عن طريق الفائدة التي يتقاضاها الدائنون من المدينين. ومن ركائز الاقتصاد الرأسمالي كنز المال الذي يؤدي إلى تنمية الثروة ومنها النقد باستثماره وفائدته بدلاً من الإنتاج فسحب رؤوس الأموال من الزراعة والصناعة والتجارة والمهن إلى صناديق الادخار في المصارف بفائدة والمصارف تمنحها لما سبق بفائدة أكبر لتربح الفرق بين الفائدتين، علاوة على أن كثيراً من المسلمين يرفضون الفائدة كحرام ويودعون أموالهم بحسابات تحت الطلب بدون فائدة احترازاً وخوفاً عليها، إلا أن البنوك تقرضها - بدل أصحابها - للناس بفائدة كبيرة وأكبر أرباح البنوك يأتي من الودائع، لأن تكلفة ودائع تحت الطلب لديها صفر، وكما يفعل الأفراد في الدولة الواحدة، تفعل دول عربية كثيرة بإيداع أموال الدولة وأموال المتنفذين لدى الغرب الذي يقرضنا إياها بفوائد ويدعم بها إسرائيل وهذه هي الطامة الكبرى على الإسلام والمسلمين في الوقت الحاضر.

المدخر في عالمنا العربي والإسلامي من أفراد ومؤسسات ودول إذ رأوا أن الفائدة أكبر من ربح يأتيهم من إنتاج واستثمار فينام كل منهم قرير العين هادئ البال غير مخاطر بماله بأي خسارة ويودعه في المصارف، ومنهم أصلاً من لا يريد أن يتعب نفسه ويفيد أفراد مجتمعه، فتتجمع كميات المال في صناديق الصيارفة والبنوك بدلاً من استخدامها في الإنتاج.

فأخذ النقد:

١ـ دور إدارة الاكتناز.

٢ ـ دور أداة تنمية للنقد.

فحاد القطار عن سكتي الحديد فتحطم، وكذلك يتحطم اقتصاد البلد حين يحيد النقد عن وظيفتيه فيتعطل الإنتاج ويسيطر على المال فئة قليلة همها منفعتها وهواها.

ما رأي الإسلام في ما آل إليه الأمر من تطور النقد من وكيل للسلع ومقيم لها إلى أداة اكتناز ثم أداة تنمية واستثمار للنقد.

إلا أن شرع الله قرآناً وسنة (١) حرم كنز المال (٢) وحرم الفائدة الربوية(٣) أضاف الركيزة الثالثة للاقتصاد الإسلامي وهي الزكاة، فحرمة كنز المال والربا الآليتان الرئيسيتان المضادتان للاقتصاد الرأسمالي الذي يرتكز عليهما.

وبهذه الأحكام الشرعية يكون الإسلام قد أعاد النقد لوظيفته بأنه وسيلة وليس غاية.

وآية تحريم كنز المال من أكبر القواعد في الاقتصاد الإسلامي ومذهبيته ومبدئه وتميزه بأنه اقتصاد رباني يتلخص بآليات ثلاث:

١ـ منع الإسلام من اكتناز النقد ولو أخرجت زكاته.

ولذلك فرض ضريبة الزكاة التي تتكرر كل عام فتأكد النقد المكتنز المجمد كله تقريباً إذا طال اكتنازه عدة سنين، ولهذا يعتبر القرآن أن اكتناز الذهب والفضة يعاقب عليها بالنار، فيفضل المسلم استثمار ماله لطاعة الله ومنفعته هو وأمته.

وعن هذا الطريق ضمن الإسلام بقاء المال في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك فبالله عليكم أروني تشريعاً اقتصادياً مثل هذا؟؟

٢ ـ حرم الإسلام الربا تحريماً قاطعاً لا هوادة فيه.

وبذلك قضى على الفائدة ونتائجها الخطيرة في مجال الإنتاج والتوزيع وانتزع من النقد دوره بوصفه أداة تنمية للملك مستقلة بذاتها، ورده إلى دوره الطبيعي الذي يباشره وكيلاً عاماً عن السلع، وأداة لقياس قيمتها وتسهيل تداولها.

٣ ـ الزكاة:

سيل عارم لتغذية ودوران عجلة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك فتصبح اقتصاداً إسلامياً متميزاً، وتعطي لولي الأمر صلاحيات تجعل له الرقابة الكاملة على سير التداول والإشراف على الأسواق للحيلولة دون أي تصرف يؤدي إلى الضرر وزعزعة الحياة الاقتصادية.

ويترافق مع آليات الاقتصاد الإسلامي الآتي:

أولاً: ضمان الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع:

أ ـ المأكل ـ دليله الشرعي قوله تعالى(يَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ۖ فَكُلُوا مِنْهَاوَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) **[الحج: ٢٨].**

ب ـ الملبس ـ دليله الشرعي قوله تعالى
(وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّبِالْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ۚ

وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) **[البقرة: ٢٣٣].**

جـ - المسكن - دليله الشرعي قوله تعالى (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ۚ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۖ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ ۖ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ) [الطلاق: ٦].

قال ﷺ: (من ترك كلاً فإلينا ومن ترك مالاً فلورثته) أي أن الدولة تضمن الحاجات الأساسية.

د - ضمن الأمن والصحة: دليله الشرعي قوله ﷺ (من أصبح آمناً في سربه، معافى في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما زويت له الدنيا).

هـ - التعليم: دليله الشرعي حديث الرسول ﷺ (العلم من المهد إلى اللحد) كذلك قال (من أشراط الساعة أن يقل العلم ويظهر الجهل).

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يعطي معلمي الصبيان في المدينة من بيت مال المسلمين خمسة عشر ديناراً في الشهر.

وعندما يطمئن الناس على حاجاتها الأساسية، يتفرغون للجهاد والدعوة.

ثانياً: استئصال الفساد المالي من الدولة:

ـ الفساد في كل دول العالم وعلى مستويات متعددة:

سرقة أموال عامة على أيدي الحكام وكبار المسؤولين في الدولة.

البذخ والعيش في قصور فارهة ببطر وترف.

رشاوى ابتداء من المراسل في الوزارة أو المؤسسة وحتى آخر مسؤول فيها.

انتفاع أفراد معينين من عطاءات من الدولة دون سواهم.

هـ ـ فلوس كأعطيات أراض، استيراد، احتكار.

تعيين أناس في مراكز لا يستحقونها.

إيجاد دوائر ومؤسسات وهيئات لأفراد بعينها.

بعثات مياومات، سفريات مع الزعماء، حراسات.

مؤتمرات في الداخل وحضورها في الخارج لا لزوم لها.

انتدابات وبعثات مدنية وعسكرية وحضور ندوات دون أن تستفيد منها الأمة.

فإذا ترجمت الحاجات الأساسية التي ذكرناها أولاً. وكبح وتم القضاء على الفساد المالي في ثانياً. فنكون قد وصلنا إلى النموذج الذي يحتذى والقدوة المطبقة على أرض الواقع، فالمعظم يريد أن يطبق عليه نموذج الاقتصاد الإسلامي الرباني أو يهاجر إليه. نسأل الله التوفيق.

المراجع والمصادر:

اقتصادنا ـ محمد باقر الصدر ـ الطبعة الثالثة ـ بيروت ـ ١٩٦٩، ص ٣٢٥ و ٣٢٦.

اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة. د. محمد حسن أبو يحيي - دار عمار ـ عمان ١٩٨٩ ص ٦٧.

الجزء الحادي عشر

فلسفة الاقتصاد الإسلامي

السياسة الاقتصادية المثالية للدولة والرعية:

الاقتصاد في الإسلام ضمان تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعاً كلياً وتمكينه من إشباع الحاجات الكمالية بقدر ما لكل من عبد الفتاح وبطرس وخديجة وجولييت وإفساح الطريق لكل منهم أن يأخذ نصيبه من الثروة ما يشاء وبمثل هذه الفلسفة تصل الثروة إلى كل الناس، ويؤدي ذلك إلى تنمية الثروة وتكثيرها.

جميع البلاد الإسلامية تعتنق فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة بعقيدة منبثقة من القرآن الكريم وبأحكام ودستور يؤخذ من الكتاب والسنة والإجماع والاجتهاد، دستور فيه حِل وحُرمة وتطبيقه يؤدي إلى الجنة، إلا أن الذي يطبق على الأمة سياسات اقتصادية غربية قد تؤدي لرفع مستوى المعيشة في البلاد، ولكن لا تؤدي إلى إيصال الثروة وتوزيعها على كل الناس فرداً فرداً يضمن الإشباع وبخلاف ذلك يؤدي إلى زيادة المشكلة الاقتصادية الحياتية والفقر والفساد واتساع الهوة وعدم الثقة ما بين الحاكم والمحكوم، الأمة ترفض قوانين الغرب، على سبيل المثال: البنوك الربوية ومصانع الخمور والبارات والمطاعم والفنادق ومرافق السياحة التي تقدم الخمور ولحم الخنزير ولا ممانعة من العهر والزنا والقمار وتحصيل ضرائب ورسوم تزيد عن ثمانين ضريبة ورسم، كضريبة الدخل والمبيعات والمغادرة وغيرها معروفة للأمي والمثقف، وزيادة أسعار الأراضي بشكل جنوني لا يتفق مع مستوى معظم دخول الناس،

فلن يستطيع المواطن في حياته أن يحصل على منزل يأويه حتى اتصفت الحكومة بتعريف رائع حكومات جباية وليست حكومات رعاية وشركات مستغلة وناهبة لا شركات خبرة وواهبة وحيتان ومتنفذون يبلعون السمك.

مصادر الاقتصاد

مهما كان النظام الذي يطبق فمصادر الاقتصاد الأساسية في أي بلد أربعة مصادر سواء كان متقدماً أو متأخراً وهي:

الزراعة.

الصناعة.

التجارة.

جهد الإنسان.

أما السياحة ووسائل النقل وأجورها فليست أساسية مستقلة وإنما تابعة ورافدة.

الزراعة:

أساس الزراعة هو الأرض، أما جهد الإنسان وخبرته الفنية والآلات فإنما هي وسائل، فإذا لم يكن هناك أرض لا يستطيع الجهد أن ينتج زراعة، فالأرض تنتج بدون جهد وآلة فنية ولو كان إنتاجها للحيوان، أي أن أساس الزراعة هو الأرض.

يجب أن يكون البحث في الزراعة منصباً على الأرض في كيفية ملكيتها وفي كيفية العمل فيها، الأرض ليست سلعة للمتاجرة، ملكيتها تعني الإنتاج.

هل المساواة في ملكية الأرض مبدأ صحيح

الناس بطبيعة فطرتهم التي خلقوا عليها متفاوتون في القوى الجسمية والعقلية وإشباع الحاجات، فهناك من يبذل جهداً أقوى من غيره، فملكية الأرض بالتساوي تؤدي إلى تعطيل الأرض وإلى قلة إنتاجها وهذا إخراج للأرض عن موضوعها وهو الإنتاج، وقد فشل موضوع الإصلاح الزراعي الذي يهدف إلى ملكية الأرض بين الناس بالتساوي.

الإقطاع:

هناك أشخاص لا يجدون أرضاً يزرعونها، فملكية الإقطاعيين للأرض الواسعة سبب في تعطيل الأرض وحرمان البلاد من نشاط ذوي النشاط الزراعي، فمن ينتج يملك ومن لا ينتج لا يملك، فكيف بالذين حرقوا الأراضي وجعلوا سعرها يزيد عن مئة مثل أو خمسين ضعفاً من واقعها، فهل هؤلاء مواطنون؟ يحبون أرضهم وبلادهم ؟ أم يعشقون المال!! لا يخشون الله.

لماذا المستغلون والحيتان والسماسرة لم يطالبوا بإلغاء كليات الزراعة باعتبار أن ليس لها لزوم بعد أن أصبحت الأرض سلعة للمتاجرة ويشترونها على الأوراق دون أن يعرفوا موقعها أو هي للاستثمار أو للإنتاج؟؟ ولماذا لم يفتحوا بالجامعات كليات للحيتان والمستغلين والمتنفذين والسماسرة الذين أضحوا نسبة لا بأس بها في المجتمع؟؟

ما هو علاج المشكلة؟

على مالك الأرض أن يتولى هو إنتاجها بنشاطه الزراعي وإلا أخذت الأرض من دون مقابل، وكذلك الأراضي التجارية والسكنية والصحراوية فإن لم تستثمر بالبناء والمشاريع وتشغيل الناس فتنزع من مالكها وتباع بسعر واقعي يضمن استثمارها والقاعدة الشرعية "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب" فيظل العام على عمومه، مهما كان سبب ملكيتها لقوله عليه السلام "من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له".

أحكام تملك الأراضي

تملك الأرض ابتداء بالشراء والإرث والهبة.

تملك بالإحياء أي الأرض الميتة التي لم يظهر عليها أن جرى عليها ملك أو إنتاج فلم يظهر فيها تأثير شيء من زرع أو عمارة ولا يوجد أحد يملكها أو ينتفع بها فإحياؤها هو إعمارها أي جعلها صالحة للزراعة، قال ﷺ (من أحيا أرضاً ميتة فهي له)، وقال: (ومن عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها). وأما التحجير فيدخل ضمن الأراضي الميتة أي إحاطتها بسور ما وإحياء الأرض أو تحجيرها للإنتاج الفعلي لا يحتاج إلى استئذان الدولة وإن لم يستثمرها نزعت منه.

الإقطاع: أرض قد زرعت فيما مضى ولا مالك لها فتصبح ملكاً للدولة، والدولة تقطعها لمن تريد وهذا جائز بدليل فعل الرسول ﷺ فقد أقطع أبا بكر وعمر أرضاً وفي هذه الحالات ملكيتها تجعل مالكها مجبراً على استغلالها فإن عطلها ثلاث سنوات تنزع منه إن لم يستغلها.

أخذ عمر بن الخطاب من بلال بن رباح ما عجز عن عمارته واستغلاله من الأرض التي أقطعها إياه رسول الله على مرأى من الصحابة وقسمها بين المسلمين، فكان هذا العمل والسكون عليه إجماعاً وهو دليل شرعي.

الخلاصة عن الزراعة:

إن ملكية الأرض تعني استغلالها جبراً بوصف هذا الاستغلال جزءاً لا يتجزأ من الملكية فمن له أرض زراعية يستأجر عمالاً ويزرعها فهي ليست كالدواب والسيارات والدور للإيجار، بل هي للاستثمار، قال ﷺ: (من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه) وقد وجدنا أن الإسلام قد عالج الزراعة بشكل ممتاز جداً للفرد وللجماعة والدولة.

الصناعة:

بعد أن تحولت الصناعة من يدوية إلى آلية وفنية أصبحت من الأسس الاقتصادية لأي أمة، ليس هناك نهي أن يتملك الأفراد الصناعات، وإنما حرمة الصناعة من حرمة الإنتاج إذا كان المنتج حراماً كالخمر. مثلاً، حديث الرسول ﷺ: (الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار) أعظم قاعدة اقتصادية تحدد الملكية الفردية والجماعية.

الماء هي البحار والأنهار والخلجان والينابيع والعيون وأنابيب المياه لتوصيلها للناس وأنابيب المجاري والشلالات ومساقط المياه، فهي اختصاص دائم وملكية جماعية، أما الترع والآلات وجر المياه من البحار والأنهار الكبيرة لغايات الزراعة كالنيل والفرات والقوارب فهي ملكية فردية لا يؤثر عليها الجماعة ولا يسلب الماء خاصيته.

الكلأ: ساحات مراعي الماشية والغابات والأحراش ملكية جماعية إلا إذا كان الاحتطاب من الأحراش للفحم والوقود وسمحت به الدولة فيصبح ملكية فردية لمن يريد. النار: حبا الله الأمة الإسلامية بأعظم معدنين في الدنيا، وهما الحديد والنفط وللآن لم نرتق باستغلالهم بما يرضي الله وتوصيل الثروة إلى جميع رعاياها فتعمر البلاد وتسعد العباد وتخرج المعظم من خط الفقر، وتصبح الأمة الإسلامية الدولة الأولى في العالم فكرياً وزراعياً وتجارياً،

قال تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) [الحديد: ٢٥]، يقول الشيخ المراغي: "امتن الله على خلقه بالحديد ولم يمتن في هذا الموضع بما هو أغلى منه كالذهب والفضة لأنه أعم وجوداً وأسهل تناولاً وأكثر فائدة".

يدخل تحت بند النار جميع المعادن الباطنية كاستخراج النفط والغاز وتكريرهما والحديد والذهب والفضة والنحاس والرصاص والزئبق وما شابههما والفحم الحجري ومصانعها لأن المصنع يأخذ ملكية ما يصنع وجميع الآلات والمشاريع الدائمة خاصة إذا كانت أنابيبهما وقساطلها تسير تحت وفوق أرض الحمى كأسلاك الكهرباء وأنابيب المياه والمجاري فهذه ملكية جماعية دائمة لا تعيش الجماعة بدونها.

أما المصانع التي تصنع المعادن بعد استخراجها كمصانع النسيج والسماد والسكر والزجاج والسيارات والطائرات فهي ملكية فردية والسفن إلا إذا رأت الدولة تمويلها لضخامتها وعدم احتكارها، أما الترام والقطار والمترو فملكيتها عامة لأنها تأخذ جزءاً من الطريق.

التجارة:

التجارة الداخلية: بيع وشراء ومبادلة مال بمال لا تحتاج إلى بيان، يطبق عليها أحكام الشرع وإنما تحتاج إلى إشراف عام من الدولة في إلزام الناس بأحكام الإسلام.

التجارة الخارجية: العملية التجارية تحتاج لتاجرين بائع ومشترٍ سواء السلعة كانت حاضرة أم غائبة، موجودة أم لا، مصنوعة أم لم تصنع بعد.

ويجب أن يسمح لجميع التجار بالاستيراد ولا يقتصر على فئة معينة لأن دخل التجارة وأرباحها كبير وتستفيد الدولة منه، أما ضرائب الجمارك فهي حرام يقول عليه الصلاة والسلام: (لا يدخل الجنة صاحب مكس). والجمارك ترهق الناس لأنها تضاف على ثمن السلع إلا إذا كانت المعاملة بالمثل مع الدولة المستوردة منها تجبي على بضائعنا جمارك، ويجب على الدولة أن لا تسمح لأجنبي إدخال بضاعة من منشأ معفى لأن رعايا الدولة أحق بالربح.

أما الدول المعادية لنا كإسرائيل مثلاً يحرم الإسلام على جميع المسلمين الاستيراد منها لأنه يقويها والتصدير لها يغيثها وينقذها من ضيق تعانيه. ويجب إلا تؤخذ ضرائب ورسوم على التجار والسلع لأنها تضيق مستوى المعيشة على الناس والتاجر تجبى منه الزكاة.

وهناك مواد تمنع التجارة بها كالخمر والحشيش والأفيون ومتاجرة استغلال البشر لأي مقصد، ويجب أن يطلق للناس البيع والشراء للنقد والعملات الأجنبية وإباحة الصرف والسير على نظام الصرف المتغير هو شيء مباح وليس حراماً وعدم وضع قيود على إخراج وإدخال العملات الأجنبية وعملة البلاد. ويحتاج سعر الصرف والعملات لمقال خاص بهما.

جهد الإنسان

لا زراعة ولا صناعة ولا تجارة بدون جهد الإنسان وليس جزأ من المصادر، فإذا كان الجهد لينتج الإنسان لنفسه فليس محل بحث إلا إذا كان لغيره مقابل أجر، وقد يكون الجهد عقلياً أو جسمياً. والأدق أن يقال إنه أجر لأعمال، فكل من يعمل فهو عامل، وموظف الدولة أو أجير لفرد أو جماعة أو الذي يعمل مزارعاً أو خادم البيت أو المهندس أو الطبيب يقدمون خدمة بأجر،

والأجرة تعتمد على المجهود ونوعه، والمجهود الذي يقدمه الأجير أحياناً ليس بالضرورة أن ينتج مالاً بخلاف السلعة التي لها ثمن معين. إذا تحكم الأجير بمنفعته وأجرته ارتفعت الأسعار وتضرر المستهلك والأجير وكذلك العكس فيحصل اختلال ويتحكم العرض والطلب والسيولة النقدية بالمستهلك، أما الهبوط والارتفاع على المدى البعيد فعلى ضوئه يتحدد أجر الأجير، وعدم كفاية أجر الأجير لمعيشته منوط بالدولة.

يقدر الأجرة خبراء في السوق لمصلحة الأجير وإعزازه، وأجر الأجير يقدر بقيمة منفعته لا بمقدار كفايته، فقد يكون ضعيفاً أو مريضاً فكفايته على الدولة. تتحكم أثمان الحاجيات للعرض والطلب في المبدأ الرأسمالي فتنعكس على أجرته وتحدد ملكيته بحدود وهذا ظلم.

يبنى اتفاق بين البائع والمشتري وينطبق ذلك على الأجير والمستأجر ويسميا الأجرة، قال عليه الصلاة والسلام: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستعملن أجيراً حتى يعلمه أجره)، يتفق على الأجرة مياومة أو مشاهرة أو وظيفة بعقد يحق للطرفين على المفاوضة حين انتهاء المدة وإلا يجدد تلقائياً.

زيادة الأجور والدرجات في الدولة والمؤسسات والشركات مبدأ رأسمالي لأنه بعد١٥ أو٢٠ سنة يصل الراتب لمبلغ معين المفروض أن يكون قد بدأ به.

يريدون أن يخضع الإسلام إلى الاقتصاد الغربي ونحن نريد أن يخضع الاقتصاد للإسلام.

الجزء الثاني عشر

أهم إيرادات الدولة الإسلامية

الزكاة والخراج

أفكار في الاقتصاد الإسلامي:

توضيح عقائدي:

يقول الإسلاميون: إذا ما طبقت الزكاة لا يبقى فقير أو محتاج، باديً ذي بدء، فهناك استحالة اعتقاديه أن يكون شرع الله ناقصاً لا يفي بمتطلبات البشرية... ويأتي مخلوق عاجز وناقص ومحدود، فيشرع شرعاً أفضل من شرع خالقه، معاذ اللهَ !!.

مقدمة: منذ إقامة الدولة الإسلامية أيام الرسول عليه الصلاة والسلام وحتى أن قام اليهودي الماكر المتآمر كمال أتاتورك مع أسياده البريطانيين سنة ١٩٢٤ م بإلغاء الخلافة الإسلامية التي حكمت ألفاً وأربعمائة سنة، فلم يطبق ضريبة دخل ومبيعات ومسقفات وجمارك مباشرة وغير مباشرة ورسوم وغرامات وعقوبات ومخالفات وغيرها وصلت إلى ١٦٠ ضريبة ورسم، إنما طبق شرع الله واقتصاده القائم على الزكاة والخراج، ولو لم يكونا كافيين يجبيان بتقوى وأمانة وحسن إدارة وأداء مميز، لما استطاعت صد الجيوش الغازية كالصليبيين في حطين والتتار في عين جالوت، ولو لم يكن اقتصاداً قوياً وإدارة راشدة لما قامت بالفتوحات أعظم دولة عرفتها البشرية دولة الخلافة العثمانية التي حكمت خمسة قرون.

الحضارة الإسلامية:

لو رجعنا إلى أزهى عصور الدولة الإسلامية أيام العباسيين لوجدنا أنهم ترجموا جميع العلوم وتفوقوا فيها وطبقوا كل شيء يسعد الناس بشرط أن لا يتناقض مع أحكام الإسلام، ما عدا علم واحد لم يترجموه.. وهو القانون، كالقانون اليوناني أو الروماني، لأن من لديه قانون من الله.. القرآن والسنة المطهرة.. فلا يحتاج لقانون من صنع البشر فالخالق أدرى بما خلق.

الزكاة كاقتصاد وجباية:

سواء فسرت الزكاة أنها عبادة روحية أو مالية فهي إجبارية إلزامية وليست تطوعاً كالصدقات الأخرى، وهي القاعدة الأساسية للاقتصاد الإسلامي.

الزكاة فريضة من الله وحق لمستحقيها في أموال من تشملهم، والزكاة تجمعها الدولة وليس أمرها متروكاً للأفراد كما تجبي في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وإذا ما جبتها الدولة فستلغي ٩٠% من الضرائب الوضعية الأخرى.

الاقتصاد الإسلامي جزء من الشريعة المنبثقة من العقيدة الإسلامية:

لا يعقل أن يشرع الله شرعاً ناقصاً لا يخدم الإنسان في كل زمان ومكان! وهو الذي خلق الطبيعة والإنسان والحياة وقدر الأقوات، وخلق كل شيء من العدم ولا حول ولا قوة إلا بالله الواحد القهار.

الدليل الشرعي بأن الدولة هي التي تجمع الزكاة:

إذا رجعنا إلى آية الزكاة..(والعاملين عليها) أي القائمين بجمعها وحفظها وسجلاتها، وعندما تجمعها الدولة ترضي نفسها بتطبيق الشرع وتوفر كثيراً من الكوادر لسهولتها وتلغي ضريبة الدخل والمبيعات والمسقفات وضرائب كثيرة أخرى التي تعتبرها الأمة ابتزازاً وتتهرب من دفعها.

الزكاة على المال والثروة أينما كان وبأيدي من هو كائن فرداً أو حاكما، على رأس المال العامل.. لا على صافي الأرباح.

مثال: تاجر رأسماله العامل مائة ألف دينار لا يدفع ضريبة دخل أكثر من مئتي دينار، وإذا حقق خسارة فليس عليه ضريبة، أما الزكاة سواء ربح أم خسر فعليه "ألفان وخمسمائة دينار" الرسول ﷺ كان يكلف أفراداً من الصحابة لجمعها من المناطق والقبائل والتجار.

تعريف الزكاة:

في اللغة: تعني النمو والبركة وكثرة الخير، شرعاً: اسم لقدر من المال مخصوص يصرف لأصناف مخصوصة بشرائط مخصوصة، وسميت كذلك لأن المال ينمو ببركة إخراجها، وحكم الزكاة المقرون بالصلاة ـ باستمرار ـ وقد قرنت مع الصلاة في ٨٢ موضعاً في القرآن الكريم ـ كحكم منكر الصلاة يكفرـ، من أنكرها وجحد فريضتها ارتد عن الإسلام ولذا حارب أبو بكر رضي الله عنه منكريها وسميت بحروب الردة.

الزكاة نوعان:

زكاة الفطر أو زكاة البدن: زكاة على الرؤوس لحكمة ارتضاها رب العالمين ليتساوى الغني والمتوسط والفقير في أجرها تزكية للصيام.

زكاة المال: وهو ما يتعلق بالمال.

١ ـ الزكاة على رأس المال:

الزكاة على الثروة الحيوانية.

زكاة النقدين الذهب والفضة.

زكاة الأوراق النقدية.

زكاة الأوراق المالية.

زكاة الدين.

زكاة عروض التجارة.

٢ ـ الزكاة على الدخل:

الزكاة على الزروع والثمار.

الزكاة على الأماكن المستغلة.

الزكاة على الأرباح الصناعية.

الزكاة على كسب العمل أو زكاة العطاء.

وبما أن الزكاة هي أخت الصلاة وتقرن معها: فهذا دليل على عظم مكانتها في الإسلام، وهي تطبيق دنيوي يدل على صحة عقيدة المسلم وسلامتها وقوتها بإسقاط ما عليه وتبرئة ذمته أمام الله تعالى، إذ سيسأل عنه يوم الحساب وحينها يكون جزاء فقط، لا مال ولا عمل، من أنكر الزكاة وجحد فرضها ارتد عن الإسلام ومن أمتنع عن أدائها مع اعتقاده بوجوبها أثم وهي من الكبائر ويجبره الحاكم على أدائها ويعزره.

إذ طبقت في مجتمع يرعى الإسلام ويطبقه نظمت وبوبت ورفعت الدولة فجعلتها دولة صناعية تصدرت العالم، وتصبح الزكاة والخراج من أهم واردات الدولة الإسلامية ويشكلان نظاماً اقتصادياً ميزته إيصال المال إلى جميع أفراد الأمة ولا يبقى جائع أو فقير معدم.

أمثلة من التاريخ: في أواخر عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاضت الزكاة والخراج وصرف رضي الله عنه أموالاً لاستصلاح الأراضي في العراق دون رد، وفاضت الزكاة في عهد عمر بن عبد العزيز وهارون الرشيد وغيرهم فكانت إيرادات الدولة تزيد عن مصروفاتها، أرسلت الزكوات إلى أمصار وعادت مرة أخرى لبيت المال والدولة حينها كانت دولة جهادية.

الاقتصاديون العلمانيون:

حينما يشرعون ويسنون قوانين لجباية الأموال من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وجمارك ورسوم وما إلى ذلك فباعتقادهم أن هذه الإيرادات تكفي للإنفاق العام، فكيف بشريعة من السماء وكان المشرع هو الله خالق الخلق !!؟ فمحال أن يكون شرعه ناقصاً وأن تكون الأنصبة بقدر معين ونسبة الزكاة مثلاً ٢,٥ % على النقد و٥ % على الزروع التي تسقى بماء النهر أو الجر و١٠ % للبعل و٢٥% خراجاً أو كراء على الأرض وأنصبة الثروة الحيوانية وما إلى ذلك أن لا تكفي !؟.

رأي غير المسلمين بالزكاة والاقتصاد الإسلامي:

يقول "جاك أوستري" في كتابه "الإسلام أمام التطور الاقتصادي الذي نشر عام ١٩٦١ في باريس صفحة ١١٢" "إن الإسلام يتمتع بإمكانيات هائلة، وإذا ما وجد الطريق الصحيح أمامه مفتوحاً فإن كثيراً من الصعوبة الاقتصادية سوف يحلها هو وحده، لأنه أقدر على ذلك من غيره من مذاهب الاقتصاد".

يقول المستشرق "ماسينيون": "وإن لدى الإسلام من الكفاية ما يجعله ينفرد في تحقيق فكرة المساواة، وذلك بفرض الزكاة، والذي يدفعها كل فرد لبيت المال، وهو يناهض الديون والضرائب غير المباشرة، التي تفرض على الحاجات الأولية الضرورية ويقف في نفس الوقت إلى الملكية الفردية ورأس المال التجاري إلى أن يقول: وللإسلام ماض بديع من تعاون الشعوب وتفاهمها وليس لمجتمع آخر له ما للإسلام من ماض كلل بالنجاح في جمع كلمة مثل هذه الشعوب المتباينة على بساط المساواة في الحقوق والواجبات" مقتطفات من كتاب الإسلام والنظام الجديد ٤٥ مولاي محمد علي.

الأردن بلد غني:

نقرأ في الصحف ٩ مليارات دولار استثمارات في العقبة الاقتصادية و٢ مليار دينار كلفة الاستثمارات السياحية في الشاطئ الشرقي للبحر الميت و ٣,٤ مليار دينار حوالات العاملين بالخارج عام ٢٠٠٧، أرباح البنك العربي عام ٢٠٠٧ مليار دولار.

إذن أرقام تبشر بكفاية الزكاة والخراج كميزانية لدولة ما : الفقهاء السابقون والمحدثون أثروا موضوع الزكاة فقهاً وأحكاماً مجلدات، دراستي للموضوع عقائدية اجتهادية رقمية، وعلى سبيل المثال : هذه الأرقام تخص الأردن.

بلغت الودائع نهاية ٢٠٠٧ (١٦ ستة عشر مليار دينار) أكثر من ٦٢% منها لأجل، فإذا ما أخرجت زكاتها تكون (أربعمائة مليون دينار) سنوياً.

سوق ومال وبورصة عمان، ورأس مال البنوك وأسهمها ١٥ بنك وطني عدا البنوك الأجنبية و١٨ شركة تأمين و٢٠ شركة استثمار قابضة ومهنية ومحافظ وطنية وضمان وقروض وتجمعات عقارية وسكانية وتطوير أراض وبيوت استثمار وغيرها تزيد عن ٦٠ مؤسسة ريع زكاتها كالودائع أو أكثر، علاوة على أسواق المال العربية.

الشركات الطبية والأدوية ومستودعاتها، والشركات التعليمية، والمدارس والجامعات الأهلية، والمؤسسات السياحية، ومكاتب السياحة، والفنادق والمطاعم الكبيرة والمستشفيات الأهلية تقدر بالمئات.

شركات النقل وخطوطها البرية والبحرية والجوية أكثر من ١٦ مؤسسة كبيرة وهناك الباصات والشاحنات ووسائل النقل الأخرى.. فقطاع النقل كبير جداً جداً.

قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والزيوت والدخان وغيره قطاع كبير جداً.

شركات البوتاس والفوسفات والإسمنت والحديد والألمنيوم والأعلاف والدباغة والسجاد والأجواخ والمنسوجات ومصفاة البترول قطاع كبير، ومصانع الخزف والرخام.

شركات البناء والخرسانة والباطون والكابلات والكوابح والكهرباء والمحاجر والبلاط والصحافة والقرطاسية وصناعات الألبسة والأحذية والشناتي والمطابع سواء لمؤسسات أو أفراد كثيرة جداً.

شركات الصرافة والذهب والفضة والنحاس سواء مؤسسات أو شركات أو أفراد، ومحلات الذهب وما تلبسه النساء من الحلي ويخبئه الناس للمستقبل خاضع للزكاة.

الأراضي التجارية والسكنية والزراعية والقاحلة بيعاً وشراء ومتاجرة، تخضع لعروض التجارة في الزكاة والأملاك والعمارات والأبراج والرواتب الكبيرة ودخول المهنيين كالأطباء وغيرهم، فمنهم من يدخله أكثر من خمسة آلاف دينار يومياً فزكاتها على إيرادها بعد مصروف صاحبها.

عروض التجارة سواء منتج أو مستورد، وتاجر كبير مستودعاته تدخل وتدور وتخرج الشاحنات فقدر ولا حرج.

مؤسسات وشركات الاتصالات والخلويات والبطاقات والبائعون لها ٩٠% من الشعب يقتنيها إلا الرضع لَشيء عجيب، لأنها أصبحت قبل الخبز والماء والكهرباء والمواصلات.

خلاصة رقمية توضيحية:

إذا جبت دولة كالأردن ٣٠٠ مليون دينار من كل قطاع فستكون الحصيلة ٣,٣ مليار دينار .

حصيلة خراج الكوفة زمن سيدنا عمر بن الخطاب مئة ألف ألف درهم أي مئة مليون درهم أي عشرة ملايين دينار ذهب أي ٤٢,٥ مليون غرام ذهب أي ما يقارب مليار دينار أردني وأراضي الأردن أكبر من أراضي الكوفة.

هناك إحصائية عن الأغنياء في مصر مصدرها البنك الدولي: نشرها أحد الصحفيين المصريين في جريدة الرأي الأردنية العدد ٨٩١٧ تاريخ ١٩٩٥/١/٢٠ أغرتني الأرقام ووضعت لها متوسطاً حسابياً وجمعتها وأخرجت زكاتها فكانت ٣٣,٨ مليار دولار وميزانية مصر لذلك العام لا تزيد عن هذا الرقم وهذه الإحصائية منشورة لي في جريدة "اللواء" الغراء العدد ١٨٤٧ صفحة ٢١ الثلاثاء تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١.

الأردن غني بموارده وعزيمة أبنائه، اقتصاداً وعلماً وبالإسلام نحيا ونسود إن شاء الله.

المصادر:

الإسلام أمام التطوير الاقتصادي/ جاك اوستري.

كتاب الإسلام والنظام الجديد ـ مولاى محمد على.

الجزء الثالث عشر

الزكاة تحل مشكلات البلاد الإسلامية

دولة عربية فقيرة إذا جبت الزكاة فحصيلتها بقدر ميزانيتها لذلك العام والأرقام مستقاة من إحصائية البنك الدولي

مقدمة:

الصلاة والزكاة صنوان لا يفترقان، قرنا باثنين وثمانين موضعاً في القرآن الكريم، عبادة وإنفاقاً، توجه لله وإعمار للمجتمع، عبادتان متلاصقتان ولا تفترقان، عبادة وجسم ومال ولا تصح إحداهما إلا بالأخرى، فكلما توجهت بصلاتك تذكرت السائل والمحروم والذي له حق معلوم في مالك وهكذا جاءت الآيات. (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ)(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ)(وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) **[البقرة: ٤٣، ٨٣، ١١٠] وأمكنة أخرى.**

(قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (2) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ (3) وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ(4)) **[المؤمنون: ١ - ٤].**

أول من تنبه للزكاة:

الخليفة الراشد أبو بكر الصديق رضي الله عنه - كونها العمود الفقري لاقتصاد الدولة الإسلامية فقد حارب المرتدين الذين حاولوا هدم هذا الركن، وبذلك ثبّت الزكاة في دولته الراشدة التي بدونها لما تمكن أن يحارب أقوى دولتين في العالم دولتي الفرس والروم طبقاً لأعمال الآية الكريمة (لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ**) [المعارج: ٢٥]. كما أن الإرث والوصية والوقف من المقومات المكملة للاقتصاد الإسلامي وبالزكاة والخراج مكن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه- أن يفرض لجميع المسلمين عطاءً من بيت المال، فكما يقول: (والله ما من المسلمين من أحد إلا وله في هذا المال نصيب).**

إعادة الزكاة من الأطراف للمركز:

أيام الدولة الأموية والعباسية وهل قامتا بفتوحاتهما التي وصلت فرنسا والصين وفتوحات الدولة العثمانية بشبابها وهزيمتها ثلاث مرات لأوروبا مجتمعة، والضريبة التي كانت تجبي الزكاة والخراج - وليس ضريبة الدخل والمبيعات وضرائب ورسوم أخرى تزيد عن ثمانين بنداً - بنظام محاسبي وإداري واتصالات ونقل لا يعدل ٥% مما نحن عليه الآن، فما تقولون إذا ما طبق الاقتصاد الإسلامي علينا ؟؟.

جاء على لسان محمد حسنين هيكل بجريدة الرأي العدد ٨٩١٧ الجمعة تاريخ ٢٠ / ١/ ١٩٩٥ وهذه الأرقام مستقاة من إحصائية البنك الدولي، أن مصر دولة فقيرة إلا أنه في مصر :

فرد	التفاصيل	من	إلى	الأرقام بالمليون
٥٠	فرد تتراوح ثروة كل منهم	١٠٠	٢٠٠	مليون دولار
١٠٠	فرد تتراوح ثروة كل منهم	٨٠	١٠٠	مليون دولار
١٥٠	فرد تتراوح ثروة كل منهم	٥٠	٨٠	مليون دولار
٢٢٠	فرد تتراوح ثروة كل منهم	٣٠	٥٠	مليون دولار
٣٥٠	فرد تتراوح ثروة كل منهم	١٥	٣٠	مليون دولار
٢٨٠٠	فرد تتراوح ثروة كل منهم	١٠	١٥	مليون دولار
٧٠٠٠٠	فرد تتراوح ثروة كل منهم	٥	١٠	مليون دولار
٢٥٠٠٠٠	تقدر على ضوء الأرقام السابقة تتراوح ثروة كل منهم	١	٥	مليون دولار

نأخذ المعدل (المتوسط الحسابي) ونستنتج ما يلي:

معدل الثروة بالمليون	عدد الأفراد	مجموع المبالغ بالمليون دولار	توضيح
١٥٠	٥٠	٧٥٠٠	طبعاً الذي أعلن الأرقام وأحصاها.. البنك الدولي.. والذي نشرها الصحفي محمد حسنين هيكل.. لم يهتما.. أو يخطر على بالهما.. موضوع.. اسمه الزكاة حصيلة الأرقام بالمليون × نسبة الزكاة/١٠٠ = قيمة الزكاة ١,٣٥٢,٩٢٥×٢,٥/١٠٠ = ٣٣,٨٢٣,١٢٥ أي قيمة الزكاة ثلاثة وثلاثون مليار وثمانية بالعشرة من المليار دولار وحسب معلوماتي أن ميزانية مصر لعام الإحصائية كانت بحدود ثلاثين مليار دولار، علاوة على ضريبة الخراج الإسلامي وأموال واستثمارات المصريين خارج وطنهم.
٩٠	١٠٠	٩٠٠٠	
٦٥	١٥٠	٩٧٥٠	
٤٠	٢٢٠	٨٨٠٠	
٢٢,٥	٣٥٠	٧٨٧٥	
١٢,٥	٢٨٠٠	٣٥٠٠٠	
٧,٥	٧٠٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	
٣	٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	
		١,٣٥٢,٩٢٥	

هذا عدا عن الأموال غير المودعة في البنوك وغير المعلنة والرواتب العالية وزكاة المعادن والركاز وكسب العمل والحلي الذهبية والمخبأة للادخار.

هذه أرقام لدولة فقيرة فما بالكم بدول التعاون الخليجي؟؟ والله لو أحسنوا صنعاً باقتصادهم إسلامياً وذهبهم الأسود لملكوا العالم.. وما كانوا تبعاً لأميركا ودولارها والغرب الصليبي الحاقد على الإسلام، وها هو الآن يدرس ويتمعن بالاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية.

فريضة الزكاة:

تؤخذ من رأس المال الفائض وفي العرف المحاسبي من رأس المال العامل لا من صافي الأرباح كضريبة الدخل، فإذا أبرز المكلف ميزانية من مكتب محاسبي أنه قد حقق خسارة فلا ضريبة عليه، ولئلا يعفى الغني الذي يملك أموالاً طائلة لا يشغلها فالزكاة على رأس المال سواء ربح أم خسر والزكاة تأكل رأس المال غير المشغل في ٢٧ سنة، وهي فريضة سنوية إجبارية إلزامية تجبيها الدولة لأنها ليست إحساناً اختيارياً يدفعها المنتفع بها فتقع على المال مباشرة، وهناك الخراج يجبى من المنتفع بالأرض فهو أجرة على رقبة الأرض تدفع لخزينة الدولة، وهي الأراضي التي تعتبر ملكيتها للمسلمين.

الاستحالة الاعتقادية:

المأخوذة من القرآن الكريم والسنة المطهرة، أنه محال على الله تعالى أن يشرع شرعاً أو يسن قوانين أو دستور أو أوامر ونواهي لا تصب في مصلحة الإنسان كإنسان في أي زمان ومكان أو يأتي مخلوق عاجز وناقص ومحتاج يشرع شرعا أفضل من شرع الله، أو يقول هذا الشرع ناقص وعندي أنا صاحب الهوى أحسن منه. فالقوانين الوضعية تعتريها المصالح والأهواء وتتغير كثيراً.

أما شرع الله فالخالق أدرى بما خلق.

قال تعالى: (فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى (5)وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (6)فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى (7)وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (8)وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى (9)فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى 10)) [الليل: ٥ - ١٠].

أي من خاف ربه واتقاه وطبق شرعه وعمل بما يرضيه في الدنيا وجبت له الجنة في الآخرة فالشريعة الإسلامية دستور الله المؤدي لجنته.

عشقنا القوانين الغربية بما فيها الاقتصادية:

منذ سنة ١٧٩٨ عندما غزا نابليون مصر وبلاد الشام ولم يستطع فتح عكا ومنذ سنة ١٨٥٦ عندما ألحت الدولة العثمانية أن تكون عضواً فيما عرف آنذاك بالأسرة الدولية التي تشكل نواتها الدول الأوروبية النصرانية انفتح العرب على الغرب وأحبوا قوانينهم وظنوا أنهم ينهضون بها ولم ينهضوا بعد!! ونسوا ما خاطبهم رب العزة إذ قال: (لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**) [الأنبياء: ١٠].**

أعزكم الله أيها العرب بكتاب لم تعرفوا إلا فيه لا يماثله كتاب، فيه شرفكم وعزكم ودستوركم، ففي العهد العباسي ذروة الحضارة الإسلامية ترجمت جميع العلوم للعربية ما عدا القانون، فلم يترجم طالما هناك قانون من رب العزة، إن اتبعتم منهاجه سدتم. العرب والمسلمون انحنوا للغرب فغزاهم بالتبشير والاستعمار وفتت الدولة العثمانية والدول العربية إلى دويلات وما أن اكتشف البترول استحوذ عليهم وجعلهم تبعاً له، فكلما أرادوا أن ينهضوا افتعل الحروب وأعادهم عشرات السنين للوراء، لماذا ؟.

لأنهم يطلبون ممن شتتهم وممن لا يؤمن بكتابهم ، فأصبحوا يساعدونه بضرب الإسلام باسم الإرهاب ونسوا الجهاد وفلسطين والعراق وأفغانستان وكشمير والشيشان والمسجد الأقصى كأنه معلم لا يهمهم وغير داخل في عقيدتهم وعطلوا كل مشروع يؤدي لعودة الإسلام للحكم محافظة على كراسيهم وكأنه لا يوجد عذاب وعقاب ولا جنة ولا نار.

لا عزة إلا بالإسلام:

يقول سيدنا عمر بن الخطاب (نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فإن ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله) ويصف حالَنا سيدُنا علي بن أبي طالب فيقول: (ما غزي قوم في عقر دارهم إلا ذلوا) لله درك يا أمير المؤمنين يا من نشأت في مدرسة محمد ﷺ ويا من عرفت فنون الحرب.

الخلاصة:

معظم علماء الاقتصاد سواءً كانوا عرباً أو مسلمين لو درسوا القرآن والعقيدة الإسلامية وتفهموا الزكاة والخراج لكفاهم ذلك عن جميع القوانين الوضعية، قال تعالى: (ئى ئد ى ى ي ي ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ) [الممتحنة: ٥].

ربنا لا تجعلنا فتنة لأميركا والغرب وإسرائيل وغيرهم نراهم كباراً ونحن أدنى منهم فهم لا يؤمنون بمبدأ الإسلام ولا تسلطهم علينا فيرون أنهم على حق ونحن على باطل، فنحن على الحق ما دام الفرقان ـ القرآن- في قلوبنا وجوارحنا، رسالتنا التي نحملها للعالم أجمع لنخرج الناس من عبادة العباد وقوانينهم واقتصادهم لعبادة رب العباد.

الجزء الرابع عشر (١)

الخراج من أعظم إيرادات الدولة الإسلامية

نبذة عن نشأة الخراج:

بلغ إيراد خراج الكوفة آخر خلافة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مئة ألف ألف درهم بما يساوي حالياً مليار دينار أردني تقريباً.

مما لا شك فيه، أن موضوع الخراج في الإسلام هو الموضوع القديم الحديث المتجدد الذي شغل الكثير من أئمة وولاة وعلماء ومجتهدي المسلمين، تفكيراً ودراسة وتنظيماً وجباية منذ قيام الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة، بعد توسع رقعتها بالفتوحات الإسلامية، فكان لا بد من وضع أحكام وقوانين واضحة تعالج أموال الفيء والغنائم التي آلت إلى دولة الإسلام: ومن ضمنها الأرضون التي استولى عليها المسلمون، فكان موضوع الخراج من أهم المواضيع التي استأثرت بالبحث أرضاً وتنمية وتحصيلاً ومصرفاً طبقاً للشرع الحنيف ولكونه أصبح يشكل أهم واردات الدولة الإسلامية.

ويعلم الله قد تقوم الدولة الإسلامية من جديد، وسيكون الخراج من أهم مواردها المالية ضمن نظام اقتصادي جديد يقدم للعالم على أنه "هو أرفع النظم الاقتصادية وأجلها وأكثرها فائدة ورخاء وخيراً للأفراد والمجتمعات والشعوب"(١).

للآن لا يوجد نظام اقتصادي إسلامي، إذ لا بد لأي نظام اقتصادي من واقع يطبق فيه، وبما أن الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في ظواهر الإنتاج والتوزيع فنحن كمسلمين مدعوون لإيجاد هذا النظام مبنياً على تقييد العلاقات واستخدام الموارد والطاقات البشرية لإنتاج أقصى ما يمكن من السلع والخدمات لإشباع حاجات الناس ولاكتساب الدخول الحلال فيما يرضي الله.

قال تعالى في كتابه العزيز: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) **[البقرة: ٣٠]، وقال أيضاً** (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) **[الذاريات: ٥٦].**

فالخلافة في الأرض مسؤولية ووصل ما بين الأرض والسماء، وخلافة الإنسان في الأرض تطبيق لشرع الله من أوامر ونواهٍ باستغلال مواردها ضمن هذا المفهوم، أما العبادة "فهي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال" (٢).

وقال تعالى: (وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ) **[هود: ٦١]، ويعني ذلك: الإنتاج بمفهوم الاقتصاد الحديث، وبمفهوم المسلمين الأوائل العمارة، ويبدو أن لفظ العمارة أعم وأشمل من لفظ الإنتاج، هذا المفهوم للعمارة الذي عرفه المسلمون هو من معطيات القرآن الكريم. أيّ تشريع اقتصادي إسلامي يجب أن لا يخالف القرآن والسنة:**

جاء الإسلام بثورته الشاملة ديناً منه الدولة مختلفاً مبدؤه عن المبادئ الأخرى كالمبدأ الرأسمالي النفعي المادي والمبدأ الشيوعي الاشتراكي الذي انهار لمخالفته للفطرة، هذه المبادئ تنظر إلى الأرض فقط: والمسلمون ينظرون إلى السماء قبل الأرض ويمزجون المادة بالروح، ديناً منه الدولة يصلح في كل زمان ومكان.

حمل العرب الإسلام للناس وقاموا بالفتوحات فتدفقت عليهم الأموال المنقولة وغير المنقولة غنائم وأراضٍ زراعية خصبة واستقر المسلمون في المدن المفتوحة كدمشق والبصرة والكوفة والفسطاط والقيروان ومرو، لتكون دور هجرة لهم، ودستورهم القرآن والسنة المؤدي إلى جنات النعيم.

مستجدات حدثت بعد توسع الإسلام:

أول المستجدات حدثت زمن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه غنائم أراضي البلاد المفتوحة.. هل توزع على الفاتحين أم ماذا؟ وبعد جدال طويل بين عمر والمهاجرين والأنصار، ورجال الحرب، استقر رأي عمر رضي الله عنه وأقره الصحابة أن لا توزع الأراضي، بل تبقى بأيدي أصحابها يؤخذ خراجها ويؤخذ ممن لم يسلم من الذميين الجزية كدخل للدولة ولجيشها وللثغور والبلاد، هكذا أورد أبو يوسف على أراضي العراق والشام وليكون دخلاً لجميع المسلمين الذين يأتون بعد المحاربين، ويستدل سيدنا عمر بالآيات التالية: قال تعالى: (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩) وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ) **[الحشر: ٨ - ١٠].**

ماذا يقول الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الاقتصاد:

يخاطب واليه الأشتر النخعي: "وليكن نظرك إلى عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد" (٣).

من يدرس الإسلام يعجب كيف زعماؤنا واقتصاديونا تغيب عنهم مفاهيم وعظمة الاقتصاد الإسلامي والاجتماعي والسياسي ولا يطبقونه، فالمشكلة الاقتصادية في الإسلام فقر البلاد التي تحل بالاستفادة من الطبيعة واستثمارها بما أودعه الله فيها وبما يكفي البشر حتى قيام الساعة، وتعالج مشكلة فقر الأفراد بحسن التوزيع والعدالة الاجتماعية ووصول الثروة إلى جميع أفراد المجتمع.

قول الإمام علي بعمارة الأرض أولاً.. يصاحبها رعاية مصالح الناس قبل الجباية قول رائع جداً جداً.. سبق فيه أهل الاقتصاد جميعاً فالجباية قبل الإعمار خراب للبلاد.. بعكس واقعنا الحالي كما يتندر به الناس عن معظم حكوماتهم العربية بأنها "حكومات جباية وليست حكومات رعاية" و"شركات استغلال ونهب لا شركات حب ووهب" و"جامعات موازي لا للعلم والمغازي" و"السارق الكبير مدعوم والصغير محكوم" و"غزارة في الإنتاج وسوء في التوزيع".

الأرضون:

إذا ملكت عنوة وقهراً تصبح دار إسلام ولا يجوز التنازل عنها للمشركين.. ويصبح المشركون أهل ذمة ورقبة الأرض ملكاً للدولة، ولا يجوز قسمتها بين الغانمين، وهذا رأي الإمام مالك. الأرض التي ينجلي أصحابها عنها فراراً أو خوفاً، على الإمام وقفها، ويجعلها أرضاً خراجية. أرض يستولي عليها المسلمون صلحاً، تبقى بأيدي أصحابها، ويضرب عليها الخراج، وإن اسلم أهلها تبقى الأرض خراجية وتصبح دار إسلام، وإن نقض أهلها العهد أصبحوا بحكم البغاة.

ما هو الخراج؟

هو كراء أو أجرة للأرض، نسبته ٢٥% يؤخذ من نتاجها وغلتها، وتم هذا الأمر زمن سيدنا عمر بن الخطاب، قال ﷺ: "المكيال مكيال المدينة، والوزن وزن مكة" زكاة الخراج تعني الذمة وأجرة الأرض ومصدره التشريع الاجتهادي أو الإجماع المبني على تقدير المصالح، وروي عن ابن مسعود، أنه كان يؤدي زكاة الخراج عن أرض خراجية كان يملكها.

هل تجمع زكاتا العشر والخراج ؟

معظم الآراء أن لا تجمع زكاة العشر وزكاة الخراج منها:

أبو حنيفة وأصحابه أنكروا الجمع بين الزكاتين، أدلتهم ما ورد عن النبي ﷺ (لا يجمع عشر ولا خراج في أرض مسلم) ولا قوة لهذا الحديث ومنهم يضعفه أو يقول إنه موضوع.

إجماع لأئمة وولاة الأمور على عدم جواز الجمع بين العشر والخراج(٤).

إذا أسلم الذمي هل تبقى أرضه خراجية؟ ما روي أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: إني قد أسلمت فضع عن أرضي الخراج فقال عمر: لا، إن أرضك أخذت عنوة (٥)، كذلك رأي الإمام علي كرم الله وجهه، إذا أسلم الذمي ترفع عنه الجزية وتبقى أرضه خراجية.

يرون اختلاف طبيعة كل منهما: فالخراج على الأرض دون الزرع ولا يتعلق بالزرع، وزكاة (العشر) على الزرع، سئل أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز عن المسلم الذي بيده أرض خراجية فقال "الخراج على الأرض والعشر على الحَب" (٦)، وتبنى هذا الرأي المغيرة بن شعبه وكان والياً وأبو ليلى أستاذ أبي حنيفة ومالك بن أنس والأوزاعي.

ما هي النقود التي استعملت في التقييم؟

كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً - والدراهم الفضية ساسانية/ فارسية.

وتزن الذهب بوزن تسميه ديناراً - والدنانير بيزنطية رومية وكان المثقال يساوي ديناراً، قال تعالى:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) **[التوبة: ٣٤] وقال أيضاً:**

(وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) **[آل عمران: ٧٥].**

المقصود من إيراد الآيتين السابقتين أن القرآن ذكر الذهب والفضة كمقاييس تعامل وتقييم ونائب عن السلع لتبادلها، والرسول ﷺ استعملها والصحابة من بعده، باعتبار أنها إقرار للقاعدة النقدية في الدولة الإسلامية.

أول من سك نقوداً سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه على شكلها الرومي، الدينار وهو يساوي مثقالاً ويساوي ١٠ دراهم، ونصاب زكاة النقود: الذهب ٢٠ ديناراً والفضة ٢٠٠ درهم وكل دينار يساوي ١٠ دراهم.

قدر علماء هذا العصر أن الدينار الشرعي الإسلامي يزن ٤,٢٥ غرام × ٢٠ = ٨٥ غرام ذهب وقيمتها بأي عملة كانت نصاب الزكاة. إذن كان هناك نقود وأوزان ومكاييل لنظام مالي، كجزء لا يتجزأ من المبدأ والنظام الإسلامي.

الصحابي عثمان بن حنيف كان من أكثر الصحابة خبرة في احتساب وجباية الخراج ومسح الأرض:

الإسلام مبدأ رباني: ذو العظمة والجبروت يصنع العلماء والأبطال وليس الرجال العاجزين الناقصين المحتاجين أصحاب المنفعة والمصلحة والهوى الذين يصنعون الدساتير الوضعية.

استعمل سيدنا عمر بن الخطاب الصحابي عثمان بن حنيف على أرض السواد بالعراق فأدت جباية الكوفة قبل أن يموت الخليفة عمر بن الخطاب مئة × ألف × ألف درهم أي تساوي ١٠٠ مليون درهم أي تساوي ١٠ ملايين دينار إسلامي أي مليون ٤٢,٥ مليون غرام ذهب أي ما يزيد حالياً عن مليار دينار أردني.

هذه قائمة مالية مذهلة ورائعة من اقتصاد إسلامي مجرب، يدل على صدق عطاء دون تهرب ونظافة جباية وحسن إدارة وتوزيع وتجاوب وثقة بين الحاكم والمحكوم، فما أروع قوانين الإسلام ودستوره وبتطبيقه نحقق سعادتنا في الدنيا وننال رضوانه تعالى في الآخرة ودخوله الجنة.

مصارف الخراج

يستحق بحلول الحول وليس قبله ويصرف كمصارف أهل الفيء ويدخل خزينة الدولة ليصرف على الجيش والثغور والجهاد ومصالح المسلمين كما يرى أمير المؤمنين.

الجزية تسقط بالإسلام والخراج لا يسقط بالإسلام.

الخراج ضريبة على الأرض الزراعية حتى ولو لم تزرع لئلا يهمل استثمار الأرض وإلا نزعت منه وأعطيت لمن يستثمرها وبغض النظر عن صاحبها.

ألم يئن للمسلمين أفراداً وحكومات أن يطبقوا الإسلام واقتصاده الرباني بدلاً من أنظمة الغرب واقتصاده الوضعي الذي أدى بنا إلى التبعية والاستعمار والذل والهوان ؟؟.

المصادر:

الاقتصاد الإسلامي د. محمد عبد المنعم خفاجة ـ دار الجيل ـ بيروت، طبعة أولى ١٩٩٠ ص ٧٣.

ابن تيمية ـ العبودية ـ الطبعة الرابعة بيروت ـ المكتب الإسلامي ـ ١٣٩٧ هـ ص ٣٨.

نهج البلاغة للإمام علي ـ شرح محمد عبده ـ ج ٤ ـ ص ٥١٣.

الزيلعي ـ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق جـ ٣ طبعة بولاق الأولى ص ٢٧٥.

٥ ـ يحي بن آدم ـ الخراج ـ المطبعة السلفية ١٣٨٤ هـ بند ٩٤ ص ٣٦.

أبو عبيد/ القاسم بن سلام ـ كتاب الأموال ـ تحقيق محمد خليل هراس ـ مكتبة الكليات الأزهرية طبعة أولى ١٩٦٨ بند ٢٣٥ ص ٢٦.

الجزء الرابع عشر (٢)

الخراج في الإسلام

تحدثت في مقالة سابقة عن نشأة الخراج أيام سيدنا عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وفي أواخر عهده شكل قائمة مالية رائعة حتى أنه صرف أموالاً لاستصلاح الأراضي في العراق دون رد، وقد استعمل عليه الصحابي عثمان بن حنيف الذي كان من أكثر الصحابة خبرة وجباية ومسحاً له، وأدت جباية الكوفة مئة ألف ألف درهم.

وقد ذكرنا أن الخراج لا يتعلق بالزرع وإنما هو كراء وأجرة للأرض يقدر بـ ٢٥% من ريعها، وسئل الخليفة عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ عن الأراضي الخراجية فقال: (الخراج على الأرض والعشر على الحَب).

أما الأراضي التي آلت إلى المسلمين أو أسلم أصحابها، فكانت تدفع العشر كضريبة عليها، واعتبر الإسلام الموارد الطبيعية الأساسية كالأرض ذات الملكية العامة والماء والكلأ والمعادن ملكاً للأمة، وأنكر الاستغلال وكره الاحتكار وأكد على العدالة الاجتماعية وحث على تملك أرض الموات عن طريق إحيائها أو شرائها، كما ألغى مفهوم رق الأرض ومنع التعامل بالربا.

الخراج أيام الدولة الأموية:

جاءت الدولة الأموية وبدأت بتعريب الدواوين ومنها دواوين الخراج وتعريب المصطلحات المالية وصك النقود العربية بأوزان خاصة كالدينار العربي وألغت النقود الأخرى المتداولة ونظمت الجباية وأعيد النظر بالجزية، وأصبحت اللغة العربية لغة الدولة والشعب كله، وذلك زمن عبد الملك بن مروان سنة ٦٥ـ ٨٥ هـ، وامتد التنظيم التعريبي واكتمل زمن هشام بن عبد الملك ١٠٥ هـ

ويدعي البعض أن تجاوزات بسيطة جداً وقعت أيام الحجاج ٧٥- ٩٥ هـ ومن أشرس بن عبد الله السلامي أمير خرسان، وزمن عمر بن عبد العزيز اعتبر الخراج كراء للأرض يدفعه مواطن الدولة الإسلامية سواء كان عربياً أو مولى مسلماً أو ذمياً، ورفع الجزية عمن أسلم وعن الرهبان وأساقفة الكنائس وحاول الحد من الملكيات الكبيرة، ونشر العدل بين الرعية وحد من تسلط الولاة وهدأت الثورات في عصره سنة ١٠٠ هـ.

ومن المؤرخين والحاقدين من يشينون على الدولة الأموية وتاريخها وأمجادها ويركزون على سلبيات الخليفة أو الحاكم وأعوانه وقادته ولا يذكرون إيجابياتهم وإنجازاتهم واللاحق أرخ للسابق ليبرر انقلابه عليه، فلو لم تكن الدولة الأموية ذات نظام اقتصادي وإداري قوي وناجح لما استطاعت أن تسير الجيوش وتصرف عليها وتفتح أفريقيا، وجزءاً كبيراً من أوربا كالأندلس حتى حدود فرنسا، فأعظم الفتوحات كانت بعصرها حتى الهند.

الخراج في الدولة العباسية:

آلت الخلافة إلى أحفاد عبد الله بن عباس ابن عم الرسول - ﷺ- وابتدأت سنة ١٣٢ هـ وطبيعي في عصر الدول المنتهية وتسلم دول محلها يقع بعض الاضطرابات ومساوئ مالية وقضائية، إلا أن الخلافة العباسية أخذت على نفسها بإرساء العدالة والمساواة بين المسلمين عرباً وفرساً، وبعث عبد الله بن المقفع برسالة إلى الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور شرح فيها نقائض وعيوب نظام الجند وأشار إلى فوضى القضاء وإلى فساد حاشية الخليفة وإلى مساوئ نظام الخراج ومسح الأراضي وضبط الدواوين، فكانت رسالته وثيقة سياسية إدارية وتبنيها للخلفاء لإيلاء موضوع الخراج اهتمامهم، وفي عهد الخليفة المهدي كلف وزيره أبا عبيد الله معاوية بن يسار بوضع كتاب في الخراج وكان سابقاً لأبي يوسف.

من هو أبو يوسف/ صاحب كتاب الخراج:

من يريد البحث في الخراج لا بد أن يتعرف على أبي يوسف، فهو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، ينتمي إلى أسرة عربية فقيرة وعريقة، تنحدر من الصحابي الجليل سعد بن حسنة أحد أنصار المدينة المنورة ولد في العراق سنة ١١٣هـ وعاصر آخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية وتعرف على الفرق الإسلامية، كالشيعة والخوارج وثوراتهم والمعتزلة وهيأ نفسه ونضج لأن يكون العدل والمساواة وتطبيق الشرع هاجسه ورائده وعاش في الكوفة التي كانت محجة علماء اللغة وقراءة القرآن بلهجاته السبع وأصول الحديث والفقه والسيرة والشعر، لما تميزت الكوفة بالزهد والخير حتى أنه كان يقال خذوا الحلال والحرام عن أهل الكوفة فكانت موئل الحياة الفكرية وأنضجت أعظم حضارة إسلامية في العصر العباسي.

عاصر من الخلفاء:

عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس وجعفر المنصور والمهدي والهادي وانتقل إلى بغداد في عهده سنة ١٥٨ هـ، وتقلب مناصب القضاء وأعجب به هارون الرشيد فأحب خلقه وقلده منصب قاضي القضاة.

تأثره وملازمته لأبي حنيفة النعمان:

تتلمذ تسع سنوات على الأستاذ الأول لأبي حنيفة قاضي الكوفة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، ثم تتلمذ على يد أساتذة أبي حنيفة، فبدأ برحلة جديدة متميزة في حياته، كان أبو يوسف فقيراً فتولاه وتعهده أبو حنيفة وكفاه شظف العيش: مما اكسبه الانصراف إلى الدرس وأكسبه دراية واسعة بأحكام المال والمعاملات والعلم وكان أبرز تلاميذه عندما تولى قاضي القضاة تولى معه محمد بن الحسن الشيباني .

تلميذ أبي حنيفة أيضاً - القضاء فكانا مخلصين لأستاذهما أبي حنيفة، إذ تعهدا تدوين آرائه ونشر فقهه وتطبيقه على أرض الواقع فكان ذلك من أهم أسباب نشر مذهب أبي حنيفة بين الناس، ويعتبر أبو يوسف امتداداً لأستاذه وللمدرسة الكوفية الفقهية التي تعتمد التفكير والابتكار والإبداع.

أهم مؤلفاته:

كتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصيام، وكتاب الفرائض، وكتاب البيوع، وكتاب الحدود، وكتاب الوصايا، وكتاب الصيد والذبائح وكتاب الغضب، والاستبراء، وكتاب اختلاف الأمصار، وكتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلي، وكتاب الرد على سير الأوزاعي، وكتاب الرد على مالك بن أنس.

عصر هارون الرشيد:

يعتبر عصره من أزهى عصور الدولة العباسية، ففي عهده استقرت الأمور وخمدت الثورات وتوسعت البلاد، وازداد الرخاء والمال وازدهر العمران وتمازجت الثقافات، وكثرت الفرق الإسلامية، وامتزجت أمم العرب والفرس والترك في بوتقة الإسلام.

٣مليار و٣٩١ مليون دينار أردني أعظم قائمة مالية عرفها التاريخ: بما أن الخراج هو العمود الفقري للدولة، لو أردت خزينة الدولة الإسلامية خاصة إذا علمنا أن قائمة واردات الخراج في عهد الرشيد أكثر من اثنين وأربعين مليون دينار إسلامي، الدينار الذهبي الإسلامي يساوي ٤,٢٥ غرام أي ٤,٢٥×٤٢ مليون = ١٧٨,٥ (مائة وثمانية وسبعون مليون ونصف المليون غرام أي: ١٧٨,٥ مليون غرام ذهب × ١٩ دينار أردني سعر غرام الذهب عيار ٢٤ قيراط يساوي ٣٣٩١ مليون دينار أي ثلاثة مليارات وثلاثمائة وواحد وتسعون مليون دينار أردني، أموال الجباية من الخراج عدا من الضريبة العينية التي تؤخذ مما تنتجه الأرض من الحبوب

وهو زكاة العشر ونصف عشر على الزروع، وزكاة الماشية وزكاة الذهب والفضة والحلي والعقارات والمعادن والركاز وعروض التجارة وغير ذلك فهل يعقل أن يشرع الله تعالى شرعاً وتوضحه السنة النبوية لا يسعد البشرية حتى يوم القيامة سواء كان اقتصادياً أو سياسياً فهو خالق الخلق والموارد ويأتي المخلوق العاجز الناقص المحدود ويشرع شرعاً أحسن منه، كفى عجزاً وفجوراً وخنوعاً ومحاربة لدستور الخالق المؤدي إلى جنته وأن الحكم إلا لله، خاصة إذا علمنا أن مشتريات الدينار وقيمته تزيد عن ١٠٠ ضعف في وقتنا الحالي.

كتاب الخراج:

كان هارون الرشيد يستلقي على ظهره وينظر إلى السحابة ويقول "اذهبي حيث شئت يأتيني خراجك": مما حدا بالخليفة هارون الرشيد أن يعهد لأبي يوسف الرجل الحصيف المؤدب العالم الفقيه المتسلم قاضي القضاة بتأليف كتاب عن الخراج والمال ينظم واردات الدولة الإسلامية وكان ذلك سنة ١٧٣هـ.

استهل أبو يوسف كتابه الخراج بمقدمة توجيهية تضمنت كثيراً من الثوابت التي يقوم عليها الحكم، كالتقوى والعدل وإن الله سائله عن كل صغيرة وكبيرة عن أمر الأمة التي قلده الله مسؤوليتها مستعرضاً السلف الصالح كالخلفاء الراشدين ليقتفي أثرهم ويكونوا القدوة الحسنة في جل أعمالهم، جاء منها حديث الرسول - ﷺ - "إن من أحب الناس إلي وأقربهم مني مجلساً يوم القيامة إمام عادل، وإن أبغض الناس إلي وأشدهم عذاباً إمام جائر".

وحديث الرسول أيضاً "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن علمه ما عمل فيه، وعن عمره فيما أفناه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسده فيما أبلاه". يفهم عن كلمة مال أنها تعني الثروة التي لا تأتي إلا بكسب أو فيما يسمى بالمصطلح الحديث دخلاً وبصورة أشمل تتضمن أركان المشكلة الاقتصادية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

الصدقات والفيء والغنيمة:

الصدقات مأخوذة من المسلمين وهي زكاة تطهير لهم ولأموالهم ومنصوص عليها وليس للأئمة اجتهاد فيها.

الفيء: قال تعالى (مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) [الحشر: ٧]، هذه الآية تشير إلى غنائم بني النضير.

الغنيمة: قال تعالى:

(وَاعْلَمُواأَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَمَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْكُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) **[الأنفال: ٤١].**

اتفاق واختلاف الفيء عن الغنيمة:

اتفاقهما أن كلا المالين مصرف خمسهما واحد: للرسول، أقربائه، اليتامى، المساكين، ابن السبيل، سهم الرسول موروث لورثته، والإمام يصرفه له ولصالح المسلمين وهذا رأي الشافعي وذي القربى هم بنو هاشم وبنو عبد المطلب.

سهم الرسول وسهم ذي القربى سقط حقهم بعد موت الرسول وهذا رأي أبي حنيفة وتلميذه أبي يوسف آخذين برأي أبي بكر وعمر وعثمان.

اختلافهما: لا يجوز لعامل الفيء أن يصرف منها والأمر متروك للإمام لمصلحة الأمة، فمال الفيء مأخوذ عفواً ومال الغنيمة مأخوذ قهراً والأربعة أخماس في الغنيمة للجيش.

هذه التقسيمات للمارودي من كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية ص ١٢٦.

من المصادر المأخوذة:

مقدمة في التاريخ الاقتصادي د. عبد العزيز الدوري دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٧ م.

النظم المالية والاقتصادية في الدولة الإسلامية على ضوء كتاب الخراج لأبي يوسف تأليف محمد محمد دار الثقافة الدوحة ١٩٨٧ م من ص ٥٧ و ٣٥٨ وصفحة ٦١ وصفحة ١٧.

كتاب الخراج للقاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم المطبعة السلفية ومكتبتها ص ٨.

سعر الذهب ١٩ ديناراً عيار ٢٤ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٦.

الجزء الخامس عشر

هيمنة الدولار يجب أن تنتهي

بعد القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ومن الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية أخذت كل دولة تطبع من أوراق البنكونيت أي العملة الورقية ما لا يحصى من الكميات لتغطية النفقات الحربية دون أن يكون لها غطاء ذهبي.

ومنذ القرن التاسع عشر وحتى بدء الحرب العالمية الأولى ولندن هي مركز الثقل بالنسبة للمبادلات التجارية والتحويلات المالية عالمياً.

على أساس قاعدة الذهب كانت العملات تقوم على النحو التالي: ـ

الجنية الإسترليني: قيمته بوزن ٧,٩٨٨ غرام من الذهب بموجب قانون صدر بتاريخ ١٨١٦/٦/٢٢ وكان يشكل ٢١% من إجمالي التجارة العالمية الدولية عام ١٩٠٠ م.

الفرنك الفرنسي: تحددت قيمته بوزن ٣٢٢,٥٨ ملغرام ذهب بموجب قانون صدر في ١٨٠٢/٤/١٠، وقدر سنة ١٩٠٠ بنسبة ٨% من احتلال التجارة الدولية التي كانت تدفع بالفرنك.

المارك الألماني: قيمته ٣٩٨,٢ ملغرام ذهب بموجب قانون صدر في ١٨٧٣/٨/٩، ولم يكن له دور مهم في التجارة الدولية.

الروبل الروسي: قيمته بوزن ٧٤٤ ملغرام ذهب بموجب الأمر الإمبراطوري الصادر سنة ١٨٩٧ ولم يلعب دوراً خارج بلاده.

الدولار الأمريكي: تحددت قيمته بـ ١,٥ غرام ذهب بموجب القانون الصادر في ١٤ /١٩٠٠/٣ والمعروف باسم "ميثاق المعيار الذهبي" ولغاية ١٩٠٠ لم يكن يلعب دوراً عالمياً، وتأسس المصرف المركزي سنة ١٩١٣ باسم "مصرف الاحتياط الفيدرالي".

في الحرب العالمية الثانية رحلت الأرصدة الذهبية بالأطنان من خزائن الدول الأوروبية إلى خزائن وبنوك أمريكا خوفاً عليها، وفي سنة ١٩٤٤ حدث مؤتمر "بريتون وودز" وكان يرأس الوفد البريطاني الخبير الاقتصادي الشهير "كينز" واقترح أن يكون "اتحاد المدفوعات الدولي" له حق الإشراف على ثبات أسعار الصرف، إلا أنه قد أصرت أمريكا أن يكون، البنك المركزي الفيدرالي هو المشرف، واستقر الوضع بأن يكون الدولار هو النقد الوحيد الذي يصلح ليكون أداة التبديل بالذهب وبسعر ٣٥ دولاراً للأونصة الواحدة من الذهب، وأصبح الدولار مغطى بأكثر من ١٠٠% بالذهب.

هيمنة أمريكا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً:

بعد الهيمنة الأمريكية على العالم أوجدت هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والبنك الدولي، وكلها منظمات استعمارية تعمل لحسابها وتسيطر عليها وأصبح معسكران: المعسكر الرأسمالي ـ دوله دول أوربا الغربية وعلى رأسها أمريكا تقود حلف الأطلسي، والمعسكر الاشتراكي وعلى رأسه روسيا ومعها دول أوروبا الشرقية تقود حلف وارسو، ثم أوجدت أمريكا اتفاقية التجارة الدولية.

عاش العالم أكثر من قرنين على قاعدة تقييم الذهب للعملات حتى سنة ١٩١٤ وخلال كل هذه الفترة لم يكن هناك أزمات واضطراب نقدي، وكان الدولار لا يعدو كونه عملة محلية.

وبعد أن أسست أمريكا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هيكلت الاقتصاد والمال وهيمن الدولار، ليكون وحدة التبادلات التجارية والتحويلات المالية وأصبح دور الذهب ثانوياً والدولار ناتج تغطيته وقوته من قوة الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم هيمن صندوق النقد الدولي ومن بعده البنك الدولي، وأصبح البنك الفيدرالي الأمريكي مركز الثقل، وحتى الخمسينيات من القرن الماضي ازدهر الاقتصاد الأمريكي، وأصبح صندوق النقد الدولي يهيمن على عملات العالم واقتصاده ويخضع لتعليماته وتوصياته.

انحدار الدولار:

في الستينات انحدر الدولار وانتكس وأصبح لدى الاقتصاد الأمريكي عجز كبير وانخفاض في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وأصبحت بريطانيا وفرنسا تستبدل الدولارات بالذهب وانخفض رصيد الدولارات بالذهب من ١٠٠%- ٢٠% واستمر ذلك حتى سنة ١٩٦٨ م.

أصدر الرئيس نيكسون قراره في ١٩٧١/٨/١٥ القاضي بإلغاء تبديل الدولار بالذهب وفرض ١٠% على البضائع التي تدخل الولايات المتحدة، وأصبحت هناك مرحلة جديدة للدولار، وأبعد الذهب عن الساحة المالية والاقتصاد على الرغم من دعوة ديغول إلى الرجوع إلى قاعدة الذهب، وأصبح الدولار هو قاعدة النقد العالمي، والعملات الأخرى تقيم على أساسه، وجاء من منطلق قوة السياسة الأمريكية وهيمنتها على العالم، وتحيز صندوق النقد الدولي إلى الدولار مما حدا بأمريكا أن تنتهج عصر العولمة وإحياء اتفاقية التجارة العالمية ـ الجات ـ وقد وقعها حتى الآن أكثر من ١٤٠ دولة.. لكن القوي فيها هو المسيطر.

مؤتمر بريتون وودز سنة ١٩٤٤:

استقر الدولار لعام ١٩٤٦، وبقى الدولار مغطى بالذهب ١٠٠% حتى سنة ١٩٦٠، وهذا ما جعل الدولار هو الأول في العملات العالمية، وتحدد سعر الدولار ١,٥ غرام ذهب وحدد سعر ٣٥ دولار لأونصة الذهب، ثم تدنى الدولار وأصبح سعر الأونصة ٤٠ دولاراً، إلا أنه في هذا المؤتمر أبعد التغطية النقدية بالذهب، كان حجم أرصدة الذهب للولايات المتحدة ٣٨ مليار دولار بأمريكا وحدها أي ٣/٢ من ذهب العالم ثم تدنى إلى ٢٢,٨ مليار، وفي أوائل الستينيات تدنى إلى ١٨,٨ مليار دولار نتيجة العجز في ميزان المدفوعات وحرب فيتنام، وإنشاء قواعد في العالم وأنشأ ديغول سنة ٥٨ قوة نووية، وأراد أن يعيد تقييم العملات بالذهب، وجمع ستة مليارات دولار واستبدالها بالذهب ولو أن بريطانيا وقفت معه لانهار دولار أمريكا، وعدل دستور فرنسا بأن الجزائر ليست جزءاً من فرنسا فعدل وضع فرنسا المالي بعد أن كانت تنفق الملايين على حربها في الجزائر، وفي سنة ١٩٦٥ طلب العودة إلى نظام الذهب إلا أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كاستعمار سياسي نقدي دعما الدولار.

استمرار اهتزازات الدولار:

أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية دفعت بمشروع مارشال لإعمار أوروبا وفرضت هي وحلفاؤها على ألمانيا واليابان قيوداً على بناء قواتهما العسكرية بعد تدميرها فنهضت ألمانيا واليابان لقلة الإنفاق العسكري والحماية الأمريكية فمضت ألمانيا واليابان تشق الصفوف حتى قلب واشنطن، ودفعت أمريكا بـ ٨٠ مليار دولار في أواخر الستينيات ـ إذ شعرت بالمرارة ـ وأرادت أن تهز عروش العملات الأجنبية فلم تنجح بالثأر وانقلب السحر على الساحر، وفي السنوات ٧١ و ٧٢ و ٧٣ حدثت أزمة الطاقة في أمريكا وفي حرب سنة ٧٣ أزمة الطاقة عند العرب واستردت أمريكا والغرب كل زيادة أخذها العرب منهم، فإن لم يضمنوا استرداد ٨٥% من ثروتنا تعود إليهم يفتعلوا الحروب والأزمات كما حصل في أفغانستان والعراق للاستيلاء على البترول.

ماذا تريد أمريكا لاقتصادها ودولارها السيادة أم القيادة:

أي اقتصاد هو جزء منبثق من الفكر والمبدأ، والمبدأ الرأسمالي يقوم على المادية والنفعية والاستغلال وحرية مطلقة في التملك وسيطرة رجال الأعمال وبعد عن الله.. ومخالف للفطرة، مذهب فردي أناني يقدس الدوافع الذاتية، فالاقتصاد الأمريكي سيسقط كما سقطت الاشتراكية والشيوعية، وأصبحت من الماضي، فالسيادة قصيرة المدى إنشاء قواعد في جميع أنحاء العالم وحرب فيتنام وأفغانستان وهدم السجون بالطائرات والمدفعية فوق رؤوس المساجين وغوانتينامو وسجن أبو غريب، جرائم إنسانية بشعة يندى لها الجبين، اقتصاد كهذا لا يدوم!!؟.

الأمة الإسلامية لم تنهزم طيلة ١٤ قرناً، خلفاء وسلاطين الإسلام يقولون للجيش لا تقتلوا طفلاً ولا شيخاً ولا امرأة ولا تذبحوا شاة إلا لمأكلها، سيطر الصليبيون والتتار فلم يغيروا حرفاً واحداً من القرآن الكريم، والتتار والمغول اسلموا وأنشؤوا الدولة العثمانية التي حكمت العالم خمسة قرون، يقول: باتريك بوكنان الذي كان مرشحاً للانتخابات الرئاسية الأمريكية: "لكي تهزم عقيدة فإنك تحتاج إلى عقيدة، ما هي عقيدتنا نحن؟ النزعة الفردية.

لو تكلمت مع أوباما أقول له:

كن مع الله ولا تبالي.. نحن أمة العرب عقيدتنا من القرآن الكريم نحيط بإسرائيل كإحاطة السوار بالمعصم مساحة أرضنا ٦٠٠ ضعف من مساحة فلسطين وعددنا ٦٠ ضعفاً من عدد اليهود الذين تعتمدون عليهم فلن ينفعوكم، نستطيع إبادتهم بحرب عصابات حرب تحرير شعبية جهادية ولو استشهد منا خمسة ملايين شهيد.. شهداؤنا في الجنة وقتلاهم في النار، إسرائيل زائلة

وهؤلاء أولاد القردة والخنازير رائحتهم كريهة يسيئون لسيدنا المسيح عليه الصلاة والسلام ولأمه مريم الطاهرة العذراء يخاطبون الله "سمعنا وعصينا" والبترول خلقه الله لنا وتحت أقدامنا ونجلس فوقه، طبقوا الاقتصاد الإسلامي وعودوا إلى نظام الذهب تقييماً.. أخبر مؤسساتكم فإن فعلتم ذلك من الممكن أن تقودوا.

الاقتصاد الأمريكي بالون منفوخ:

ـ لجوء أمريكا إلى قاعدة الذهب الورقي (حقوق السحب الخاصة) وبناء منظومة من مؤسسات مالية وأسهم وديون تسمى ثورة التوريق والنصب، القيمة الفعلية أقل بكثير من القيمة الدفترية أحد أسباب الأزمة.

ـ استثمار المال بالمال والنصب على البنوك وشراء البنوك ديون مستحقة أحد الأسباب.

ـ التدخل المخابراتي وإسقاط جمهوريات رفضت الخضوع لسياسة الكابوي الأمريكي سبب آخر.

ـ تحول الاستثمارات الصناعية إلى أمريكا الجنوبية وغيرها لرخص الأيدي العاملة والكلفة ومضاربات أسواق المال وبورصاتها وتعثر المؤسسات المالية الإقراضية وقلة سيولتها وارتفاع الفوائد الربوية.

ـ التلاعب بأسعار البترول عن طريق الشركات الأنجلوأمريكية الضخمة سبب آخر.

ـ حلول الاستثمار الصناعي الحربي محل الإنتاج الفعلي وتكاليف حرب أفغانستان والعراق.

ـ بنوك ومؤسسات مالية وتلاعب ونصب وسمسرة ومضاربات أدت إلى اقتصاد وهمي منفوخ.

ـ اليورو نافس الدولار وقلل من هيمنته، والاقتصاد الصيني ذو السيولة العالية جداً لم يستطع البنك الدولي والنقد الدولي والاقتصاد الرأسمالي الجشع الوقوف أمامه أو النيل منه.

ـ أزمة الرهن العقاري وضعف الضمانات وعدم السداد للقروض العقارية والسكنية سواء كانت كبيرة أم صغيرة أدى إلى الركود وتعثر البنوك والمؤسسات المالية والعقارية بارتفاع المستحقات وتدني السيولة يعطل البنوك والمؤسسات وشركات التأمين ومحافظ البنوك ويحدث بطالة مقنعة أحد الأسباب الرئيسية ويهز الدولار وينزله للحضيض.

العالم ينتظر ميلاد دولة جديدة:

العالم ينتظر ميلاد دولة جديدة كالصين مثلاً أو دولة عربية أو إسلامية مبدئية ذات سيادة ذاتية ومصداقية تنافس أمريكا وتنزلها عن عرشها وتهيمن بالحق والعدل وإسعاد الإنسانية ولا بد من:-

ضرب الدولار وإطاحته عن عرشه بالعودة بغرض نظام قاعدة الذهب.

تصفية الشركات البترولية ودولها عن منابع البترول.

يجب إغلاق الأسواق أمام الصادرات الأمريكية.

عدم الاعتراف بشرعية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونوادي المال وكشف مساوئها وتسلطها على الدول النامية.

تصفية رؤوس الأموال المستثمرة في بلاد المسلمين، وكل من له تابعية عربية أو إسلامية يعيد أمواله واستثماراته لبلده، ومحاسبة الدول الاستعمارية على ما نهبته من أموال المسلمين.

إسقاط الديون التي أرهقت أعناق الدول الأخرى ومطالبة الدول الاستعمارية بالفوائد التي أخذتها رباً بجدولة تلك الديون، والتي تزيد عن ٣ تريليون دولار.

قال تعالى:

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَاكُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) [التوبة: ١٠٥].

الجزء السادس عشر (١)

نظام النقد الذهبي والدينار الإسلامي

كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً، والدراهم الفضية ساسانية فارسية، وتزن الذهب بوزن تسميه ديناراً، والدنانير بيزنطية رومية.

يزن الدرهم ١٤ قيراطاً أي (٢,٩٧٥) غراماً والدينار الشرعي مثقال من الذهب الخالص، أي (٤,٢٥) من الذهب الخالص، ووزن المثقال الذهبي ٧٢ حبة من الشعير، ووزن الفضة ٥١ حبة من الشعير.

مازال الذهب في الوقت الحاضر هو ميزان ثابت لتقدير قيم الأشياء، ونصاب زكاة الذهب ٢٠ مثقالاً والمثقال دينار، أي النصاب ٢٠ ديناراً ذهباً، وبذلك يكون نصاب الذهب ٨٥ غراماً أو قيمتها بأي عملة أخرى ولو كانت ورقية، ويخرج المالك ربع العشر أو ٢,٥% سواء كان الذهب مضروباً أو غير مضروب وكذلك الفضة.

قال ﷺ "ليس فيما دون خمس أوراق من الورقة صدقة"، والأوقية ٤٠ درهماً أي ٤٠×٥ = ٢٠٠ درهم أي نصاب الفضة وفي الرقة ربع العشر، والرقة الذهب والفضة، من حديث أبي سعيد وصححه ورواه مسلم.

القاعدة النقدية أيام الرسول ﷺ:

كثير من الباحثين الإسلاميين يقررون أن النبي ﷺ بهاتين العمليتين اللتين جاء ذكرهما في القرآن الكريم اعتمدها قاعدة نقدية ووحدات تعامل، وقد تعامل المسلمون بهما أيام الرسول ﷺ فذلك إقرار واعتماد. سك النقود في الدولة الإسلامية:

أول من سك نقوداً على شكلها الرومي "الدينار" والفارسي "الدرهم" وبأوزانها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إنما زاد عليها (بسم الله).

وأول من سك نقوداً إسلامية بشكل نقش إسلامي وبأوزان عمر بن الخطاب هو عبد الملك بن مروان سنة ٧٥ ـ٧٧ هـ.

كانت ١٠ دراهم تزن ٧ أوزان من الذهب، أي الدرهم يساوي ١٠/٧ من الدينار وزناً وهذا الدرهم الشرعي.

نحن جيل خمسينيات القرن الماضي ـ طلاب الوحدة العربية ـ كانت جداتنا وأمهاتنا يتباهين أن مهرهن كان ٣٠ أو ١٠٠ ليرة "عصملية" أي الدينار الذهبي الذي كانت تتعامل به الدولة الإسلامية منذ ولادتها وحتى آخر الخلافة العثمانية ١٩٢٤ فكنا تحت سيطرتها وللآن من يريد التعفف مهراً لابنته يقول المقام دينار ذهب.

الحكم الشرعي للذهب والفضة:

حددت الشريعة أحكاماً تتعلق بالنقد بقاعدة أساسية للاقتصاد الإسلامي المتميز عن الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على كنز المال واستثمار المال بالمال وهو الربا.

حينما خرج النقد عن مساره تقييماً للحاجات ونائباً عن السلعة وأخذ خطأً ثالثاً بكنز المال ورابعاً استثماره بالربا، جاء الإسلام وأعاد النقد لوظيفته وبقاعدة شرعية تعتمد على:

عدم كنز المال وتحريمه. تحريم الربا. الزكاة.

الكنز: جمع النقد بعضه فوق بعض لغير حاجة أي تعطيل للاستثمار ولو كان سبائك. الاحتكار: جمع الحاجات والبضائع لاستغلالها وحجبها ورفع ثمنها.

الفرق بين كنز المال والادخار:

الكنز معروف من اسمه، أما الادخار: فهو جمع المال لحاجة كالزواج أو التعليم أو لإنشاء تجارة أو بناء معقولان بسيطان لعيش كريم فهو جائز، والجامع لغير المال ـ أي النقد ـ فهو محتكر.

يتسم النقد بشرعية ما يلي وهو الدينار والدرهم:

حددت زكاة النقود بـ ربع العشر ونصابها ٢٠ ديناراً ذهباً أو ٢٠٠ درهم أو ٨٥ غراماً ذهباً خالصاً أو قيمتها من أي عملة ورقية وحددت الدية بالنفس المؤمنة بألف دينار أو اثني عشر ألف فضة أو مائة من الإبل.

والمقدار التي تقطع بها يد السارق ربع دينار فصاعداً من الذهب أو ثلاثة دراهم، والرسول صلى الله عليه وسلم قطع يد سارق في مجن ثمنه ثلاثة دراهم.

النقد الورقي:

لا قيمة ذاتية حقيقية له، فبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الدول الأوروبية تطبع نقداً ورقياً لتغطية اقتصادها وبعد سنة ١٩٦٠ كذلك أمريكا أصبحت تطبع نقودها الورقية دون تغطية ذهبية، إنما بقوة اقتصادها وسيادتها على العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، والآن نرى اضطراب الدولار لوجود مؤسسات وهمية مثل الهندسة المالية وتجارة المشتقات وشركات ومؤسسات مالية قيمة موجوداتها الفعلية إذا ما قورنت بأرقامها الدفترية لا قيمة لها، أي أنهم يتاجرون ويبيعون ما لا يملكون.

الاقتصاد الورقي:

مثل مؤسسات مالية (وول ستريت) والبورصات الأخرى أصبحت المحرك للاقتصاد والعكس هو الصحيح فمؤسسات المال والأعمال هي التي تحرك أسواق المال والبورصات، أدى ذلك إلى حتمية انهيار القطاع المالي وفقدان السيولة وكثرة المستحقات في البنوك وتعطلها عن المنح لتحريك الاقتصاد الذي أعقبه انفراط عقود الأنظمة المالية وقطاع العقار فحدثت هزات عنيفة على مستوى اقتصاديات العالم. اقتصاد بأرقام خادعة بِنيتها الأرضية ضعيفة ككرة القدم يلعب بها اللاعبون.

آليات الاقتصاد الإسلامي:

تحريم كنز المال: الاختلاف الفقهي إذا زكي المال فكنزه ليس بحرام، والرأي الآخر كنز المال حرام سواء زكي أو لم يزك لأنه تعطيل للاستثمار والاقتصاد ولو أكلته الزكاة.

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) [التوبة: ٣٤].. وقال ﷺ (تباً للذهب والفضة) قالوا يا رسول الله، فأي المال نكنز؟ قال (قلباً شاكراً، ولساناً ذاكراً، وزوجة صالحة).

تحريم الربا: بالربا يحتكرون التصنيع والاستيراد والمزارع وغيره، البنك يقرض دون إذن أصحاب الودائع، شخص ينشئ مصنعاً من أموال البنوك + فوائدها + أرباحه، ثم يسدد البنك من أموال الشعب الذين يتحملون فوارق الأسعار.

الزكاة: إذا جبتها الدولة فاقت ميزانيتها ولكن دولنا تعشق أنظمة الكفر والاستعمار وترفض نظام خالق الكون والإنسان والحياة.

أما الاقتصاد الرأسمالي فيقوم على ١ـ كنز المال. ٢ـ الربا، تأخر المسلمين لم يكن بسبب دينهم بل بسبب انصرافهم عن تعاليمه، فأين الدولة التي نهضت وأصبحت كفرنسا أو بريطانيا ؟ فهذه تركيا وإيران والباكستان وأندونيسيا أخذوا بالعلمانية منذ مطلع القرن العشرين، ومصر منذ غزو نابليون لها سنة ١٧٩٨.

مراحل نظام النقد في العالم الحديث:

هو نظام القاعدة الذهبية بدأ رسمياً بشكل دولي من أوائل القرن التاسع عشر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، إذ إنه نظام يكفل التداول الحر بقطع مسكوكاته الذهبية فيؤمن حرية تبديل وتصدير، واستيراد بهذا المعدن الأصفر دون قيد أو شرط، وكان نظام النقد الداخلي والدولي للفترة المذكورة أعلاه.

ما ركائزه:

مثلاً ينص القانون البريطاني على أن وحدة النقد أي الجنيه الإسترليني: يساوي غرامين من الذهب الصافي، والفرنك الفرنسي يساوي غراماً واحداً من الذهب الصافي، أي وحدة النقد تساوي كذا غرام ذهباً صافياً.

إذن البنك المركزي للدولة يقدم الذهب مقابل الورق لكل من يطلبه، الفرد الذي يريد تبديل الورق بالذهب له الحق والبنك المركزي جاهز لهذا الطلب.

البنك المركزي لا يصدر ورقاً نقدياً للتداول أي سيولة نقدية في البلد بين أيدي الناس بقدر ما يقابلها من الذهب في البنك المركزي، لئلا يحدث اضطراب أو تضخم كاذب.

إذا زادت كمية النقد المتداولة عن حاجة النشاط الاقتصادي فهذا يضعف من قيمة النقد ويضعف ثقة الجمهور بالنقد، إلا إذا كانت العملة الورقية مغطاة بالذهب لدى البنك المركزي فيبقى التوازن حاصلاً ولا يؤدي إلى إفلاس النظام النقدي برمته، فنظام النقد الذهبي يحفظ ميزان المدفوعات.

جاءت هيمنة الدولار من هيمنة أمريكا على العالم:

بعد الحرب العالمية الثانية واتفاقيات بريتون وودز سنة ١٩٤٤ وبعد أن أفرزت أمريكا:

صندوق النقد الدولي.

البنك الدولي.

هيئة الأمم المتحدة.

مجلس الأمن الدولي.

اتفاقية التجارة العالمية (الجات) وبعد أن انخفض رصيد الدولار بالذهب من ١٠٠% - ٢٠ % واستمر ذلك حتى سنة ١٩٦٨ ثم أصدر نيكسون - رئيس الولايات المتحدة قراره في ١٩٧١/٨/١٥ الفاشي بإلغاء تبديل الدولار بالذهب وأصبح له مرحلة جديدة وأبعد الذهب عن الساحة المالية والاقتصاد، وأصبح الدولار هو قاعدة النقد العالمي والعملات الأخرى تقيم على أساسه، جاء ذلك من منطلق قوة السياسة الأمريكية وهيمنتها على العالم وتحيز صندوق النقد الدولي لأمريكا ودولارها.

هل المستقبل لأمريكا ودولارها أم للإسلام وديناره الذهبي:

الخطر المبدئي (الأيديولوجي) على أمريكا والغرب مصدره الإسلام، ففي كل شهر يدخل الإسلام ألفٌ أمريكي وغربي دون أن يكون له دولة تتبناه وتحمله رسالة مبدئية للعالم، ولم يعد الغرب الآن يحسب حساباً للشيوعية رغم قوة روسيا لأن مبدأها أقل بينما الإسلام في صعود، والمسلمون يعودون إلى الإسلام بشكل تصاعدي يرعب دول الغرب، ولا بد للإسلام وذهبه الأسود والأصفر وديناره الذهبي أن يسيطر على العالم.

الجزء السادس عشر (٢)

هل النقد غاية أم وسيلة إلى غاية..؟

في النظام الرأسمالي الذي يتميز بالمادية والنفعية والاستغلال والاستعمار وفصل الدين عن الحياة وانقطاع صلته بالله، فينظر للأرض فقط ويمثل فلسفة الحرية المطلقة في التملك والعمل حتى لو كان مواخير وبارات وتجار نساء.. مذهب فردي يقدس الدوافع الذاتية والفجور والعري وحرية الاعتقاد ومحاربة الإسلام بيافطة الإرهاب مبدأ أناني يؤمن بحرية التملك.. والاستغلال.. والاستهلاك.. وحكم الشعب للشعب ولو خالف شرع الله، ويؤمن بكنز المال واستثمار المال بالمال وهو الربا.

فالنقد لديه غاية:

أما المبدأ الإسلامي والاقتصاد جزء منه، ينبثق من العقيدة الإسلامية المأخوذة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، يحرم كنز المال ويحرم الربا ولديه الزكاة على مدار الحول وإن جبتها الدولة فاقت ميزانيتها الوضعية، برسومها وضرائبها المباشرة وغير المباشرة، وينظر حامل المبدأ الإسلامي إلى السماء قبل النظر للأرض فيمزج المادة بالروح، وحافز الربح ليس الأساس وتركيزه بإيصال الثروة للجميع بالزكاة والخراج والإرث والوصية ونظام الوقف.

فالنقد لديه وسيلة إلى غاية:

وتبقى وظيفة نائباً عن السلعة ومقيماً للأموال والجهود، وكما قال مولانا محمد علي في كتابه.. الإسلام والنظام الجديد صفحة١٥٤ " للإسلام ماض كلل بالنجاح في جمع كلمة الشعوب المتباينة على بساط المساواة في الحقوق والواجبات".

صدق النظام والتشريع يأتي من صدق مشرعه:

النظام الرأسمالي واقتصاده جزء منه ومنبثق عنه ومشرعه مخلوق عاجز ناقص محتاج ذو رغبة وهوى وأنانية.

النظام الإسلامي واقتصاده جزء منه مشرعه رب العزة الله الصمد خالق الكون والإنسان والحياة والخالق أدرى بما خلق.

وظيفة النقود بشكل عام:

قال تعالى في كتابه العزيز: (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ **) [يوسف: ٢٠]. أي باعوا سيدنا يوسف عليه السلام بثمن رخيص منقوص، والدراهم هي العملة الفضية وكانت هذه الدراهم معروفة أيام الرسول ﷺ.**

وهذه الآية توضح وظيفتي النقد الأساسيتين.. وسيط للتبادل ومقياس للقيم، وقال تعالى: (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ **) [آل عمران: ٧٥]، والدينار هو العملة الذهبية التي كانت معروفة وكلاهما مقياس.. الأول مقياس للأوزان للقيم الكبيرة، أما الثاني فوحدة نقدية لقياس القيم.**

وكلمة من أن تأمنه بدينار.. إشارة إلى أن الدينار مستودع القيمة، فلولا أنه يحفظ القيمة ما أعطي ولا أخذ وديعة على سبيل الأمانة.

النظام النقدي:

ممكن أن يوصف أنه إسلامي وغير إسلامي.

أما النقود: هي كالماء لا لون لها وتحكي كل لون وكالحرف لا معنى له في نفسه ويظهر بالكلمة.

ووصف الإمام الغزالي النقود: (كالمرآة لا لون لها وتحكي كل لون وكالحرف لا معنى له في نفسه وتظهر به المعاني في غيره).

النقود في الإسلام هي الذهبية والفضية:

قـــــــــــــــال تعـــــــــــــــــالى:(
زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَـــبِ وَالْفِضَّـــةِ وَالْخَيْـــلِ الْمُسَـــوَّمَةِوَالْأَنْعَامِ وَالْحَـــرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْـنُ الْمَـآبِ) **[آل عمران: ١٤]،**

ويقول أيضاً الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين "خلقها الله لتداولها الأيدي ويكونان حاكمين بالعدل، عزيزين في أنفسهما، من ملكهما فكأنه ملك كل شيء".

عولجت مسألة أن النقد مستودع للقيمة أو الثروة أو للادخار بآية كنز الذهب والفضة فإن الكنز وعدم الإنفاق كلاهما في النار.

ويقول المقريزي في إغاثة الأمة يكشف الغمة ص ٦٦ و ٧٢ و٧٣ "إن النقود التي تكون أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط، لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا في قديم الأزمان ولا في حديثها نقداً غيرهما".

غش النقود:

إنقاص ما تحويه العملة الذهبية أو الفضية من معدن نفيس ـ دون علم الناس ـ وذلك لزيادة كميتها، جاء في مقدمة ابن خلدون طبعة الشعب القاهرة ص ٢٠١، ٢٠٢ (والنقد الذهبي عند السكة يضاف له من النحاس نسبة ـ ما يسمى حالياً عيار ـ ليبقى ليناً نوعاً ما)، منذ ذلك التاريخ انحرفت القيمة الذاتية للنقود الذهبية عن القيمة الظاهرة المدونة عليها.

هذا الغش ابتزاز للناس وضد إرادتهم خاصة إذا كان ذلك عن طريق السلطة، وهو أبشع من الربا فأضرارها مؤكدة لمن يحتفظون بها ولأصحاب الحقوق الآجلة والبيوع الآجلة ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار، والدليل الفقهي هو بقوله تعالى: (ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ) [الأعراف: ٨٥]، وفسروا الآية بخس المكيال والميزان وقيل غش الدراهم والنقود.

وفي الحديث عن معقل بن يسار رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ما من عبد يسترعيه الله عز وجل رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله تعالى عليه الجنة". وفي رواية مسلم " فلم يحطها بنصحه لم يرح رائحة الجنة".

مشاكل غلاء ورخص العملات والسلع:

التغيير في قيمة العملة زيادة أو نقصاً لا تأثير له على الدين إطلاقاً وكذلك الأجور إذا تبايعا بنوع من العملة ثم غلت أو رخصت وجب رد الدين بنفس عملة العقد.

السبب في ذلك رغبة العلماء والفقهاء في استمرار المعاملات بين الناس على أنها مستقرة ومتعارف عليها وإلا أدى ذلك إلى نقص الحقوق واضطراب المعاملات وشيوع الفساد، وإن حصل تغيير السعر زيادة أو نقصاً من قبل السلطة المصدرة للعملة وجب على المتعاملين الوفاء بها، ترتفع العملة وتنخفض أسعار السلع وكذلك العكس.

العملة الذهبية:

في حالة غلاء العملة بسبب انخفاض أسعار السلع في الأسواق يشترى ما يريد بسبب تنافس الأسواق أو يذهب للبنك المركزي فيحول إلى عملات، وفي حالة رخص العملة لارتفاع أسعار السلع يصهره نقده إلى معادن نفيسة يستفاد من قيمتها السلعية في الأسواق، وما حل بالدينار العراقي والليرة اللبنانية أكبر شاهد على تحطم العملة الورقية.

إذا أبطلت السلطة العملة الذهبية التعامل بها:

رأي الشافعي رضي الله عنه: "ومن سلف فلوساً أو دراهم أو باع بها ثم أبطلها السلطان فليس له إلا مثل فلوسه أو دراهمه التي سلف أو باع بها".

رأي بن رشد: "إذا أبطل السلطان المكاييل أو الموازين بأصغر أو أنقص أو أوفى ووقعت معاملة بين اثنين بالمكيال أو الميزان الأول فلا يصح لأحد أن يتمسك بالمكيال أو الميزان وهو العملة الأخيرة وهذه ميزة واضحة لوظيفة النقود كمقياس للقيم".

سعر الصرف:

في حالة تطبيق قاعدة نظام الذهب لا يصدر عملة ورقية إلا بقدر ما هو مغطى ذهباً يقابلها، يطلق للناس البيع والشراء للنقد والعملات الأجنبية دون قيود ويكون سعر الصرف متزناً جداً بحدود واحد بالمئة فالعملات المعدنية نفيسة ذات قيمة ذاتية وحيث توافرت حرية حركة العملة المسكوكة من الدولة والعملات الأخرى خروجاً ودخولاً، وحرية تحويل المعدن النفيس من العملة إلى السلعة وبالعكس، فغلاء ورخص العملات لن يسبب إزعاجاً في غالب الأمر لعامة الناس،

وقد أباح الإسلام التبادل بغير الذهب والفضة كالأموال العينية والعملة الورقية خاصة إذا كانت نائبة عن مقدار معين من الذهب أو الفضة فلا ضير، ويبقى في الإسلام اعتبار الذهب والفضة وحدهما المقياس الأساسي.

الدينار الإسلامي:

هناك دول يعتمد اقتصادها على الذهب.. مثل روسيا والصين وأندونيسيا وأوزبكستان والبرازيل وجنوب أفريقيا وهي دول منتجة للذهب.. ويقال إن في السعودية جبالاً من الذهب. لم تستثمر بعد!! وقدر علماء الإسلام الدينار الإسلامي بـ ٤.¼ غراماً ذهباً ونصاب الزكاة عشرون ديناراً أو قيمة ٨٥ غراماً ذهباً بأي عملة كانت.

الدينار الإسلامي الذهبي يحدث توازناً بين سعره الرسمي والتجاري ويثبت أسعار المواد والحاجات والجهود بقيمته الذاتية.. لا بقرار سياسي أو بقرار من صندوق النقد الدولي، الذي تسيطر عليه أمريكا لخدمة أغراضها وتقييم اختلال ميزان المدفوعات للدول.

تم إطلاق الدينار الإسلامي والدرهم الفضي عام ١٩٩٢ وكان ذلك في أوسلو في ١٩٩٢/٩/١٣، وهي الذكرى الخامسة بعد خمسمائة سنة من سقوط غرناطة سنة ١٤٩٢م.

بنك دبي الإسلامي أصدر فئة دينار واحد زنته ٤.¼ غراماً ذهباً عيار ٢٢ قيراطاً وفئة دينارين وزنها ٨,٥ غراماً ذهباً وقطعة خمسة دراهم زنتها ١٥ غراماً من الفضة الخالصة وعمل البنك إيداعاً وصرفاً بهذه الفئات، ولكن لم يبلغ الأمر لتتبناه دولة كبيرة كالسعودية والخليج عامة معياراً ومهيمناً وتسعيراً لذهبهم الأسود ولينافس الدولار واليورو وينزلهما عن عرشهما.

وبنك التنمية الإسلامي مصنف من ١٩٨٢ من قبل صندوق النقد الدولي كقابض لحقوق السحب الخاصة، ووحدة السحب الخاصة المربوطة بالذهب في الصندوق تساوي في القيمة وحدة الحساب في بنك التنمية الإسلامية المسماة الدينار الإسلامي.. وللآن لم نتبناه نقداً مهيمناً.

الدينار الإسلامي بحاجة لدولة إسلامية ذات سيادة ذاتية لها وزن عالمي تتبناه، ولكن الشعوب يئست من الحكام، فلا حياة لمن تنادي.

فها هو زعيم بإسرائيل يقول: القدس عاصمة أبدية لإسرائيل وسنهدم المسجد الأقصى فتأخذوا حجارته وتبنوها في مكة المكرمة.. لا حاكم بطل من دولة إسلامية كبيرة يقول له: أغلق فاك أيها الخنزير النتن.. المسجد الأقصى داخل في عقيدتنا سنقتلكم من وراء الحجر والشجر ولن تكون إسرائيل ولو على كيلو متر مربع واحد بإذن الله. وللأسف كلمة بطل تطلق حالياً على الممثل ولاعب كرة القدم لا على خالد بن الوليد وصلاح الدين.

النقود الإلزامية المتداولة حالياً:

الدولار متداول في شتى أقطار العالم، قوته من هيمنة أمريكا، ليس له قيمة ذاتية ثابتة بالنسبة للذهب والفضة لكنه أمر واقع، وخرج عن المألوف حسب أساسيات الاقتصاد النقدي وأمريكا تسيره حسب مصالحها وكذلك العملات الأخرى هي مقياس المنفعة إلتي اعتاد الناس عليها واستعملوها مقياساً وتسعيراً وصرافة.

ومن أشد وسائل الغرابة أن يكون الدولار مقياس التبادل لسلعنا وبترولنا ـ الذي خصنا الله به كمسلمين ـ ومنافعنا ونقدنا مرتبطاً بنقد أمريكا ليمكنها من بسط نفوذها علينا وفرض إرادتها هي وابنتها الفاجرة العاهرة المسماة إسرائيل.. وخسر معهم العرب أكثر من تريليون دولار ونستثمر لديهم أكثر من تريليوني دولار.. يا للعجب!!.الله يحرم على المسلمين أن يضعوا أموالهم عند غير المسلمين:

قال تعالى: (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا) [النساء: ١٤١]، وقال أيضاً:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) [المائدة: ٥١]، الآيتان تفسران منطوق العنوان، أي ملة الكفر واحدة وهي المسيحية المتصهينة حالياً وحربها الصليبية على الإسلام بيافطة الإرهاب.

لمصادر:

١) مولانا محمد علي - الإسلام والنظام الجديد ص ٤٥١.

٢) إعانة الأمة بكشف الغمة ص ٦٦+٧٢+٧٣.

٣) مقدمة ابن خلدون طبعة الشعب بالقاهرة ص ٢٠١ +٢٠٢ .

الجزء السابع عشر

لماذا حجب الله نصره عن المسلمين

حجب الله عن الصحابة والرسول ﷺ النصر في آخر معركة أحد حينما خالف الرماة الأمر فنزل معظمهم من على الجبل لأخذ الغنائم كغيرهم فاحتل الجبل وانقلبت المعركة من نصر إلى هزيمة، وكذلك في بداية معركة حنين معتزين بالكثرة قال تعالى: (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْعَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) [التوبة: ٢٥].

حين أعجب المسلمون بكثرة عددهم فقالوا لن نغلب اليوم من قلة وكانوا اثني عشر ألفاً، وأعداؤهم أربعة آلاف، فلم تنفعهم الكثرة ولم تدفع عنهم شيئاً.

يقول الطبري في التفسير: يخبرهم تبارك وتعالى أن النصر بيده ومن عنده وليس بكثرة العدد، وأنه ينصر القليل على الكثير إن شاء الله.

قيل للبراء بن عازب.. أفررتم عن رسول الله ﷺ يوم حنين؟ فقال البراء: أشهد أن رسول الله لم يفر ولقد رأيته على بغلته البيضاء وأبو سفيان أخذ بلجامها يقودها.. فلما غشيه المشركون نزل فجعل يقول: أنا النبي لا كذب أن ابن عبد المطلب.

بسبب معصية واحدة حجب الله النصر فكيف والمعاصي ترتكب في بلاد المسلمين منها:

١- الكفر ودور اللهو الفجور ومصانع الخمور والبارات والفنادق والمطاعم التي تقدم الخمر.

٢- العري واللواط والسحاق والزنا بموافقة الطرفين.

٣- الخروج من الملة والارتداد عن الإسلام للعلمانية المتنكرة للدين والديانات الأخرى والماسونية وأن الدين مكانه المسجد فقط، ومن يبدل دينه مباح ولا يقتل إن لم يرجع.

٤- حرية الرأي، يستهزئون بالرسول عليه الصلاة والسلام وحكام المسلمين يسكتون ولا يطردون السفراء ويقاطعون دولة الكفر اقتصادياً بعدم استيراد بضائعها وعدم تزويدهم بالبترول والغاز، والى متى لا يكون لنا قرار باستخدام هذا السلاح.

٥- حرية الاستثمار بالبارات والقمار ولحم الخنزير والمتاجرة بالنساء.

٦- المجتمع الدولي وحقوق الإنسان والعولمة والديمقراطية والأمم المتحدة ومجلس الأمن وأن العالم أصبح قرية صغيرة والاحتكام إلى دساتيرهم وليس لكتاب الله وسنة رسوله وعصر الحروب قد ولى فألغينا الجهاد من دساتيرنا باعتبار أنه إرهاب والسلام إستراتيجي مع إسرائيل وأميركا تضغط على إسرائيل وكأن الأرض المتنازع عليها بأميركا وليست بين ظهرانينا ونحيط بها كإحاطة السوار بالمعصم.

هناك كلب كبير مسعور بذنب طويل مسموم:

هاج الكلب الكبير المسعور وأصبح يعض من يعترضه ومن لا يعترضه فأرعب البلاد والعباد، فمنهم من أخذ يلقمه من زاده الدسم بيده ليرضي عنه ولئلا يفترسه ومنهم من هرب واختبأ ثم ظهر فحرك له ذنبه المسموم فخدره، وهناك كلاب أخرى أقل شأناً منه تبعته وخافت منه فإن عض واغتنم وسيطر عضت معه وإن ترنح فرحت به وقالت له ألم ننصحك، أميركا وإسرائيل والغرب والمجتمع الدولي يكيدون للإسلام لأنه المبدأ الذي يسود العالم بعقيدته القرآنية الربانية التي تحاكي الفطرة والتي لها تصور كامل عن الكون والإنسان والحياة وما قبلها وما بعدها تنظر للسماء قبل الأرض وتمزج المادة بالروح، وتطبق شرع خالق الخلق الذي يؤدي إلى الجنة ومقياس السعادة رضوانه تعالى، ويصلح هذا المبدأ لكل زمان ومكان لا يوازيه أي دين لأنه خاتم الأديان ورسوله آخر المرسلين رحمة للعالمين.

لذا في كل يوم يدخل أناس في الإسلام دون أن يكون لهم علم وصولجان ودون أن تتبناه أي دولة لذا جميع العالم يحارب الإسلام.

عصر القصعة والموالاة:

الكل منا يعرف مفاد حديث القصعة، إننا كثر ولكن نحب الدنيا ونكره الموت فهذا عالمنا الآن والكل منا يعرف معاداة اليهود والنصارى لبعضهم البعض وكل منهما يخطئ الآخر ويكيد له ويحاربه ويزدريه إلا منذ مطلع القرن العشرين فتصادقوا وهيمنت (المسيحية المتصهينة) وأوضح الله هذا الوضع وحالنا الذي نحن عليه بالآية الكريمة التي تتحدث عن المستقبل، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ **) [المائدة: ٥١].. والآية صريحة وواضحة جداً.**

أسطول الحرية التركي:

من غير المستغرب فعلة إسرائيل بالأسطول التركي لأنها في كل يوم تقوم بالقتل والاعتقال والاعتداء مستهينة بالعرب والمسلمين وتعرف أنهم لا يصدر عنهم غير الاحتجاجات الشعبية وحرق الأعلام وإنهم يشكوها إلى الأمم المتحدة والدتها ـ الكلب المسعور ـ وان يحتج عليها المجتمع الدولي الذي يحتضنها ويكيد للإسلام والمسلمين كل ذلك اختبار عما يصدر من العرب والمسلمين إذا اقترفت هدم المسجد الأقصى. الذي صدر عن تركيا أفضل بكثير مما صدر عن غيرها، ولكن كل ذلك لا يرقى لفعلتها إنما هي "زوبعة في فنجان".

ماذا كان يجب أن يتم:

١. أن يتصرف العرب والمسلمون بقطع أي علاقات مع إسرائيل وإغلاق سفاراتها وطرد سفرائها، وإعادة الجهاد إلى دساتيرها وتفعيله ليعلم يهود الصعاليك أننا نفعل ما لم نقل.

٢. على دولة مصر أن تفتح المعبر مع غزة وتعتبرها جزءاً منها كما مضى وتدخل بفرقتين مطوقة المعابر السبعة التي تغلقها إسرائيل بوجه غزة لا أن تقبل دوراً أقل من دولة البحرين البعيدة عن إسرائيل، مصر ٩٠ مليوناً رجالها أبطال أشداء هزموا بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في بورسعيد ١٩٥٦ وعبروا القناة وحطموا خط بارليف، إلا أن السادات خاف أن تزعل أميركا فقلب النصر إلى هزيمة وجعلها عملية تحريك لا تحرير وعملية حدود لا عملية وجود بحرب ١٩٧٣.

٣. أين حزب الله بصواريخه الأربعين ألفاً وانتصاره في ٢٠٠٦ ونتائجه إن الطائرات لا تحتل ومقتل إسرائيل الصاروخ والحرب البرية وحرب العصابات وإطالة القتال وضرب إسرائيل على أرض فلسطين المغتصبة لا القتال في أراضينا وأين سوريا التي تملك صواريخ أكثر من حزب الله والتي أسقطت طائرات إسرائيل بحرب رمضان ١٩٧٣ وكادت أن تصل طبريا ولكن قلب النصر لهزيمة واحتل الجولان.

٤. أين أحمد نجاد الذي يريد أن يمحو إسرائيل من الخارطة: لماذا لم يرسل لحليفته سوريا فرقة مؤللة ترابط على حدود سوريا مع إسرائيل؟!

٥. كان على تركيا أن ترسل فرقة من جيشها ترابط على حدود إسرائيل مع سوريا أين محمد الفاتح أين سليمان القانوني الذي هزم أوروبا مجتمعة ثلاث مرات، ألم تكن دولة الخلافة العثمانية أعظم دولة عرفتها البشرية حكمت خمسة قرون وفي ١٥٢٥ لم تجد فرنسا دولة عادلة غير السلطة العثمانية لتحرير أسر مليكها وحررته، وفي عهد سليم الثالث كانت تدفع الولايات المتحدة لوالي الجزائر ضريبة سنوية قيمتها ٦٤٢ ألف دولار ذهبا وسنة ١٧٩٥ ولتمرير سفنها بأمان تدفع سنوياً اثني عشر ألف ليرة عصملية.

٦. كان على السعودية أن ترسل للأردن فرقتين من أبناء الصحابة والخلفاء الراشدين يرابطون مع الجيش الصفوي الهاشمي أمهر وأشجع جيش عربي في حرب المشاة والمدفعية والدبابات لا يخشى في الله لومة لائم رابح في الحالتين فإما حياة تسر الصديق وإما استشهاد في سبيل الله والجنة، وان شاء الله مقتل يهود على يديه، ألم يمرغ جبهة إسرائيل في الوحل ويدوس على رقاب جنودها في معركة الكرامة أيام عنفوان إسرائيل؟! أين الطيارون الذين كانوا يقصفون الحوثيين والقاعدة باليمن فنحن أولى بهم؟!.

٧. ما هو الحل وما هو مقتل أعدائنا؟

١. أن تقطع ذنب الكلب ويبقى الكلب المسعور بدون ذنب على قيد الحياة.. إذ يقول عنترة بن شداد:

وإني لأضرب الجبان ضربة لها قلب الشجاع فأقتله مع الجبان ينخلع

٢. يقول الشاعر:

لا تقطعن ذنب الأفعى وترسلها إن كنت شهما فأتبع رأسها الذنب

تستطيع السعودية ودول الخليج أن تسمم جميع الكلاب المسعورة وطبعاً بخطة ذاتية إسلامية إرضاء لله ولرسوله بما منحهم الله وجعله تحت أقدامهم وهو لهم وللمسلمين عامة من الذهب الأسود والأصفر، فيضربون الكلب الكبير المسعور فيموت هو وذنبه ولا يخشون إلا الله.

العالم ينتظر ميلاد دولة جديدة فكونوا هم:

أ- العودة إلى نظام النقد الذهبي.

ب- إصدار الدينار الذهبي الإسلامي.

ج- يكون هذا الدينار هو المقياس بدلاً من الدولار وينزله عن هيمنته وعرشه ويعلو فوقه لأن الدولار أصبح ورقياً لا قيمة له.

د- قطع البترول تدريجياً عن أميركا والغرب والاستيلاء عليه ضخاً ونقلاً وتكريراً وسيطرةً وتبادلاً، فهذا هو الضرب على رأس الكلب فيموت مع ذنبه.

ظاهرة شعبية إيجابية:

اقتنعت الشعوب أن لا سبيل إلا بالجهاد وطلب النصر من الله وأن القضية الفلسطينية يجب أن تعود إلى إسلاميتها بعد أن تقزمت من إسلامية لعربية لفلسطينية لمدريد لأريحا أو لأوسلو للاعتراف بإسرائيل للمفاوضات ثم غير المباشرة، فإذا ما أعلنت دولة الجهاد من الدول المحيطة بإسرائيل سيأتيها المجاهدون من جميع الولايات المتحدة وقلب لندن وباريس والغرب ومن العالم أجمع.

أميركا والغرب ليس لديهم قيم:

أميركا حينما احتلت العراق باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان وليكون العرق نموذجاً يحتذى.. فكان نموذجها تخريب العراق وإعادته للوراء خمسة عقود ونهب بتروله واغتصاب النساء والرجال وما سجن أبو غريب ببعيد ومحاربة الإسلام باسم الإرهاب، وللآن لا تزال تتمرغ بحفرة امتصاصية والمقاومة الإسلامية الشريفة ستنتصر عليها بإذن الله وستخرج أمريكا ذليلة إن شاء الله.

أليست ٣٠ دولة على رأسهم أمريكا يحاربون دولة واحدة وما هدم السجون على المساجين بالمدفعية والطائرات وغوانتينامو ليس ببعيد.. فأين قيم وحضارة الغرب ؟ وستنتصر المقاومة الإسلامية على حلف الأطلسي إن شاء الله في أفغانستان التي استرجعت وسيطرت على ٧٥% من مساحة أفغانستان.

هؤلاء يبارزون الله ويمزقون المصحف ويتحدون الله، ومن تحدى الله قصمه الله(وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ) **[الأنفال: ٦٠]، جاءت كلمة قوة نكرة لتشمل جميع أنواع القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها وكل ما يخيف العدو.**

في معركة بدر لم يكن للمسلمين استعداد تام فنبهوا بهذه الآية الكريمة بأن النصر من غير استعداد لا يأتي في كل زمان.. فكيف لا تطمع أمريكا والغرب وإسرائيل فينا ولا يرون عندنا معامل الأسلحة والذخيرة ونحن نشتريها منهم، فلا بد من تعاليم الإسلام إذا ما أردنا حياة الأنفة والعزة والكرامة.

مفهوم القوة بأوسع معانيها:

قوة القلم أو القرار السياسي تأمر، قوة العلم تسود، قوة المال تبعد شبح الفقر، قوة السلاح ترهب، كن قوياً بإرادتك، قوياً بدينك، رئيس دائرة يرتاد المسجد ونظيف وإداري حصيف وعادل وصاحب قرار يقنع غيره بالمبدأ الذي يحمله.

المسلمون يعانون لأنهم ضعفاء متفرقون متنازعون يرون أعداءهم كباراً لأنهم صغار عشقوا الكرسي والقطرية وحب الدنيا، مستحيل أن ينتصر على المسلمين في الحرب إن كانوا مؤمنين وهذا قول ملك فرنسا:

تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً وإذا افترقن تكسرت آحادا

ما لم تكن متفوقاً في دينك في حضارتك لا يحترم دينك، كانت حروبنا مع الكفار نزهة وكنا رقماً صعباً عندما طبقنا الإسلام ورقماً سهلاً لما طبقنا دساتير الغرب.

حق الإسلام والسلطان:

أخوان توأمان لا يصلح أحدهما بدون الآخر، فالإسلام أس ومن لا أس له ينهدم، والسلطان حارس ومن لا حارس له يضيع.

وعن أم سلمة أنها قالت لمن كان عندها: كيف أنتم إذا كان داعيان؟ داع إلى كتاب الله وداع إلى سلطان الله؟ فقالوا: نجيب الداعي إلى كتاب الله، فقالت: بل أجيبوا الداعي إلى سلطان الله، فإن كتاب الله مع سلطانه الذي يقيم وينفذ أحكام الشرع.

الجزء الثامن عشر

الطالبان في أفغانستان يحاربون ٣٤ دولة على رأسهم أميركا.. والعرب قادرون على محاربة العالم أجمع.

العرب إذا أعادوا الجهاد إلى دساتيرهم وفعلوه وآمنوا بأن النصر من عند الله، وتبنوا العقيدة والمبدأ الإسلامي المنبثق من كتابه تعالى خالق العقول التي تسن القوانين الوضعية، فهم أبناء الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين وفتوحاتهم التي وصلت الهند والصين والأندلس وبلاط الشهداء لقادرون على محاربة العالم. فما الذي يمنعنا أن نتذكر قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فإن ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله).

لا عروبة بغير إسلام ولا نقبل أن نتطاحن فيما بيننا بحروب تافهة كحرب داحس والغبراء.

القرآن الكريم منهج وبينة ونص وكون ناطق:

المنهج دستور الله المؤدي إلى جنته، والبينة معجزة القرآن الحية الدائمة المتحدية إلى يوم الدين وهو بين أيدينا، والنص كلام الله، والدين الإسلامي منه الدولة ويصلح لكل زمان ومكان وعقيدتنا الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقضاء والقدر خيرهما وشرهما من الله تعالى.

وجاء في الأثر: (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به) وورد أيضاً: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون عقله الذي يعقل به) فالمسلم يمزج المادة بالروح ولديه وازع قبل أي رادع وأن الكون والإنسان والحياة خلقهما الله ويربط الحياة بما قبلها وبما بعدها وعقليته تفكر على أساس الإسلام ونفسيته إسلامية فيفهم الإسلام فهماً صحيحاً فيستولي على الحياة الدنيا بحقها وينال الآخرة بالسعي إليها، ولا يخرج عن تطبيق شرع الله متمثلاً بالآية التي توضح وعد الله: (أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ۚ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) [النور: ٥٥].

وقال تعالى: (لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [الأنبياء: ١٠].

(حم (1) تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (2) كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ(3)) [فُصِّلَت: ١ - ٣].

(إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) [الزُّخرُف: ٣].

(وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ۙ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْوَأَصْلَحَ بَالَهُمْ) [محمد: ٢].

(يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْمِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَمَرْضَاتِي ۚ تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَالسَّبِيلِ) [الممتحنة: ١].

هذا غيض من فيض بما أعز الله العرب فليعرضوا أنفسهم على القرآن أفراداً وتنظيمات وحكومات وزعامات ويعتمدوا على الله ويعادوا من عاداهم الله.

يجب ألا تنسى الحروب الصليبية المستمرة:

سنة ١٠٩٥ أثار البابا أوربان موضوع تخليص قبر المسيح وتطهير القدس، جاء الصليبيون في حملتهم الثانية وضعوا على أكتافهم وصدورهم وظهورهم الصليب وهم الذين سموا أنفسهم بهذا الاسم ونحن نسميهم الفرنج أو العلوج ـ فمروا في معرة النعمان ـ موطن أبي العلاء المعري ـ من قرى حلب وأجبروا سكانها على الاستسلام، خرج أعيان البلدة وفاوضوهم وأخذوا منهم عهوداً موثقة بالمحافظة على الأهالي والأموال والأعراض، ولكن لما دخلوا المعرة قتلوا ونهبوا وحرقوا، كما فعلت أمريكا في أفغانستان والعراق ـ وقدر أحد مؤرخي الفرنجة إن عدد القتلى من الرجال والنساء والأطفال مائة ألف، هذه حضارتهم..

كيف سقطت القدس:

سقطت سنة ١٠٩٩ ولجأ السكان إلى قائد الحملة (تنكرد) طلبوا منه الأمان وأعطاهم العهود والمواثيق وأعطاهم رايته فأمرهم أن يرفعوها على المسجد الأقصى ويمكثوا فيه ولهم الأمان، ولكن عندما دخلوا المدينة قتل الفرسان كل من وجد في الشارع وهرب الناس إلى المسجد الأقصى فدخلوا المسجد وراءهم وقتلوا سبعين ألفاً في المسجد فقط من الرجال والشيوخ والنساء والأطفال وامتلأت الشوارع بالقتلى وسالت الدماء كالأنهار، هكذا هو الغرب (أليس هذا هو الإرهاب؟؟).

قال ابن الجوزي في أعمال النهب: (أخذوا من حول الصخرة ٤٢ قنديلاً من فضة زنة كل واحد ٦٠٠ درهم وأخذوا تنوراً من فضة زنته أربعون رطلاً بالشامي، وأخذوا ٢٣ قنديلاً من الذهب ووضعوا فوق الصخرة المشرفة صليباً ضخماً ونواقيس فوق الصخرة والمسجد الأقصى، كما جعلوا في بعض جوانب المسجد إسطبلاً لخيولهم وفي بعضها خمارات، هكذا تفعل الآن أميركا وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل والغرب أجمع بسرقة بترول العراق والدول العربية وتخريب العراق وإشعال الفتنة وانتهاك الأعراض.

فتح القدس وتحريرها من أيدي الصليبيين:

دارت الأيام وعاد الناس للإسلام وجاء عماد الدين زنكي ثم ابنه نور الدين ثم التف الجند حول قائد شاب ملهم اسمه أيوب صلاح الدين الأيوبي انتصر على الصليبيين سنة ٥٨٣ هـ ١١٨٧ م بعد ٩١ عاماً بمعركة فاصلة من معارك الإسلام ـ حطين وحرر القدس في ليلة السابع من رجب ليلة الإسراء والمعراج ثم سار إلى الساحل ليقطع الإمدادات عن الفرنجة.

كيف يتصرف المسلمون بفتوحاتهم وانتصاراتهم:

١- كانت وصايا (أبو بكر الصديق) حين سير الجيوش لفتح أعظم إمبراطوريتين، الفرس والروم (لا تقتلوا شيخاً أو متعبداً أو امرأة أو طفلاً ولا تقطعوا شجرة ولا تذبحوا شاة إلا لأكلها..).

٢- سنة ١٥ هـ حين فتحت القدس على يد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يصل في كنيسة القيامة لئلا تتخذ مسجداً.

٣- كان في القدس مائة ألف من الصليبيين أعطاهم صلاح الدين الأمان وسمح لهم بالخروج في مدة ٤٠ يوماً، بل أرسل مع الراحلين قوات إسلامية تحرسهم حتى يلحقوا لمأمنهم في عكا وصيدا وصور. هكذا الإسلام.

ومن الصور الرائعة أن عدداً كبيراً من النساء اجتمعن يبكين على فقدان أزواجهن وأبنائهن الذين قتلوا أو أسروا في الحرب، فأخرج الأسرى وأطلق سراحهم وبحث عن المفقودين وأعادهم إلى أسرهم واللاتي قتل أزواجهن عوضهم مالاً كثيراً.

وقد ذكر المؤرخون الغربيون أن امرأة جاءت إلى صلاح الدين تشكو فقد ولدها الصغير، فأرسل عدداً من الجند يبحثون عنه حتى وجدوه ورده إلى أمه، ثم أرسلها وولدها بحراسة الجيش حتى لحقت بقومها. هكذا الإسلام..

الإيمان والكفر لا يلتقيان:

كانت عكا تحت إمرة بهاء الدين قراقوش وفي سنة ١١٩١ أرسل صلاح الدين سفينة بالمؤن والسلاح حاصرها ريتشارد ملك إنجلترا بأربعين سفينة، وعندما يئس رجالها البالغ عددهم ٦٥٠ فارساً أغرقوا السفينة وأنفسهم لئلا تقع في أيدي الأعداء، وهذا عمل فدائي استشهادي.

في سنة ١١٩١ استولى ريتشارد قلب الأسد على عكا بعد أن اتفق مع سكانها العرب بإعطائهم العهود على إخلائها من سكانها، إلا أنه ذبح ثلاثة آلاف مسلم على تلة بالطعن والسيف وعلى مرأى من المسلمين.. هكذا يفعل دائما الغرب الكافر بالمسلمين ولا يسمى عمله إرهاباً.

سنة ١٢٨٠ عقد حلف بين الصليبيين والمغول والتتار إلا انه سقط آخر معاقل الصليبية القوية على يد المماليك ودخل المغول والتتار في الإسلام.

الكافر لا عهد ولا مبدأ ولا قيم له:

سقوط غرناطة وسقوط الأندلس ١٤٩٢ ومؤتمر مدريد بعد ٥٠٠ سنة من سقوط الأندلس ومحاكم التفتيش تبطش بالمسلمين. هذا هو الغرب هذا هو الإرهاب قال السكرتير لحلف الناتو (كلاوس): (إن الحلف أقام الإسلام لعدوانه مقام الاتحاد السوفيتي).

ومنذ ٣ عقود بوش الأب والابن نطقوا بملء فيهم أن حربهم مع المسلمين حرب صليبية، خاصة بعد١١/٩/٢٠٠١ بعد سقوط البرجين واحتلال أفغانستان.

يقول سباهيتش: (من جراء عمليات تصفية المسلمين ساد الاعتقاد أن لا يوجد مسلمون ولكن ظهر في بلجراد وحدها ٣٠٠ ألف مسلم بأسماء صليبية ولا يوجد لهم سوى مسجد صغير واحد، ومنذ ١٢ عاماً منذ سنة ١٩٦٧ ونحن نطالب الحكومة بأرض لبناء مسجد آخر لكنها ترفض حتى ترميم المسجد الوحيد في بلجراد.

سماحة الإسلام في تعامله ومعاركه:

في عهد السلطان محمد الثاني بن مراد الثاني العثماني فتحت القسطنطينية في ٢٩/٥/١٤٥٣م وسمي محمد الفاتح حينما دخلها مترجلاً عن فرسه وسجد شاكراً لله.. ثم توجه إلى قبر (أبو أيوب الأنصاري) ومنذ ذلك الوقت أصبحت عاصمة للدولة العثمانية أطلق عليها اسم "إسلام بول" أي دار الإسلام. أعطى حرية كاملة للنصارى في ممارسة عباداتهم وأوكل إليهم الفصل في القضايا الخاصة وأمر بانتخاب بطريك لهم وسمح بعودة اليونان الذين غادروها وأصبحت درة الشرق، هكذا الإسلام..

حقد الغرب الصليبي على الإسلام وكذلك باقي العالم:

يتآمر وجه الأرض ويحتكم العالم إلى منطق القوة وشريعة الغاب ضد المسلمين، الصليبيون والمغول والتتار فشلوا وستفشل أميركا ومن معها لأن ليس لديهم فكر.

اجتاح النمساويون سنة ١٨٩٧ البوسنة ودمروا كل معالمها، وأبيد في الحرب العالمية الثانية مائتا ألف مسلم لا شأن لهم في الحرب، الصرب اغتصبوا ٨١ ألف بوسنية وقتلوا ٤٥ ألف بوسنية بعد اغتصابهن و ١٥ ألف طفل وطفلة من ٦ ـ ١٢ سنة اغتصبن وقتلن. روسيا تضطهد المسلمين في القوقاز والشيشان والقرم وأوزبكستان وترستان وغروزني وأذربيجان شاهد ماثل.

بريطانيا وفرنسا وتقسيم العالم العربي بسايكس بيكو ١٩١٦ وبريطانيا ووعد بلفور ١٩١٧ وغدرها بالشريف حسين بن علي وهدمها الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤ مع اليهودي كمال أتاتورك والجنرال غورو يركل قبر صلاح الدين بدمشق ويقول: (ها نحن عدنا يا صلاح الدين)، وجرح كشمير ما زال ينزف إذ سلمتها بريطانيا للهندوس سنة ١٩٤٦ كما سلمت فلسطين لليهود سنة ١٩٤٨ م، والعدوان الثلاثي على بورسعيد المصرية سنة ١٩٥٦ م المؤلف من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، والمسلمون مضطهدون في الصين والهند والفلبين وتايلاند وغيرها.

أما أميركا المدعية بحقوق الإنسان فإنها تحتل أفغانستان وبالطائرات والمدفعية والدبابات، تهدم السجون على رؤوس المجاهدين، وفي العراق تحدث الفتن هي والموساد وتقسمه وترجعه ٤٠ سنة عما هو عليه واثنان ونصف مليون عراقي تشرد داخل البلاد و ٢,٥ مليون لاجئ خارجه، وسجن أبو غريب وغوانتينامو ما زالا شاهدين، أما اقتطاع تيمور الشرقية وفصل جنوب السودان ودارفور حقوق ديمقراطية لأنهم مسيحيون أما الصومال ولبنان وفلسطين ليقتتلوا وليبقى شرق أوسط مضطرباً خدمة لإسرائيل.

لننهج نهج صلاح الدين:

ولد صلاح الدين سنة ١١٣٨ في تكريت وتوفى سنة ١١٩٣ م قال الأيوبيون: إنما نحن عرب ونزلنا عند الأكراد وتزوجنا منهم، الأيوبيون ملوك اليمن نسبهم إلى بني أمية، والأيوبيون ملوك دمشق نسبهم إلى بني مرة بن عوف من بطون غطفان العربية.

نجم الدين والد صلاح الدين انتقل إلى بعلبك والياً عليها ٧ سنوات ثم انتقل صلاح الدين إلى دمشق حيث قضى فترة شبابه في بلاط الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي ملك دمشق وأسقط الفاطميين وفرض نفسه في مصر وأسقط وصد الحملة الصليبية سنة ١١٦٩ م.

الصليبيون استولوا على القدس سنة ٤٩٢ هـ وانتصر عليهم صلاح الدين في حطين ٤ تموز ١١٨٧ وتسلم مدينة القدس ٢٧ رجب ٥٨٣ هـ ليلة الإسراء والمعراج.

يتوجب على الدول العربية وخاصة السعودية ودول الخليج العربي أن تكون لديهم إستراتيجية وأجندة لا تبعاً، ويتحدوا بدولة واحدة مبدؤها الإسلام ويتخلصوا من الكابوس الأميركي الفاجر العاهر الكافر الذي في طريق الانهيار لا دعمه باستثمارات وإيداعات بالترليونات من الدولارات.

صلاح الدين نهج بتنظيف الداخل من الفتن والانقسامات ووحّده على الإسلام وأخلص بجهاده في سبيل الله فحرر الأقصى ولم يقبل أن يكون للصليبيين شبر واحد من الأرض، الهيمنة الأمريكية ووجود إسرائيل استمرار للحروب الصليبية.

الجزء التاسع عشر

الإسلام هو الحل..

تعبنا من مبادئ وأنظمة غير منتجة

مقدمة: أفيقوا أيها العرب

الغرب غرب الإسلام، وأمريكا تفعل سايكس بيكو جديدة، وتوجد قوميات وقطرية وفئوية ومذهبية ونعرات وفتناً وانفصالاً في بلاد العرب والمسلمين واتخذت الإسلام عدواً لها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي لأسلمته وتفصيله لنا ليخدم مصالحها.

تريد أميركا أن تستولي على بترول العرب، خاصة السعودية والخليج الذين ما زالوا يقبلونها إذ ساهموا بخسارة الأزمة المالية لديها ولدى الغرب كاستثمارات وبورصات ما يزيد على ترليوني دولار ثم دعموهم بأكثر من تريليون دولار، بالرغم من احتلالهم لأفغانستان والعراق وتخريبه وتجزئته، وفي دارفور وجنوب السودان ودعم ربيبتهم إسرائيل بيهودية الدولة واحتلالها ٩٨,٥% من أرض فلسطين وعدم حق العودة والقدس عاصمة أبدية لإسرائيل وتهجير الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة.

وبعد أن فشلت أمريكا هي وربيبتها إسرائيل في تحقيق نصر في معركة تموز ٢٠٠٦ بجنوب لبنان وهزمت إسرائيل هزيمة نكراء وأزيلت هيبتها تريد الآن إحداث فتنة وحرب أهلية في لبنان، لا أدري لماذا نخاف من أمريكا وإسرائيل والغرب، والله تعالى أكرمنا بالقرآن الكريم وهو نهج (دستور) -وبينة (معجزة) - ونص (كلام الله) - ولو دعت أميركا والهيئات التي تسيطر عليها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والغرب وروسيا والصين إسرائيل أن القدس عربية ويجب إزالة الجدار وإيقاف الاستيطان وعدم الحفر تحت المسجد الأقصى وعودة اللاجئين أهل البلاد منذ ألفي سنة فلن تستجيب إسرائيل لذلك.

أحياناً أظن أن فلسطين أرض في أمريكا يتنازع عليها العرب واليهود الموجودون بأمريكا لأنني أرى معظم زعماء العرب يحجون للبيت الأبيض ويطلبون من رئيس أمريكا الحل. ألسنا نحيط بـ"إسرائيل" (فلسطين المغتصبة) كإحاطة السوار بالمعصم ؟؟

عشقنا مبادئ وأنظمة غير منتجة:

القومية العربية ولغتها:

غلفوا اللغة العربية بالقالب القومي بحيث يتأتى لهم نشر المشاعر القومية والاعتزاز بالعرب.. العرب فوق الجميع كمثل ألمانيا فوق الجميع. وتغنوا بالعروبة وأمجادها وألفت الكتب ودمجت المقالات ونظمت الأشعار في هذا المضمار حتى باتوا لجهلهم يرون أن للعرب والعروبة فضلاً على الإسلام فلولا ذلك ما انتشر الإسلام ولا وجد في الحياة.

العرب في الجاهلية يصنعون صنماً من التمر يتخذونه إلهاً وبعد أن يجوع العربي يأكل صنمه أو معبوده.

نسوا قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) [الحُجُرات: ١٣]، وقول الرسول ﷺ: (لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى) وأيضاً (اسمعوا وأطيعوا لو وليت عليكم عبداً حبشياً رأسه كالزبيبة) وقول الفاروق رضي الله عنه (نحن قوم أعزنا الله بالإسلام، فإن ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله).

القطرية وجامعة الدول العربية:

اجتماع الناس على العرق واللغة وكل فتاة بأبيها معجبة، ورئيس الدولة يؤخذ العلم والحكمة منه، فأصبحت الأمة العربية بدلاً من دولة تحت حكم العثمانيين ٢٥ دولة لا يجمعها جامع، فدساتيرها من وضع البشر يفرقها الاستعمار وأصبحت القطرية قبل كل شيء تجتمع هذه الدول تحت مسمى جامعة الدول العربية.. وأن لا اتفاق لأن الدول تبع للدول الكبرى، زعماء تربوا وتثقفوا ورضعوا القوانين الغربية وغسلت أدمغتهم بالولاء لدول الغرب لا يملك الواحد منهم سوى اللباس كلباس كرازاي بعباءته.

المبدأ المادي:

لا إله والحياة مادة، وجعلت المادة أزلية، فالمادة عقيدتهم، بتطورها الدائم حسب زعمهم هي مصدر تفكيرهم ومنبع نظمهم وقوانينهم، فالحجر والفأس والتركتور والسيارة والطائرة والصاروخ هي التي تفرض نظماً للعلاقات بين الناس.

الاشتراكية:

دعاتها لا يميزون بين ما هو إلغاء للملكية الفردية وبين ما هو تحديد لها، بالكم أو الكيف أو منع امتلاك بعض الموارد والمصالح كأدوات الإنتاج ومثل ذلك، هل ذلك مقتصر على النظام الاقتصادي، أم هي نظام حياة كامل، فان كانت نظام حياة فما هي عقيدتها؟ وإن كانت نظاماً اقتصادياً فحسب فما هي العقيدة التي انبثقت منها؟

الحرية:

إنها كذبة كبرى لا وجود لها في العالم، لأننا نجد أن كل إنسان يعيش في مجتمع ما وبحكم عيشه فيه فهو يخضع لما فيه من نظم وقوانين فلا يستطيع أن يتصرف إلا بالقدر الذي يجيزه له قانون ذلك البلد، فالناس مجبرون بتنفيذ قوانين بلادهم سواء وافقت أهواءهم أو لم توافق، فكل إنسان سيره منضبط بالقانون وإلا كان معرضاً للعقوبة، فلا وجود لهذا المعنى في الدنيا مطلقاً، أي معنى الحرية.

المبدأ الرأسمالي:

قام هذا المبدأ إثر الصراع ما بين الكنيسة والحكام وأفرز فصل الدين عن الدولة وعن مركز اتخاذ القرار ونظرة فردية للأرض فقط تميزت بالمادية والنفعية والاستغلال والاستعمار وحرية مطلقة في نوع العمل والتسعير فالرأسمالية مذهب فردي أناني نفعي أعطى الحرية المطلقة في التملك والاستغلال والاستهلاك ومحوره عامل يغزو جميع عناصر الإنتاج والاستهلاك ويصنع نظامه وتشريعه وحريته في التدين والرأي والاستثمار ولو خالف الدين، فالشعب مصدر كل شيء وحكم الشعب للشعب، وتميز هذا المذهب بالفساد بجميع أنواعه وانحلال الأخلاق وعدم وجود أي قيم ومعظم الدول العربية والإسلامية قوانينها مستمدة منه.

الاستعمار:

نهب خيرات وخامات الدول المستعمرة والسيطرة على قراراتها ولتبقى تبعاً له حتى حين يرحل عنها إلا أنه يدرب حكاماً مخلصين له يسيرون على منهجه وقوانينه ويعمل على (فرق تسد)، ولا يمنع تدريس الدين الإسلامي ولكن بطريقته، فالدين لا دخل له بالسياسة وشؤون الحياة وإنما هو من شؤون الآخرة وعلاقة العباد بربهم مقصورة على العبادات والأخلاق، فالدين لا يتدخل بنظام الحكم والسياسة والاقتصاد (أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله).

وبما أن أوروبا عانت من تدخل الدين بالسياسة وجرها إلى حروب دامت مئات السنين، فلم تنهض إلا بعد أن أبعدت الدين عن الحكم، فالدين في الكنيسة والمسجد.

التاريخ:

أبرز المستشرقون الصورة المشرقة لأوروبا ونهضتها وشخصيتها رجالها ومفكريها، والإساءة لتاريخ الأمة الإسلامية ـ خاصة الدولة العثمانية ـ فلم يتركوا فتنة حدثت أو خلافاً وقع أو صراعاً على حكم إلا أبرزوه، مما جعل الشباب المسلم يخجل من تاريخه (فأرخ لنا فيليب حتي وأمثاله) ويتصور معركة الجمل ومعركة صفين ومرج دابق والخوارج والشيعة واغتيال عمر وعثمان وعلي، ولم يؤرخوا للاجتماع والاقتصاد وعلاقات الأمة الإسلامية بغيرها. نحن كنا قبل الغرب وأمريكا وروسيا.

أليس محمد الفاتح عامل المسيحيين كما عامل صلاح الدين الصليبيين، أليست الدولة العثمانية حمت بيضة الإسلام من الفرنجة خمسة قرون وهزمت أوروبا مجتمعة مرات عديدة أليست الولايات المتحدة كانت تدفع لوالي الجزائر ٦٤٢ ألف دولار ذهباً سنوياً لتمرير سفنها بأمان وذلك سنة ١٧٩٥ ولدولة الخلافة ١٢٠٠٠ ليرة ذهبية عصملية. وإجبارها على توقيع المعاهدة باللغة العثمانية، دفع إلى السلطان عبد الحميد الثاني من يهود ٥٠٠ مليون ليرة ذهبية وأن تسدد ديون الدولة وتصلح أسطولها على أن يعطي اليهود فلسطين لم يقبل وقال: عندما رد الوفد جزاه الله خير الجزاء عن الإسلام (فلسطين أرض الإسراء والمعراج) حينها كانت الخلافة العثمانية في أشد حالاتها ضعفاً وكان يكيد الغرب الكافر للإسلام..(إني لا استطيع أن أتخلى عن شبر واحد من فلسطين فهي ليست ملك يميني.. بل ملك الأمة الإسلامية.. فإن عمل المبضع في بدني لأهون علي من أن أرى فلسطين قد بترت من الخلافة العثمانية.. وإذا مزقت دولة الخلافة يوماً فإنهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن).

الديمقراطية والشريعة الإسلامية (أيهما أفضل حكم الخالق أم حكم المخلوق؟)

كل نهج أو نظام يتبعه الإنسان ويدين له فهو دين. الديمقراطية من كلمتين ديموس وتعني الشعب وكراتوس أي التشريع.. الطاعة في التشريع من العبادة.. فأي طاعة لتشريع غير تشريع رب العزة؟ فطاعة لمن شرع ورفض لطاعة الله، إن كانت الديمقراطية آلية من آليات الانتخاب فلا بأس.. ولكن إن كانت نهج ودين الرأسمالية فغير مقبولة فالرأسمالية تؤمن:

١) حرية الاعتقاد والتدين أو لا يؤمن بأي ركن من أركان الإسلام، فهذا ارتداد عن الدين.

٢) سب الرسول محمد ﷺ أو الاستهزاء به أو تنقصه أو يقولون قتل القاتل ورجم الزاني وقطع يد السارق أفكار رجعية لا تجوز فهذا اعتراض على حكم الله.. كفر.

٣) حرية الاستثمار، بارات وخمارات ومصانع خمر وأكل لحم الخنزير والربا وأماكن الدعارة في الفنادق وغيرها حفظاً للسياحة لا يجيزها الإسلام مطلقاً.

٤) الزنا برضا الطرفين فالزاني يجلد أو يرجم في الإسلام، الديمقراطية حكم الشعب للشعب.. هتلر.. وموسوليني.. وبوش.. أوصلهم النظام الديمقراطي إلى الحكم مع أن برامجهم إبادة الخصم وتحطيم الآخرين والحرب الوقائية بغير تحقيق أهداف نفعية أما الإسلاميون إذا كادوا أو وصلوا للحكم كما حصل في الجزائر وحماس في فلسطين فيعتبر ذلك همجياً وإرهابياً، إذن الديمقراطية كلمة جوفاء لا معنى لمدلولها في أي مجتمع إلا في بطون الكتب، وعلى أفواه المضللين أو المظليين وهي ليست عقيدة أو فكراً أو نهجاً فهي دين الرأسمالية والغرب يريد أن نسبح في دائرة مفرغة أو نتيمم من تراب ضفة النهر والنهر جار وإذا وجد الماء بطل التيمم فالإسلام موجود، أمريكا قدمت نموذجها الديمقراطي في العراق وقالت سيكون قدوة تحتذى للدول العربية والكل يعرف ما هو حاصل بالعراق، الذين يصوغون القرارات في البرلمانات هم رؤساء اللجان الذين لا يتعدى عددهم أصابع اليدين، حتى الوصول إلى مجالس النواب لا يتم إلا بالمال ومنهم من يتكلف بربع مليون دينار والدعاية والعشائرية والعنصرية والطائفية والحزبية وتخصيص شرائح مسلم.. مسيحي.. شركسي.. بدو. الشمال والوسط والجنوب وحصة للنساء وعدم قبول حزب معين كما في مصر باعتبار أنه حزب ديني، أما أهل الرأي والمشورة والعلماء والفقهاء وأصحاب الخبرة والاختصاص وأهل الفكر والرأي فقلما يصِلون، وبالتالي لا تفرز الانتخابات الأفضل، والإسلام دائماً مغيب.

الديمقراطية البريطانية: أعرق الديمقراطيات لم نعرف منها إلا وعد بلفور والاستعمار والحقد وفرق تسد.

الديمقراطية الفرنسية: هي وبريطانيا وضعتا سايكس بيكو وضمت الجزائر إليها بالقوة (بلد المليون شهيد).

الديمقراطية الأمريكية: لا يزال جرح اليابان ينزف من قنابلها الذرية وسجنا أبو غريب وغوانتينامو وتخريب أفغانستان وباكستان والعراق ودعم الفاجرة العاهر ابنتها إسرائيل.

الثيوقراطية: حكم ديني يستمد الحاكم حكمه من الله باستمرار.

البيروقراطية: معناها التعقيد والتحويل وعدم الإنجاز وغياب المسؤول والفساد الإداري والرشوة وجزء من عالمنا العربي يسبح فيه.

العلمانية: يا ليتها مشتقة من العلم، فالعلمانية وضع الدين جانباً لأنه لا يصلح لحياة الناس، فمكانه البيت والمسجد فقط، القوانين من صنع عقول الناس، تنهض بها كما نهض الغرب. ويا ليتهم اتحدوا بهذه القوانين وشكلوا اقتصاداً وديناراً عربياً!! بل تفرقوا..

العولمة:

بحكم الاختراعات والفضائيات والخلوي وغيره اتصل العالم وتنقلت البضائع بإزالة الحواجز وهي عالمية الرأسمالية بشركاتها الكبرى بإنشائها مصانعها بدول ذات أجور متدنية لتسيطر على العالم بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الخصخصة:

تحويل منشأة ومرافق تملكها الدولة فتبيعها إلى أفراد أو شركات سواء كانت وطنية أو أجنبية باعتبار أن ذلك انفع للمواطن على تقديم الخدمة وفي رأيي هيمنة واستعمار اقتصادي، ونسمع بمصطلحات إفرنجية كالشرعية والرباعية وحقوق الإنسان والزواج المدني ومؤتمرات النساء لتحرير المرأة وتحديد النسل وعدم تعدد الزوجات والمعارضة إذا كانت للانفصال.. كلها تعبيرات لفرض أفكارهم وهيمنتهم لئلا يقوم للإسلام قائمة.

لا عزة لنا إلا بالإسلام:

كان المسلمون دولة واحدة، عرباً وعجماً يتنقلون متى شاءوا ويقيمون أنى شاءوا دون إذن إقامة وجواز سفر ويمتلكون الأراضي والمساكن والمتاجر دون قيود ويتزوج العربي من الأعجمية والعكس وكلهم حريصون على القرآن والسنة، في تطبيق شرع الله تذوب أنانية الفرد، وحب النفس، والمصلحة الفردية أمام المصلحة العامة وإخوانه في مجتمعه لينال رضي الله تعالى، والله لم يترك الخلق حيارى وقال: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ ۚ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۚ فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) [المائدة: ٣]

وحينما يقنع المسلم أن هناك استحالة اعتقادية أن لا يشرع الله شرعاً ناقصاً.. نصل إلى قوله تعالى: (قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ ۚ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ۚ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ الْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ) [الأنعام: ٥٧].

الجزء العشرون

هل الأزمة المالية العالمية اقتصادية بحتة

أم لها علاقات بالمبدأ الرأسمالي الآيل للسقوط ؟

مقدمة:

الأرقام الحقيقية الكارثية لنفقات حرب أمريكا في أفغانستان (مقبرة الإمبراطوريات) والعراق (مهد الحضارات) ستصل بالمستقبل إلى ٧ ترليونات دولار، وهذه من أسباب أزمة أمريكا المالية العالمية. هذه الحرب أسوأ من حرب أمريكا في فيتنام، وهذا قول من وزير خارجية أمريكا السابقة (مادلين أولبرت).

الأزمة المالية العالمية وصلتها بالمبدأ الرأسمالي:

المبدأ الرأسمالي مبدأ خرب، لأنه نتج عن صراع ما بين الكنيسة والحكام، فأفرز فصل الدين عن الدولة والحياة، فآمنت الرأسمالية بالفردية وحريتها المطلقة وحرية التملك والعمل ولو كان ذلك يناقض أحكام أي كتاب منزل من الله تعالى أو أي قيم أو خلق أو روحانية.. أمر مادي بحث، جعلت الشعب مصدر كل شيء فهو يصنع القانون والنظام وهو التفسير البسيط للديمقراطية والعلمانية.

مبدأ دنيوي مادي يخضع للطمع والجشع والهوى والملذات ولو كانت على الأرحام يجلس الغربي وابنته الشابة تجلس بحضن صديقه ويقبلها وغير ذلك وهو يتفرج عليها وسعيد بهما أيديولوجية غربية ساقطة حضارياً وعقلياً وشرعياً.

النظام الرأسمالي منذ أن أسس نخر به السوس لأنه أسس على باطل، فلا بد أن يتعارض مع الفطرة، حريات مطلقة بالتملك والاستثمار والهيمنة والسيطرة وهوى ونفعية فلا بد من فشله. العبرة بصحة المبادئ لا بتشييد المصانع فعقيدة الإسلام منبثقة من القرآن الكريم ومنبثق منها مبدأ يعالج أمور الحياة وباق ما بقى الدهر لا يتغير طبقاً للرغبات والمصالح.

بدايات الأزمة المالية بترك القاعدة النقدية الذهبية:

المشكلة بالأساس فكرية عقائدية مبدئية قبل أن تكون اقتصادية لأن المبدأ الرأسمالي غير مبني على العقل ويخالف الفطرة لسيطرة ١٠٠ رأسمالي على مقدارات العالم:

منذ ظهور الدولة الإسلامية أيام الرسول ﷺ وعاشت ١٤ قرناً لم تشهد أي أزمة مالية على الإطلاق لاعتمادها على قاعدة الذهب والفضة لقيمتها الذاتية وثباتها. قبل سنة ١٩١٤ عاش العالم قرنين على النظام الاقتصادي المعتمد على الذهب والفضة فلم تحدث مشاكل اقتصادية.

منذ الحرب العالمية الأولى حتى الثانية أصبحت الدول المتحاربة تطبع عملة ورقية دون تغطية ذهبية. في الحرب العالمية الثانية رحلت الأرصدة الذهبية بالأطنان من خزائن الدول الأوروبية إلى خزائن وبنوك أمريكا خوفاً عليها.

منذ مؤتمر بريتون وودز-١٩٤٤ وما نتج عنه بدأت الأزمات المالية:

في هذا المؤتمر أصرت أمريكا أن يكون البنك المركزي الفدرالي هو المشرف على ثبات أسعار الصرف للعملات، والدولار هو النقد الوحيد الذي يصلح ليكون أداة التبادل بالذهب وسعرت الأونصة ب ٣٥ دولاراً.

أسس صندوق النقد الدولي للإشراف على سعر صرف العملات طبقاً لتقييم كل دولة لعملتها ولمنح قروض ولتثبيت العملات وتناولها إلا أنه:

١- أصبح يطالب الدولة الطالبة للقرض لتخفيض عملتها.
٢- إلغاء مختلف أشكال الحماية الجمركية للمنتجات المحلية حتى لا تنافس الدول الفقيرة الدول الغنية ولتبقى فقيرة.
٣- دخول رؤوس الأموال الأجنبية للدول الفقيرة، لا بل للسيطرة على مواردها لا لنقل التكنولوجيا كما يدعي الصندوق.
٤- إلغاء الدعم عن أي مواد غذائية أو بترولية.
٥- التقشف وتجميد الأجور ورفع الرقابة عن الأسعار لتنمية الناتج المحلي كلمة حق أريد بها باطل.
٦- تجميد الأجور وجميع القروض الربوية لتبقى الدولة دائمة الاقتراض لعقود طويلة.

مع صندوق النقد الدولي أسس البنك الدولي ومجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة وكلها هيمنت عليها أمريكا وأصبحت مؤسسات استعمارية لإفقار الدول وسرقة خيراتها.

أمريكا تدخل الأزمة المالية صاغرة:

بعد أن أصبح الدولار مغطى ١٠٠% بالذهب ومهيمناً على جميع العملات والتحويلات وبدعم صندوق النقد الدولي إلا أنه في الستينات من القرن الماضي انحدر وأصبح سعر الأونصة الذهبية ٤٠ دولاراً وعجز في الاقتصاد الأمريكي وميزان المدفوعات والميزان التجاري وحرب فيتنام كما هو الآن حربها في أفغانستان والعراق فانحدار رصيد الدولارات من ١٠٠% - ٢٠% واستمر الانحدار حتى سنة ١٩٦٨ ولو وقفت بريطانيا مع فرنسا حين سحبت أرصدتها من الذهب من أمريكا وأراد ديغول إعادة القاعدة الذهبية للعملات لسقط الدولار منذ ذلك الحين.

في ١٩٧١/٨/١٥ أصدر الرئيس الأمريكي نيكسون قراره القاضي بإلغاء تبديل الدولار بالذهب. ومنذ ذلك وأمريكا تسيطر على العالم بدولارها الورقي وبسيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ليس إلا.

أسباب الأزمة المالية العالمية في رأيي:

١- تبدأ بنظامهم الرأسمالي المنبثق عنه نظامهم الاقتصادي مبدأ خرب لا قيم ولا خلق له متبعين أهواءهم، تشريع بغير هدىً من الله، والإنسان أخر منتجاتهم الطبيعية وهو ذروة تطورهم مثل الدهرين كانوا يقولون نموت ونحيا لا يهلكنا إلا الدهر. قال تعالى: (إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ) [المؤمنون: ٣٧].

٢- يعالجون الفشل بالفشل وسداد الدين بدين أكبر مع فوائده ولو امتثلوا للنظام الاقتصادي الإسلامي لنجوا لكنهم قارنوا أنفسهم بالنظام الشيوعي المنهار وسينهارون مثله بإذن الله.

٣- يرتكز اقتصادهم على قاعدتين: كنز المال واستثمار المال بالربا. بينما الاقتصاد الإسلامي:

١) يحرم كنز المال

٢) يحرم الربا

٣) الزكاة وحدها كافية لتغطية الميزانية علاوة على الخراج والركاز والصدقات والملكية العامة، الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار.

٤- الغلول الذي نهى عنه الإسلام وهو استثمار النفوذ للسيطرة على المال، ليس له حق فيه.

٥- عندما اعتمد العالم العملة الورقية دون تغطيتها بالذهب بدأت مشاكله الاقتصادية لعدم وجود أي قيمة ذاتية لها، وعندما تكثر النقود دون تغطية تنخفض قيمتها ولولا أن دول العالم لديها دولارات في بنوكها وصناديقها السيادية لانهار الدولار منذ زمن بعيد فهي تحافظ عليها لتحافظ على نفسها، وهذا الذي حصل بالأزمة المالية العالمية، أثرت الأزمة على العالم لارتباطها بالدولار.

٦- الاستثمارات الكبيرة بالمليارات واستدانتها من البنوك بالمليارات رغم الرهونات العقارية تعصف بالبنوك وتفقدها سيولتها.

٧- الأسهم التي تتداول باسم الشركات لا تحدد بناء على موجوداتها الفعلية.

٨- أسهم شركات وبورصات ومضاربات في أسواق مالية كبيرة بيع وشراء عدة مرات دون تقابض وانتقال فعلي بين المشتري والبائع، مضاربات قمار من مجتمع ليس لديه أمانة وقيم وأخلاق وتذبذبات طبقة كبيرة فيما بينها وغنى سريع جداً جداً بالمليارات على حساب الدخل القومي للبلاد وهذا حاصل مع كل الدول التي تنتهج المبدأ الرأسمالي واقتصاده.

٩- سياسات السوق العولمة والخصخصة:

١- الخصخصة هي الرأسمالية الاستعمارية. الاستيلاء على ثروات البلاد النامية بأيدي فئة متنفذة همها المال والجاه والسيطرة على المنشآت والمصالح العامة للدول النامية.

٢- العولمة تمكين الرأسماليين وعلاقاتهم التجارية، فتح أسواق العالم أمام منتجاتهم المنقولة، وإنهاء تدخل الدولة، والتحرير المالي بالأسواق والبورصات مما يحدث ارتجاجات في البنوك وتعطيل استثماراتها.

٣- من نتائج العولمة دخول الأموال وخروجها بحرية أدى إلى غسيل الأموال وإخفاء مصادرها.

العملة الورقة من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية:

١- الأزمة ومسبباتها هي أمريكا والغرب بفرض عملاتها الورقية بقوة التي أصدرتها لتحرم الشعوب من ثرواتها سواء كانت تحت أو فوق الأرض أو بالبحر نفط وغاز ومعادن : حكام العرب والمسلمون استساغوا هذه الهيمنة المسمومة، أليست هذه مصيبة؟

٢- تراكم الديون الاقتصادية هي السبب و (وول ستريت) كان المحرك للاقتصاد وليست مؤسسات الأعمال والشركات الكبرى والمصانع هي المحرك له.

٣- تنافس الدول الكبرى على خيرات بلادنا بعملات ورقية وارتباطنا بها وإشعالها الفتن والحروب وتجزئة دولنا ليست سبباً وإنما نتيجة تكمن في الفكر الرأسمالي وأيديولوجيته كمبدأ ساقط حضارياً.

هل نحن العرب شملتنا الأزمة المالية العالمية؟

٣٦٠٠ مليار دولار خسارة أمريكا وحدها و ١٨٠٠ مليار خسارة دول الخليج من قيمة ودائعهم وأكثر من ٢٠٠ مليار خسارتهم بأسواقهم المالية لارتباطها بالأسواق المالية الأمريكية والأوروبية، وبراون رئيس وزراء بريطانيا زار الخليج أخر سنة ٢٠٠٨ وحصل على استثمارات ودعم لصندوق النقد الدولي بما يزيد عن ترليون دولار، علاوة على شراء الخليج ب ٣٠٠ مليار سلاحاً، وأخيراً صفقة ب ٦٠ ملياراً وبدون ذكر أسماء. شيخ خليجي تعهد بشراء ١٦,٢% من بنك باركليس بريطاني ومؤسسة خليجية تعهدت بشراء ٢,٣ مليار دولار من أسهم هذا البنك وشيوخ دول الخليج ينفقون على شراء الخيول والجمال والأسود والنمور والصقور والكلاب قد تصل إلى ١٥ مليار دولار سنوياً، أليست هذه أموال العرب وكل من ينطق بشهادة لا اله إلا الله محمد رسول الله.. لو أنفقت زراعياً وصناعياً بأرض العرب هل يحصل انفصال بجنوب السودان!!

أمريكا هي البلاء وبالإسلام الشفاء:

التطرف صناعة أمريكية إسرائيلية، هيمنة وابتزاز ونهب خيرات البلاد، قنص بالطائرات للمجاهدين، وهدم البيوت وقطع الشجر والطرد من الأرض، وأكثر من نصف سجناء العالم لديهم، والفتن وسايكس بيكو جديد وتغيير الصراع بين العرب واليهود إلى صراع عربي سني يهودي ضد فارسي شيعي ونسيان شيء اسمه فلسطين والقدس والمسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين غير مرتبط بعقيدة المسلمين، فأصبح لديهم معلماً سياحياً من مخلفات التاريخ، هو قمة الإرهاب ويخاطبون الحكام أليست خير من ركب المطايا؟ فإن لم نكن مهيمنين فلن تبقوا على عروشكم جالسين.

ما هو الحل من الأزمة المالية العالمية:

٥٠ دولة إسلامية يمثلون ٢٥% من سكان العالم على رأسهم العرب وعلى رأس العرب دول التعاون الخليجي وعلى رأسهم السعودية، البترول والغاز لديهم يمثل ٤٠% من احتياطي واحتياج العالم، بلغت عائداتهم ٤٥٠ مليار دينار سنوياً، الفرصة سانحة بهذه الأزمة سحب أرصدتهم من أمريكا والغرب وطردهم من أي بر وبحر ويكونوا اللاعب الوحيد في الأسواق برجوعهم إلى قاعدة النقد الذهبي وسك الدينار الإسلامي وجعله عملة التقييم لذهبهم الأسود والأبيض وترك شرع المخلوق العاجز الناقص المحدود وعودة الإسلام للحكم، إن الحكم إلا لله، ويقول الرسول ﷺ: (بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء).. (وما إن تمسكتم بكتاب الله وسنتي فلن تضلوا أبداً) وسيدنا عمر بن الخطاب يقول: (نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فإن ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله) وسيدنا علي بن أبي طالب يقول: (ما غزي قوم في عقر دارهم إلا ذلوا) (الله اكبر).

الجزء الواحد والعشرون

أفكار ومفاهيم في الاقتصاد الإسلامي

النظام الاقتصادي الإسلامي جزء لا يتجزأ من المبدأ الإسلامي المنطلق من العقيدة الإسلامية المنبثقة من كتاب الله وسنته المطهرة، القرآن الكريم كلام الله ودستوره المؤدي إلى جنته، وهو كون ناطق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو خاتم الرسالات الذي أنزل على رسولنا النبي الأمي الأمين خاتم النبيين والمرسلين عليه الصلاة والسلام محمد بن عبد الله المرسل رحمة للعالمين والمهيمنة رسالته والناسخة للرسالات السابقة والذي أم النبيين في المسجد الأقصى حين عروجه للسماء والمقرون اسمه مع خالق الوجود (لا اله إلا الله محمد رسول الله).

الدين الإسلامي منه الدولة بنظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي، ونظام الحكم يصلح لكل زمان ومكان بنظامه الرباني خالق الكون والإنسان والحياة.

هناك استحالة اعتقاديه إيمانية أن يشرع الله شرعاً أو يسن قانوناً أن يكون ناقصاً لا يفي بحاجة البشرية ولا يصب في خدمة الإنسان كإنسان أينما كان حتى قيام الساعة.

المبدأ الرأسمالي ومنه نظامه الاقتصادي من عقول بشر – ناقصين محدودين عاجزين محتاجين – أصحاب هوى وميول ومصلحة ومنافع يتعدل قانونهم طبقاً للسيطرة والنفوذ، يتمتع بالفردية والأنانية والملكية غير المحدودة والحرية المطلقة لا تهمه مصلحة الجماعة وليس فيه روحية أو خلق أو قيم.

هل الغرب يفهم المبدأ الإسلامي؟

يفهمه فهماً دقيقاً، وجربه في حروبه الصليبية معنا، ويعرف أنه إن سيطر الإسلام فسيحكم العالم، فحفاظاً على مبدئه وحضارته يمنعوننا أن نكون أمة صناعية ولا حتى زراعية بل مستهلكين لا نستغني عنهم، فقر وذل ومديونية وانعدام وزن وأمن عادي وغذائي، وما تأييدهم للحركات الانفصالية إلا لتمزيقنا وترسيخ قطرية دائمة لنبقى عبيداً لهم وتبعاً لأنظمتهم وحكامنا يحاربون الله ويطيعونهم ومعجبون بهم.

ما لم نكن كعرب بدولة واحدة وحاكم واحد يخشى الله ويمتثل لأوامره ونواهيه يطبق شرع الخالق ويطرد الاستعمار ويحرر فلسطين ويؤمن أنه من المسلمات البديهية أن التصنيع وإيجاد ثروة صناعية حقيقية هي التصنيع الثقيل الذي يقوم أساساً على صناعة الآلات التي تشمل صناعة الحديد والصلب وصناعة المحركات للسفن وهياكلها والدبابات والطائرات وهياكلها والجرارات والعربات والإلكترونيات والصناعات النووية ونتمكن من صناعة الآلات التي تحتاجها كل صناعة، أو الزراعة والخدمات والتجارة، وبصورة أدق متابعة التكنولوجية المتطورة والسيطرة على بترولنا استخراجاً وتكريراً ونقلاً وبيعاً وهل بنقصنا المال؟؟ والله لا ينقصنا إلا تحكيم شرعنا بحياتنا وإلا سيتكرر ما يحصل في تونس ومصر واليمن والبحرين والعراق وليبيا فالحكام خانوا شعوبهم فثارت عليهم، ونسأل الله أن يكون توجه الشباب إرضاء لله تعالى حتى يرضى عنا وينصرنا.

آليات الاقتصاد الإسلامي وركائزه:

١-تحريم كنز المال واستثماره في جميع المجالات.

٢-تحريم الربا: شخص ينشئ مصنعاً من أموال البنوك + فوائدها + ضريبة دخل ومبيعات + أرباحه ثم يسدد البنوك من أموال الشعب والبديل شركات المضاربة والمرابحة في الإسلام.

٣-الزكاة تجبيها الدولة وتصرفها في مصارفها.

٤-الخراج: وهو كراء للأرض بنسبة ٢٥% من غلتها فإن لم يزرعها لمن سلمت إليه تنزع منه وتعطى لغيره.

وهناك الإرث والوصية والوقف والهبة وغيرها، وبها يصل المال إلى عبد الرزاق وخديجة وحنا وجولييت، وفي الاقتصاد الرأسمالي: كنز للمال واستثماره ربوياً والنقد في الإسلام وسيلة وليس غاية قال ﷺ: (ثمروا أموالكم فإن الزكاة تكاد تأكلها).

الملكيات في الإسلام:

١- الملكية الفردية: حق فردي، روعيت فيه مصلحة الجماعة وخلافة الأرض وإشباع الحاجات العضوية ونزعات وغرائز الفرد المنضبطة بأوامر الله ونواهيه.

٢- الملكية الجماعية: قال ﷺ: (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار).. البحار والأنهار والعيون والغابات والمراعي والمساحات والطرقات والمعادن على ظهر الأرض وفي باطنها ويدخل في النار البترول والغاز وغيرهما.

٣- استخلاف بيت المال وملكية الدولة: بيت المال شخص اعتباري يحكمه الخليفة وما يحميه من الملكيات والعطاء وواردات الدولة الزكاة والخراج والجزية والأراضي الميتة ومال من لا وارث له ومصانع السلاح الحربي والذري وما شابه ذلك وأي زراعة أو صناعة غير الذي يقع تحت الملكية العامة.

كيف يعالج الإسلام فقر البلاد وفقر الأفراد:

١-فقر البلاد: يحل بالاستفادة من الموارد الطبيعية واستثمارها واستغلالها حيث أودع الله خيرات فيها فالأرض ذلول والآيات الخاصة على هذا المرفق كثيرة جداً، القاعدة الشرعية تقول: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).

٢- فقر الأفراد: المشكلة في المجتمع العلماني الفاسد، فالفساد لا يحل الفساد ودين جديد لا يسدد دين سابق، مئات من الأفراد يملكون المليارات والباقون بخط الفقر. غزارة في الأرصدة، وسوء في التوزيع، حينما يقوم المجتمع الإسلامي على التقوى والعدالة والتكافل فيحصل إنتاج غزير وحسن توزيع،

وتعود الزكاة إلى بيت المال كما عادت سابقاً أيام الخليفتين عمر بن عبد العزيز، وهارون الرشيد، والآيات والأحاديث الخاصة على ذلك كثيرة جداً جداً.

في الغالب المجتمعات ٣ طبقات:

١- فئة قادرة متفاوتة دخلها يزيد عن إنفاقها وتستطيع إشباع الكماليات.

٢- فئة تستطيع أن تعمل وتشبع حاجياتها الضرورية الأساسية وقسماً من الكماليات.

٣- فئة فقيرة وأخرى تحت خط الفقر، وفئة لا تستطيع أن تعمل لإعاقات عقلية أو بدنية فيها.

الفئة الأولى تنهض الفئة الثالثة بزكاة تجبيها الدولة وهبات وصدقات وتكافل اجتماعي لأن المال مال الله.

كيف يتم الإشباع:

١-عاديون وكبار وأغنياء ينفقون على أرحامهم سائلهم الله عنهم يوم القيامة، وهم مسؤولون عنهم شرعاً قال ﷺ: (.. وأيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى) رواه أحمد عن ابن عمر.

٢-الزكاة كفرع في بيت المال كافية لتغطية حاجات الفقراء والمساكين وكتبت مقالة في هذه الصحيفة رقم العدد ١٨٤٧ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١ أن دولة عربية كبيرة فقيرة، إلا أنه يوجد فيها أغنياء بإحصائية من البنك الدولي وبما أنني محاسب.. فقد أخذت الأعداد وضربتها بالمتوسط الحسابي لما تملك كل فئة فكانت ٣٣,٨ مليار دولار وميزانيتها لعام الإحصائية ٣٠ مليار دولار وهو عام ١٩٩٥ فما بالكم الآن سنة ٢٠١١.

٣-إن لم يكن أقارب للفقراء والمعوزين فبيت المال مسؤول عنهم.

٤-إذا لم يكن فرع الزكاة ببيت مال المسلمين كافياً فيصرف من أبوب أخرى وإن لم يكف يفرض ضريبة على الأغنياء لسد حاجات الفقراء، لأن هدف السياسة الاقتصادية الإسلامية إشباع الحاجات الأساسية لجميع الرعية.

اتساع الهوة بين الحاكم والمحكوم فهي كالبرد سبب كل علة:

أولاً: الأمة الإسلامية تريد تطبيق شرع الله المؤدي لجنته.. ومعظم الحكام اعتقاداً أو ظناً منهم أن الإسلام غير صالح للحكم وأن شرع المخلوق أفضل منه.

ثانياً: الأمة الإسلامية تريد قتل من يهزأ بالرسول الكريم سيدنا محمد ﷺ أو ينتقصه، سواء كان مسلماً أو كافراً يقتل دون استتابة وهذا رأي الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

ثالثاً: الأمة تريد إغلاق مصانع الخمور والبارات التي في الأسواق والمطاعم والفنادق.. وإغلاق دور اللهو الفاحش.. وأماكن الدعارة والعاهرات والقمار ولو أدت إلى إنعاش السياحة وصوت على هذا الأمر مجلسا النواب والأعيان بإباحته.

رابعاً: الأمة تريد قطع يد السارق وجلد أو رجم الزاني والزانية وكما جاء في الحديث الشريف.. تطبيق حد من حدود الله أفضل على الله ان يمطرنا ٤٠ يوما وهدم أسوار الكعبة أهون على الله من قتل نفس بريئة.. فمن قتلها فكأنما قتل الناس جميعاً.

خامساً: تريد الأمة التخلص من الاستعمار وأذنابه وطردهم من البر والبحر والجو واستثمار أموال البترول في بلاد المسلمين لأنها ملك لكل المسلمين وتابعيهم.

سادساً: حاكم أطيح به في بلد عربي ثروته ٨٠ مليار دولار ، لو وزعها على شعبه لحظي كل نفر بألف دولار وآخر سيطاح به يملك ١٤٠ مليار دولار لو وزعها على شعبه لحظي كل نفر ب ٢٨٠٠٠ دولار وما حدث من انتفاضات شعبية نتيجة للهيمنة والظلم ونهب العباد وإفقار البلاد.

سابعاً: أليس حرياً بحاكم مصر حالياً أن يفرض الحظر الجوي على ليبيا ولديه كل الإمكانات بدلاً من الدول الاستعمارية طمعا بالبترول.. ويضم ليبيا لمصر وينصب أميراً عليها.. وينتدب خمسة من علماء المسلمين لمحاكمة القذافي الذي قتل شعبه الأعزل بالطائرات والمدفعية ؟

ثامناً: أليس حرياً بحاكم مصر أن يفتح معبر رفح ويرسل مليوناً من المجاهدين في سبيل الله إلى غزة والضفة ؟ وحاكم كهذا يجب عليه ألا يخشى إلا الله وإذا قطب وجهه تجاه اليهود ترتعد فرائصهم وعلى المسلم أن لا يبيع آخرته بدنيا غيره ومتى نفتح باب الجهاد ؟

تاسعاً: أليس حرياً بالمملكة العربية السعودية أن تضم مملكة البحرين إليها وتنصب أميراً عليها يحكم بشرع الله ولا يبقى لشيعي أو سني أي احتجاج أو مطلب إذا حكم بالعدل ؟

عاشراً: يجب على الحكومات والمقربين للحاكم نصحه وبيان الحق والخطأ فإن كانت الأمة تريد حكم الشرع المؤدي إلى قربات الله وجنات الخلود فهذه مهمتهم.

يجب أن يكون رائدنا التحاور وقول الحق وحرية الرأي:

الكفر البواح: لا يجوز الخروج على الحاكم المسلم بالسلاح إلا إذا أعلن الكفر البواح، وفي نفس الوقت ألا يكون أسير واقع محاط به ويعيش لدنياه فقط وأن لا يرفض التغيير وأن لا تأخذه العزة بالإثم، وأن بعد الدنيا جنة أو نار.

انظر لمن ملك الدنيا بأجمعها هل راح منها بغير القطن والكفن.

التظاهرات: يجب أن تكون سلمية وألا تتجاوز التعبير عما تعانيه وتريده الأمة، هدفها المبدأ والفكر لا الأشخاص وألا يحدث قتل أو تخريب، إذا أمر الحاكم بإطلاق النار على المتظاهرين إلا يطيع له الضباط والجنود، وان لا يبيعوا آخرتهم بدنيا غيرهم، فإن أطاعوه منعوا من عقابه ولكن هل يستطيع أن يمنعهم من عقاب الله ؟؟

إذا قتل ٦ من المتظاهرين وجرح ٢٠ فتنتفض أهاليهم للانتقام فيزداد القتل بين الطرفين فتحصل فتنة ثم حرب أهلية كما هو حاصل الآن في ليبيا واليمن وبعدم وعيهم ينفذون ما يريده الاستعمار وزبانيته.

القاتل يقتل: لا يجوز لمدني قتل شرطي أو جندي، وكذلك العكس ففي الإسلام القاتل يقتل دون إبطاء.. قال تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) [البقرة: ١٧٩].

العجز والفجور: هل مسؤولية الجندي في المعركة كمسؤولية قائد الفرقة؟ طبعاً لا.. أي قائد أو مسؤول أو وزير أو عالم أو خطيب مسجد كبير جداً كالحرمين الشريفين مثلاً يسمعهما قائد البلد والملايين وما شابه ذلك إذا أيقن أنه عاجز عن تحقيق ما يطلبه الله منه فليتنحَّ ويسهل الأمر لغيره.. ويلزم بيته ويندب حظه ويستغفر ربه ويعلم أن ما بعد الدنيا من دار إلا الجنة أو النار.. فلا يرتكب الفجور فيقصف شعبه بالمدفعية والدبابات والطائرات.

ضاق صدر الشعوب:

سئمت من الجمارك والرسوم المتعددة والمخالفات والعقوبات وضريبة المبيعات والمجاري وضرائب غير مباشرة ومباشرة كرسوم دخول وخروج وعودة وفيزا بين الأقطار وضريبة دخل وخدمات ومسقفات ومبيعات حتى على الكلام وبطالة غير مقنعة وظاهرة فماذا تريد ؟

نظاماً اقتصادياً إسلامياً ربانياً حقيقياً متميزاً:

لا تشوبه شائبة ربوية وكثير من الدول الكبرى أصبحت الفائدة لديها صفراً، بآليات الاقتصاد الإسلامي نضمن وصول الثروة للجميع دون استغلال واحتكار وتسلط، وهناك آلاف الدكاترة والعلماء، الفكرة مختمرة لديهم لا يريدون إلا وجه الله، ألم نترجم ضريبة المبيعات من اللغة الألمانية وغيرها وإذا عرفت الله طبقت أمره وعلى الحاكم أن يستعين بأهل الحل والعقد فعلى سبيل المثال زيادة الرواتب لا تحدث إلا عندما يكون التضخم قد أكلها سلفاً والحل دعم الحاجات الأساسية وتخفيض أسعارها حتى يستفيد منها عامل الزراعة وغيره.

نريد أن يكون الإسلام واقتصاده في واقعنا لا في خارجه:

تفسير الإسلام بما يناسب مجتمعاتنا الفاسدة ولوي النصوص ينافي طبيعة الإسلام المتفردة ويؤدي إلى أخطاء جسيمة فنظام الإسلام وفروعه واقتصاده لم يصنعه الناس لأنفسهم إنما صنعه رب الناس وخالقهم ومالكهم ورازقهم.

لماذا الإسلام أفضل من القوانين الوضعية:

إشباع جوعات الإنسان وغرائزه هي طاقات حيوية مستلزمه الإشباع، وهي التي تدفع الإنسان على إشباعها وهذا الإشباع لا بد من تنظيمه بنظام معين يحققه ويحدث في الوقت نفسه الطمأنينة عند الإنسان وإذا ترك دون تنظيم سيؤدي إلى إشباع شاذ وفوضى في الغرائز والتدني إلى درك الحيوان لأن الإنسان عرضه للتفاوت والتناقض والاختلاف والتأثر بالبيئة والمحيط ، وأي نظام ناتج عن العقل سيكون نظاماً متناقضاً يؤدي إلى تخبط البشر.

لذلك لا بد من أن يكون إشباع الحاجات والغرائز أتياً من خالق هذه الغرائز والحاجات العضوية في الإنسان.. وهو الله تعالى ومن هنا تأتي حاجة الناس إلى الرسل ورسالاتهم يبلغون الناس نظام الله الخالق وآخرها وخاتمها القرآن والسنة المطهرة رسالة سيدنا محمد ﷺ خاتم النبيين والمرسلين والمرسل رحمة للعالمين، فيها النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خالق الكون والإنسان والحياة وأي نظام لا ينبثق عن عقيدة لن يحل المشكلة مطلقاً والخالق أدرى بما خلق.

الجزء الثاني والعشرون

السياسة الداخلية والخارجية في الإسلام

ورأي في الثورات العربية الحالية

مقدمة

عندما تفعل آليات الاقتصاد الإسلامي

1. **عدم كنز المال ولو أخرجت زكاته.**
2. **تحريم الربا.**
3. **الزكاة كعباده ماليه تحصلها الدولة وتوزعها على أنصبتها.**
4. **استثمار جميع خيرات الطبيعة التي وهبها الله لمخلوقاته فوق الأرض وتحت الأرض ومن البحار.**
5. **تفعيل شركات المرابحة لئلا تأكل الزكاة المال.**
6. **الإرث يوزع حسب الشرع والوصية والصدقات ولينفق كل ذي سعة من سعته والوقف وغيرهما.**

ومنح الأراضي الحية والميتة للزراعة وتجبي الدولة خراجها. وحرية التجارة وإخراج وإدخال السلع والعملة الذهبية وإلغاء الربا والقرض الحسن وإلغاء الكثير الكثير من الرسوم والضرائب والجمارك المباشرة وغير المباشرة، عند ذلك يصل المال إلى جميع أفراد الأمة ويحصل اقتصاداً فعلياً يدب على الأرض لا اقتصاداً خادعاً تحكمه الأرقام والنسب اقتصاداً دفترياً فقط!!

السياسة الداخلية في الإسلام والوازع الديني:

تعتمد السياسة الداخلية في الإسلام على الوازع الديني المنطلق من العقيدة المنبثقة من القرآن الكريم والسنة المطهرة فالمسلم المستنير بالإيمان يحكم شرع الله في جميع تصرفاته وحياته الدنيوية يمزج المادة بالروح وينظر إلى السماء قبل أن ينظر إلى الأرض ويزن عمله بميزان عقيدته الإسلامية من خير وشر وافعل ولا تفعل وحرام وحلال وأمر ونهي وأن الدنيا عرض زائل يأكل منه البر والفاجر والآخرة وعد صادق يحكم فيه ملك عادل وإزالة الحجر عن الطريق صدقه فعلى سبيل المثال صاحب استراحة أو مطعم أو فندق إن ألزم ببيع الخمر خدمه للسياحة يرفض

ولو أغلقوا مصلحته وسجنوه لعدم امتثاله للقانون وشرطي أو مدني إذا أمر أن يطلق النار على ابن بلده يرفض ولو سجنوه أو قتلوه لأنه لا بيع أخرته بدنيا غيره فأمره لا يدفع عنه عذاب الله يوم القيامة.

ولو خير المسلم أن يدفع مبلغ مائة دينار ضريبة دخل أو مبيعات أو زكاة واجبة لمن يجبيها ألف دينار فيختار الزكاة بوازعه الديني ويرفض ضريبة الدخل برادع القانون الوضعي عندما انقطع التيار الكهربائي بمدينة واشنطن أو نيويورك لمدة ساعتين أو أقل فحصلت فيهما أكثر من مائتي ألف جريمة اغتصاب وقتل وسرقة فهناك فرق كبير جداً بين الوازع والرادع ألم تقتل ديمقراطية وحقوق الإنسان - الأنجلو سكسون - ثلاثمائة مليون إنسان أسود لتستولي على أمريكا. وهل طبقوا حظراً جوياً على إسرائيل بحربها على غزة ٢٠٠٨؟

كثير من المسلمين مضبوعون بالغرب وأحكامه ورفاهيته وأن العائق هو الإسلام منذ قرن ونصف ونحن نطبق أحكامهم وهيمنتهم علينا فعلى سبيل المثال لا الحصر:

١- ثرواتنا من بترول وغاز ومعادن وأرصدة بأيديهم وبرنا وبحرنا وسماؤنا مستباح لهم وكما هو حاصل في ليبيا اليوم تتنافس الدول الاستعمارية على نهب بلادنا ونحن صامتون نتفرج عليهم كما نتفرج على مباريات كرة القدم.

٢- أشدنا مصانع الخمور وشربناها مثلهم ففي أمريكا ١ من ١٠ من السرطان ناتج عن شرب الكحول وهناك الإيدز والإجهاض والأطفال غير الشرعيين وكل ٥٩٦٢ حالة زواج يقابلها ١٩٦٣ حالة طلاق وجريمة اختطاف كل ٨ دقائق وقتل كل ٧٨ ثانيه واغتصاب كل ١٨ ثانية وسرقة كل ١٦ ثانية علاوة على الاكتئاب والانتحار والأمراض النفسية فحدث ولا حرج.

٣- حرية الاستثمار بالبارات والقمار وتجارة النساء ولحم الخنزير والسفاح والعري والزنا فلو زنا رجل وامرأة باختيارهما ولم يدع أحدهما على الآخر فهذه حرية شخصية وما ذكر آنفاً موجود بالبلاد العربية الإسلامية هذا هو الغرب وعلى رأسه أمريكا نأخذ منهم السم الزعاف.

يجب التحرر من المفاهيم الغربية:

الغرب يحاول ترسيخ فكره الذي يتناقض مع الإسلام من:

أن نعشق المعاصي مثل الكفر والخمر والبارات والعري والزنا بموافقة الطرفين والارتداد عن الإسلام وحرية الرأي والاستهزاء بالرسول صلى الله عليه وسلم كحرية صحافية.

١- أن نلوي النصوص الشرعية للقوانين الغربية الوضيعة لنبرر أحقيتها لا أن نحتكم إلى الشرع باعتبار قوانينهم أفضل من شرع الخالق وبها ننهض!!؟

٢- حوار الأديان يجب أن يقوم على قواسم مشتركة ما بين التوحيد والتثليث.

٣- الزواج المدني لهدم الصرح الباقي من نظام الأسرة وأن تتزوج المسلمة بكافر ومنع تعدد الزوجات وحقوق الإنسان إن كانت ضد الإسلام وجبت فأين هي بفلسطين وكشمير والشيشان والعراق وأفغانستان وباكستان والشرعية الدولية المستمدة من أنظمة الكفر وهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

٤- كلمه بطل يجب أن تطلق على الممثلين ولاعبي كرة القدم لا على خالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص والقعقاع وصلاح الدين وقطز والظاهر بيبرس ومحمد الفاتح وعز الدين القسام... ومعظم ما تقدم معمول به في بلادنا العربية والإسلامية من يحارب الله تعالى هل ينصره ؟؟

السياسة التجارية الخارجية في الدول الأوروبية وغيرها:

تتمثل عامة بعمليات بيع وشراء تجري بين أفراد أو مجموعات بين الدول وتتحكم المراكز الحدودية بها وهي المصادر التي ترفد الدولة بالثروة وتحقق لاقتصاده قوة ومنعة وأرباح حقيقية وهناك تنافس حاد بين الدول وقد تؤدي لحروب وتكتلات بينها.

التجارة الخارجية من عصب الحياة ومن لوازم وجود الدول وبقائها وباختلاف نسب تكاليف السلع يشتد التنافس لصالح أي بلد وكل بدل يرعى شؤون تجارته الخارجية.

منشأ البضاعة وتبعية التاجر:

الاقتصاد الرأسمالي سيطر على التجارة الخارجية واهتم بمنشأ المال ونوعه وجمركه والضرائب التي تفرض عليه سيطرة القوى الكبرى على التجارة العالمية نشأ غنى فاحش وفقر مدقع وأصبح الاستعمار إما عسكرياً أو اقتصادياً على الدولة الفقيرة أو صاحبة الثروات كدول التعاون الخليجي الذي يمثل بترولهم ٤٠% من احتياطي واحتياج العالم، أليس حرياً أن يكونوا دولة عظمى وثرواتهم ببلاد العرب والمسلمين لا لدى أمريكا والغرب ودعمهم لإسرائيل؟؟

منظمة التجارة الدولية (اتفاقية الجات):

كتعرفة جمركية وأمور أخرى سيطرت أمريكا والدول الأوروبية والصين واليابان ثم الهند فوقعت الاتفاقيات والدول الأخرى ونحن منها نتفرج على ما يحدث ارتفع مستوى المعيشة للدول الكبرى وانخفضت في الدول الأخرى.

السياسة التجارية الخارجية للإسلام:

وفي الإسلام
١. عبادات
٢. معاملات
٣. أحوال شخصية
٤. قضاء
٥. سياسة.

خمس الإسلام يتحدث عن الاقتصاد ومعاملات الناس ومنها التجار والتجارة الداخلية والخارجية سياسة التجارة الخارجية لا تتعلق بالمنشأ لأن أحكام المال كغيرها في الإسلام متعلق بأفعال العباد والتجار جزء من ذلك فأحكام المال تابعة لمالك المال وأي حكم على المال ينطبق على صاحبه إذا كان التجار من دول لديها معاهدات مع الدول الإسلامية حكمهم حسب نصوص المعاهدات، أما التجار من دول حربية فلا يدخلون البلاد إلا بأمان وإذن لعدم وجود معاهدات مع دولهم.

رعايا الدولة مسلمون وذميون:

ابتداء لا يجوز لهم إخراج الأسلحة والمواد الإستراتيجية من بلاد المسلمين لأن ذلك يقوي الدولة الحربية أما ما عدا ذلك فيدخلون ويخرجون ما يريدون من أموال وتجارة وسلع وخدمات ما دامت داخلة في المباحات والدولة لا تأخذ جمارك على تجارها المسلمين والذميين أو أي ضرائب.. قال ﷺ: (لا يدخل الجنة صاحب مكس) وطبق ذلك زمن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ولا يسأل التاجر عن منشأ البضاعة لأنه يعطي ثقة للتاجر ويقوى اقتصاد بلده وصناعاتها وثقة الدول بالتاجر الإسلامي لأن كلمة تاجر تعنى تقي وأمين وجرئ ورحيم وبهذا الأمر لا يذل المواطن نفسه للبحث عن توفير مواد أسباب المعيشة ولئلا يحقد على المجتمع وينتقم منه والمسلم وازعه الديني والرباني حاضر ورائده رضوان الله تعالى.

ينتح عن ذلك تكافل ومساواة ويحفز الفقير على العمل وتحدث مؤسسات لمساعدة الفقراء والأيتام والعجزة والمشردين علاوة على المؤسسات العلاجية المجانية.

ألم تدخل دول في الإسلام عن طريق التجارة كأندونيسيا والهند وكثير من المسلمين كتجار كانوا من حملة الدعوة وأدب الإسلام فأسلم على أيديهم الكثير.

إيجاد الأسواق التجارية:

مما لا شك فيه أن تصريف الإنتاج من أهم الأمور التي تزيد ثروة البلاد ولهذا اهتمت الدول قديماً وحديثاً بإيجاد أسواق لمنتجاتها بل قامت عظمتها عن طريق حماية تجارتها الخارجية وإيجاد أسواق لمنتجاتها ونحن لدينا البترول والغاز فمتى تقوم عظمتنا بما نملك؟؟

إيجاد الأسواق التجارية لتصريف الإنتاج ليس غاية وإنما هو هدف للثورة الصناعية لا نعتمد على أساس تجاري فقط لميزانيتنا التجارية نستورد بقدر ما نصدر لا بل سياسة تجارية خارجية صناعية عقائدية.

العبرة في صحة المبادئ لا بتشييد المصانع:

المصانع والماديات تذهب، والمبادئ تبقي الأمة المبدئية تتطلع للاستيراد والتصدير أن يكون رائده تعميم أفكارها وتعليم أبنائها لنقل المدنية وتغطية نفقات سفاراتها لذا تختار البلدان التي بضاعتنا مرغوبة لديهم وعملاتهم الصعبة تفيدنا ولازمة لنا ونشتري بها لثورتها الصناعية من أي بلد لقوة عملتهم وكذلك نرسل أبناءنا للتعليم الطبي والصناعي والإداري.

لا تسير التجارة على منشأ البضاعة لا بل على رعوية التاجر وانتمائه وإخلاصه لبلده ويسمح لأفراد الدولتين للأموال بالتنقل بين البلدين ولا تحدد كميات متساوية بالتبادل بناء على منشأ البضاعة لا بل فتح الطريق أمام تجارنا للحصول على العملة الصعبة وما يلزم لثورتنا الصناعية والتاجر يجب أن يكون بجانب بضاعته لتسويقها وكما تفعل الدول الكبرى بإيجاد وكلاء لهم ويتحكمون بالاستيراد والتصدير ونهب خيراتنا أما نحن فلدينا الحافز الإيماني الرباني العقائدي المنطلق من القرآن والسنة المطهرة فلا سبيل للنهضة إلا بها والتجار ثروة الإسلام.

الاحتقان والثورات والمظاهرات وجور السلطان وغياب العلماء الجهاديين وترك الجهاد والتخلي عن فلسطين (والسلام الإستراتيجي مع إسرائيل) سبب ما يحصل.

- اقتصادنا هش: أقصد دولنا العربية.. غزارة في الإنتاج وسوء في التوزيع.. هناك ٨%من السكان يملكون ٩٢% من الثروة و٩٢% من السكان لا يملكون أكثر من ٨% من الثروة.
- الاحتقان: تراكمات الظلم وعدم المساواة والبيروقراطية (عدم إنجاز المعاملات وسوء الإدارة) والبطالة المقنعة والرشوة والواسطة من أسباب ما يحصل.
- الثورات: بدأت عفوية شبابية بعناية ربانية فأزالت حاجز خوف الشعوب المقهورة وأرعبت الحكام وأظهرت سوآتهم وبينت أرصدتهم التي كنا نظنها بضعة ملايين فجاءت بعشرات المليارات من الدولارات يودعونها بأمريكا والغرب ثم يحظرونها ويأخذونها كأننا نهبها لهم ثمناً للكرسي.
- المظاهرات: يجب أن تكون سلمية ـ وأحياناً يكتنفها غوغائية ـ عقائدية دستورية لا يجوز لشرطي أو جندي أن يقتل مدنياً وكذلك العكس لئلا يبيع آخرته بدنيا غيره.. فإن قتل الحاكم عشرة وجرح ٢٠ مدنياً فيحصل الانتقام من أهالي القتلى والجرحى..

ثم الرد عليهم ثم الفتنة ثم الحرب الأهلية ثم يتدخل المستعمر ولكن إذا قتل الحاكم القاتل وأدب المعتدي فيظفر برضا الله ويحقن الدماء لقوله تعالى:

(وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) **[البقرة: ١٧٩].**

- **جور السلطان: معظم حكام العرب والمسلمين جبابرة لديهم طغمة فاسدة لا تتقي الله فإذا ثار علية الشعب أخذته العزة بالإثم والمفروض أن يعرض نفسه على كتاب الله فيرى أنه قصر بحق أمته وعصى ربه فليتنحَّ ويترك الأمر لغيره ويذهب لبيته ويندب حظه ويستغفر ربه ويطلب راتباً يعتاش منه ولا ينتهج الفجور فيدمر شعبه ويخرب بلده فالمسلم الحق يعتقد أن رأسماله الحقيقي عقيدته الصافية فزبانيته يريدون له النار لا الجنة.**
- **العلماء: ورثة الأنبياء وملح الأرض وواجبهم أن لا يخشوا إلا الله ولم نر ذلك.**
- **القطرية وترك الجهاد: جميع الحكام الغوا الجهاد من دساتيرهم وكل فتاة بأبيها معجبة وحاكم القطر عالم العلماء في كل شيء وعلى الآخرين التتلمذ على يديه.**
- **أحلي ما سمعت من سيدة أن المخابرات لا يعجزها متمرد لو اختبأ في بطن أمه لأخرجوه.**
- **التخلي عن فلسطين والمسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وأن السلام إستراتيجي مع إسرائيل وليسوا بأبلغ مما قاله أبو بكر الصديق رضي الله عنه: (ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا).**

الإسلام كون ناطق وهو مستقبل الإنسانية:

- **تكمن مسيرة الإسلام الكبرى في بناء الإسلام وإنسانه المسلم كي يصبح نموذجاً كونياً إنسانياً عندها يسود مختلف بقاع الأرض ويصلح كل زمان ومكان.**

- على الرغم مما حققته علوم الإنسان من تقدم في كل المناحي يتأكد لنا صراحة وضمنياً صلاحية الإسلام العقائدية القرآنية لحل مشاكل الإنسان كإنسان فلا يتناقض معه شيء ولو بسيط جداً.
- لماذا لم ينهض المسلمون بعلمانيتهم وقوانين الغرب منذ قرن ونصف والإسلام لم يحكم فعلاً ؟
- أمريكا والغرب وإسرائيل يخططون لنا لشرق أوسط جديد بأجندة جديدة والرد الحاسم كما تدعي أي دولة بالتآمر عليها تطبيق الإسلام بدستوره المؤدي إلى الجنة وتسيير جيشها لفلسطين لتحريرها بدلاً من قمع المظاهرات فتحطم مخططاتهم ولا يبقى متظاهر على الأرض والكل يريد الشهادة في سبيل الله.

الجزء الثالث والعشرون

المصارف المركزية وبيت مال المسلمين

البنوك الإسلامية × تمويل المشاريع × التسهيلات الائتمانية × القروض الخارجية

البنك المركزي:

للبنك المركزي استقلالية ووظائف وسياسات ويتبع رئاسة الوزراء ويختلف من دولة لأخرى ومما يقوم به الآتي:

١- إصدار العملة المحلية وتقويمها مع العملات الأخرى بما لديه من تغطية لها من الذهب والفضة وسلة عملات أخرى، وارتباطها بعملة عالمية كالدولار مثلاً ويحدد صرفها مع العملات الأخرى بسعر رسمي إلا أن هناك سعراً فعلياً للعملات تسمى السوق السوداء.

٢- يقوم بالمبادلات والتحويلات مع البنوك الأجنبية الخارجية وينظم الاستيراد والتصدير ويسيطر على حسابات وميزانية الدولة من إيرادات ومصروفات.

٣- يقوم بإصدار سندات بالعملة المحلية أو أجنبية لمعالجة العجز والتضخم والسيولة النقدية.

٤- مسؤول عن البنوك العاملة بالبلد فيقيدها بسيولة معينة ٣٠% واستثمار ٧٠% ويلزمها بإيداع ودائع إلزامية بنسب معينة ويخصم لها كمبيالات بمدد ونسبة فائدة معينة ربوية ليحافظ على الأسعار وحفظاً لحقوق المودعين فهو مصرف المصارف وأبوهم الربوي.

٥- ينطلق من مبدأ النظام الاقتصادي الرأسمالي الاستعماري المادي النفعي الذي حالياً يدرس النظام الاقتصادي الإسلامي عندما رأى البنوك الإسلامية كانت أقل ضرراً في أزمته المالية العالمية.

٦- ينظم مع الدولة زيادة الأجور إلا أنها تكون متأخرة عن ارتفاع الأسعار والتضخم قد أكلها سلفاً والحل الصحيح تخفيض أسعار المواد الأساسية ليستفيد منها الجميع كصغار التجار والمهنيين والباعة وعمال الزراعة وغيرهم.

بيت مال المسلمين:

قال الماوردي في الأحكام السلطانية: (بيت المال عبارة عن الجهة لا المكان) مهمته كل ما يرد إلى الدولة أو يخرج منها كأموال الخراج والزكاة والجزية.. بتحصيل وصرف وتنظيم وتشمل صوامع الحبوب وأبار البترول والغاز وينابيع المياه ومصانع السلاح وما شابه ذلك.

يتشابه البنك المركزي وبيت مال المسلمين بالأداء والاختصاص، لكنهما يختلفان مبدئياً، فالبنك المركزي ينطلق من المبدأ الرأسمالي الذي لا يعترف بالأحكام الشرعية ومبدؤه فصل الدين عن الحياة.. فالدين علاقة الفرد بربه فقط.. والقانون يسنه الشعب عن طريق البرلمان أما بيت مال المسلمين فأحكامه من القرآن والسنة المطهرة والاجتهاد وينظر إلى رضوان الله أولاً لتطبيق ما شرعه لنا حتى ندخل الجنة.. إذا كان الله معك فلا تبال والدنيا ساعة فاجعلها طاعة.

بيت مال المسلمين عملته الذهب والفضة.. قيمتها ذاتية تلبسها نساء العالم غير معرضين للنكبات كالبنوك الربوية. ومنذ أن تخلى العالم عن قاعدة الذهب أصابته النكبات فالليرة اللبنانية والدينار العراقي والروبل وانهيارهم ليسا عنا ببعيد ؟

بيت مال المسلمين شخصية اعتبارية أمواله قابلة للتملك الفردي كأراضي الخراج – ويقال عنها حالياً الأراضي الأميرية – رقبة الأرض ملك للدولة وأمير المؤمنين فيمنحها للأفراد وخراجها لبيت المال وكذلك من لا وارث له يتصرف به بيت المال بأمر الخليفة.

مهام بيت مال المسلمين:

يساهم في تمويل سياسة الدولة وإدارة أملاكها واستثمارها وتنمية أموالها ومشاريعها لا بل ينمي أي منافع معطلة في دار الإسلام وغايته ليس الربح.

الخلفاء الراشدون ومن جاء بعدهم انتهجوا سياسة سيدنا أبي عبيدة عامر بن الجراح أمين الأمة وأمين بيت مال المسلمين فعندما بويع أبو بكر الصديق رضي الله عنه بالخلافة قدر له أبو عبيدة راتباً.. دراهم معدودة كمصروف شهري وكسوة صيف وكسوة شتاء، ألم يحاسبوا سيدنا عمر بن الخطاب على ثوبه؟ من صفات أمين بيت المال القوة والورع والتقوى والأمانة بالإضافة إلى علمه وفقهه وصلاحيته لمثل هذا العمل.

كيف يعالج بيت المال الغش والتربص لعملته:

١- التضخم بشكله المعروف لم يحدث في الدولة الإسلامية طيلة ١٣ قرناً ولن يحدث إلا في سك نقود معدنية بأقل مما هو محدد للعملة كمعيار ٢٤ ينزل إلى عيار ١٨ أو ١٢ وهذا غش وحرام شرعاً.

٢- لا يصدر بيت المال أوراقاً نقدية إلا بتغطية كاملة وليست جزئية.
٣- قد يخطط الغرب لتجارة في بدء الدولة الإسلامية الحديثة بتبادل عملاتهم الورقية التي ليست لها قيمة ذاتية مع الدينار الإسلامي ويذهبون به للخارج ثم يأتون به لأخذ قيمته الذهبية.
٤- بيت المال يكون حريصاً على مراقبة الأسواق وتغير لأسعار وتخفيض العملات كما تفعل البنوك، والمسلمون حريصون فهناك جنة ونار.

المصارف في الدولة الإسلامية:

هي فروع لبيت المال كما هي منتشرة حالياً في جميع المجالات التجارية موجودة في الأسواق والجامعات والمستشفيات والمولات فتقوم مقام جميع أجهزة المحاسبة وأمناء الصناديق ويؤخذ قسم منهم للمصارف والباقون لدوائر أخرى ونضيق بهذا العمل شرخ البيرقراطية.

المصارف عامة لا تحتاج إلى رأسمال لأنها تعمل بودائع الناس سواء كانوا تجاراً أو موظفين أو مدخرين تحتفظ ب ٣٠% سيولة نقدية و٧٠% استثمار تعمل على نظام المشاركة والمضاربة ويمكن أن يمول فرع ما شركة صناعية كبرى تشغل آلاف الناس وتمنح القروض الحسنة والاستهلاكية دون أي فائدة أو عمولة ولا داعي للودائع الإلزامية التي تودعها المصارف بالبنوك المركزية الربوية حتى الإسلامية منها تلحقها شائبة الربا.. في مجتمعنا العلماني الربوي جبراً.

يقوم بيت المال وفروعه بالتحويلات وفتح الاعتمادات المستندية للاستيراد والتصدير والتقاص فيما بين الفروع ويقوم بيت المال وفروعه بشراء الشقق والسيارات والأثاث وبيعها بربح معقول وسينخفض مستوى المعيشة بحدود ٢٠% أو أكثر حينما نبتعد عن الربا.

يأخذ المصرف جعالة أي عمولة بسيطة على التحويلات والاعتمادات ربما قائل يقول: ومن أين تدفع رواتب الموظفين؟ نقول: بيت مال المسلمين وفروعه مرفق من مرافق الدولة كالأمن العام والدفاع المدني هل يأخذون أجورً من المواطنين لقاء عملهم؟؟ نحن نتحدث عن دولة إسلامية حديثة سيظهر فيها عباقرة ومجتهدون في شتى العلوم كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وسيكون الأمر قائماً على أسس روحية إيمانية وهو موجه لخدمة الفرد والمجتمع والإنسانية معاً.

التسهيلات الائتمانية:

تدخل تحت أحكام البيع (وأحل الله البيع) تدخل في باب التجارة المحلية والخارجية وهو جائز شرعاً ونظام المشاركة والمضاربة بديل للفائدة ويجوز لصاحب السلعة أن يجعل لسلعته ثمنين حالاً وثمناً أغلى مؤجلاً أو مقسطاً لعدة أجيال والمساومة بين البائع والمشتري جائزة برضاهما ثم يجري العقد على أحدهما وممكن تمويلها من المصارف أو تمويلها بقروض خارجية لا ربا فيها.

تمويل المشاريع:

حددت المشاريع التي تتولاها الدولة الإسلامية بما يعرف الآن بالقطاع العام فهو يتولى تمويل المشاريع الصناعية الكبرى ذات الملكية العامة إما من بيت المال فإن لم يجد فبقروض داخلية فإن لم يجد فبقروض خارجية غير ربوية وبغير هيمنة خارجية.

أما مشاريع القطاع الخاص كالسياسة الزراعية.. لا مكان للقطاع العام فيها وتمول من أفراد وجماعات وقروض.. وكل جماعة تمول مشاريعها بما تراه مناسباً سواء بهبات أو مساعدات أو قروض داخلية أو خارجية بغير فائدة ربوية والقطاع العام يمدها بالمال وبالمشاريع العمرانية.

طريقة تمويل المشاريع الإنتاجية:

إن يوجد في بيت المال مال فإن كان عدم القيام بهذه المشاريع يوقع الضرر بالأمة وببلاد المسلمين كوجود مصانع وآلاتها ومما يجعلها معتمدة في صناعتها وفي تسلحها على الدول الاستعمارية الكافرة فهذه من أضخم الأضرار وإزالة الأضرار فرض على الدولة وعلى الأمة فالثورة الصناعية ومصانع الآلات واجبة تدرس تكاليفها لمعرفة مقدارها.

تفرض الضرائب على الأمة لإقامتها وتجمع منها جبراً وإذا كان ملحاً لا يؤجل، تتصل بالشركات الأجنبية وتسير بالمشاريع بثمن مؤجل لا يكتنفه ربا حتى يتم جمع الضرائب، والدولة الإسلامية لن تكون تبعاً وستقود العالم بالإسلام ودول الخليج العربي جاهزة بإذن الله.

القروض الأجنبية وأخطارها:

عن طريق القروض الخارجية استعمرت إنجلترا مصر واحتلت فرنسا تونس عن طريق القروض وبسطت الدول الغربية نفوذها على الدولة العثمانية في آخر أيامها..عن طريق الديون تسلك الدول الاستعمارية أسلوب إعطاء القروض ثم تفرض نفوذها على الدولة المقترضة منها وتسيطر على ماليتها وتنشئ صندوقاً برئاستها لتتسلم المبالغ المخصصة للسداد وتصبح الحكومة الأجنبية داخل الحكومة المحلية وبعد الحرب العالمية الثانية بسطت أمريكا على الدول الفقيرة بالقروض والمساعدات وأصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أدواتها الاستعمارية يتحكمان بالعالم. منذ سنة ١٨٦٤م استدانت مصر وتركيا وإيران فلم يفلحوا ولم ينهضوا بقروض الغرب وما زال المئات من المصريين ينامون على أرصفة الشوارع وفي المقابر ولا يستفيد من القروض إلا الحكام وزبانيتهم ومعظم دولنا العربية مثقلة بالمليارات من الدولارات.

القروض الأجنبية سلاح سياسي ليس إلا، وهي لزيادة أمن أمريكا والغرب وغالباً لا تصرف لمشاريع إنتاجية أو صناعية بل استهلاكية ولا يصح أخذها كونها بالربا والربا حرام.

الرأي الشرعي في القروض:

بالنسبة للقرض الفردي مباح دون أي فائدة أو رباً فالرسول ﷺقد اقترض، فهو عام دون أن يحمل أي ضرر قال ﷺ: (إن خير الناس أحسنهم قضاء) إنما قرض الدولة فيجوز الافتراض للمصالح وفي حالات إغاثة الملهوف والزلازل والطوفان ودفع رواتب فهذه أمور واجبة ثم تحصل من أغنياء المسلمين وتسدد ما اقترضت لئلا يحصل فساد من تأخير الصرف وتلبية الحاجات الأساسية لرعايا الدولة الإسلامية واجبة أما القرض الذي يوصل إلى ضرر أو رباً فهو حرام ؟

الحكام والمظاهرات:

حينما أسمع أوباما الجبان الماكر التافه عدو الإسلام والمسلمين يتبجح بقذف جثة الشهيد بإذن الله ابن لادن في البحر.. فهذه هي البلطجة وقمة الإرهاب الدولي.. أليس حرياً به أن يسلمها لأهله في السعودية وهي حليفة له.. صليبية حاقدة وهذا هو الكافر المستعمر.

ونتنياهو النتن يخطب بالكونجرس الأمريكي مستهزئاً ومتحدياً الأمة العربية والإسلامية لا يحتاج إلا لبطل كالقعقاع _ وهو خمسة آلاف رجل _ يلطمه على وجهه ليخرسه ويرديه قتيلاً أقول إنه شباب الفيسبوك على حق حينما ثاروا على الحكام وأخرجونا من الخوف والنعاس.

الحكام:

لا يجوز الخروج على الحكام إلا إذا أعلن الكفر البواح أو قال شرعه أفضل من شرع الله ولا يجوز له أن يأمر جنده بقتل المتظاهرين السلميين وكذلك العكس.. فكل قتيل يدخل في عنقه وأن يضع نصب عينيه الجنة والنار.. فيجلس مع الثور ويعفو عن السجناء السياسيين ويقتل من قتل.. فلا يتعنت ويحدث فتنة بالقتل تؤدي إلى حرب أهلية.. ويطرب ويتدخل الاستعمار وربيبتهم إسرائيل في كل حين مطلوب من الحاكم المسلم تطبيق شرع الله تعالى أما العالم فيرعى الشرع بالتوضيح والبيان ويحاسب الحكام، وفي هذه الخطوب تذهب الجيوش للثغور فتحمي البلاد والعباد من المتربصين وبذلك تهدأ الفتن.. وتترك الشرطة والدرك لحماية النظام والعروش والمخابرات قادرة بالقبض على المخربين والمتربصين بظرف ساعتين ولو اختبؤوا ببطون أمهاتهم. وأحياناً كثيرة تكون بالدولة أجهزة عسكرية متنفذة ومتنافسة خارجة عن سيطرة الحاكم أو يكون سلعة لم ينته تاريخها بعد.

أما الجيوش كنا نظن أن دباباتها ومدفعيتها وصواريخها وطائراتها قد أكلها الصدأ لعدم الاستعمال ففوجئنا أنها قوية على المتظاهرين والمعارضين صامتة على الإسرائيليين يا للعجب؟؟؟.

مطالب الثورات والمعارضة:

حرية ديمقراطية.. ثم ارحل.. ثم لا نريد دولة دينية الحرية والديمقراطية: موجودتان وإن كانتا ضعيفتين وهما آليتان أو وسيلتان لا غايتان حرية التدين والارتداد عن الإسلام وحرية الرأي منها الاستهزاء بالرسول عليه السلام وحرية الاستثمار بالخمور والفجور والقمار والزنا برضا الطرفين كلها موجودة لا يعاقب عليها، أما الديمقراطية إن كانت تعني المبدأ الرأسمالي العلماني (دين الغرب) فموجود. إذا أدت الديمقراطية لحكم الإسلام كما حصل بالجزائر وحماس فغير جائز ويعتبر الإسلام إرهابياً.

ارحل ارحل: إذا رحل أو لم يرحل.. هل لديكم أجندة أو دستور بديل أو مبدأ وعقيدة ينبثق منها قوانين تعالج إشباع الحاجات الفطرية والعضوية والغرائزية في الإنسان أفضل ممن خلقها؟؟ لم أسمع من المتظاهرين والمعارضين نريد طرد الاستعمار نريد استثمار أموال العرب في بلاد العرب والمسلمين نريد الوحدة العربية لا نريد الاشتراكية أو الشيوعية نريد الجهاد في سبيل الله وتحرير فلسطين وتطبيق الإسلام ففاقد الشيء لا يعطيه.

تونس: لا يزال الحجاب يمنع والقمع موجود والنظام كالسابق إنما تغيير وجوه.

مصر: مشكلتهم الأساسية معالجة الفقر وما دامت قناة السويس مفتوحة أو اتفاقياتها مع إسرائيل محافظ عليها فأميركا راضية وتقدم مساعدات.

أما كان حرياً بمصر وجيشها ومفكريها أن تفرض الحظر الجوي على ليبيا وتضمها إليها وتتوحد مع السودان ودول التعاون الخليجي تدعم بالمال فهذه فرصة ثمينة لن تتكرر وتتحطم مخططات الاستعمار للأبد ؟

ليبيا واليمن وسوريا: يعتقد حكامها أنهم على حق والمعارضة على باطل وكانت فزاعاتهم البلطجية والقاعدة والسلفيين والمتآمرين فقتلوا العباد ودمروا البلاد وفتحوا الباب لتدخل الاستعمار.

فلسطين: يبحثون من خلال أن قضية فلسطين إقليمية ضيقة وليست إسلامية وما زال السلام إستراتيجياً وبيد أمريكا.

دولة مدنية لا دينية: تضم جميع الأديان والاتجاهات.. المسلم والكافر.. أليست حكوماتنا هكذا.. لا رجال دين ولا لباس معين في الإسلام.. كل رجل مسلم من رجال الإسلام، والمسلمون جميعاً سواء.. وهذا مدلول غربي سوق علينا أليست إسرائيل دولة دينية ؟

الإسلام هو الحل:

أليس الرسول ﷺ كرئيس دولة وجيش أخذ برأي الحباب بن المنذر بتغيير موقع معركة بدر وبرأي الشباب لملاقاة كفار قريش خارج المدينة بمعركة أحد وبرأي سلمان الفارسي رضي الله عنه بحفر الخندق بمعركة الأحزاب.. فيا أيها الحكام اقتدوا بالرسول عليه الصلاة والسلام وبتعاليم الإسلام تفوزوا.

هل تستطيع العلم والحضارة الغربية أن تسن قانون زواج ومصاهرة وتراحم وحسب ونسب وإرث ووصية ووقف وصدقات وزكوات أفضل مما جاء به الإسلام؟

أليس سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه القائل: (نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فإن ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله).

السيرة الذاتية للمؤلف

دراسته الأساسية والثانوية في مدينة المفرق وأربد والتحق بكلية الحقوق بدمشق بالانتساب لمدة سنتين ولم يكمل تعليمه لظروف اجتماعية قاهرة. متزوج ولديه (١٠) أبناء. عمل في شبابه في عدة مجالات داخل الأردن وخارجها لبعض الوقت، وقد عمل في قطاع البنوك مدة ٢٨ عاما وتقلد عدة مناصب في حينه، ثم آثر الاستقالة ليعمل بالتجارة منذ عام ١٩٩٠ وللان. كان له مخالطات أدبية وثقافية كثيرة جدا أثناء شبابه مع الجماعات والتيارات الثقافية المختلفة. أفاده عمله بالمصارف أن يقف على حقيقة عمل البنوك وتوصل في قناعة كان الأساس في الكثير من كتاباته مفادها أن البنوك بوضعها الحالي تستطيع أن تعمل إسلاميا ضمن نظام إسلامي بطريقة المشاركة والمرابحة الإسلامية ودون أن يكنفها أي شائبة ربوية وتحقق بالوقت نفسه ما تصبوه إلى من الأرباح المالية. كتب في عدة صحف وأخرها في جريدة اللواء منذ عام ١٩٩٣. يعتبر هذا الإنتاج بين أيدينا اليوم حصيلة سنوات طويلة من الخبرة العملية والقراءات المستمرة والمتابعة المختلفة نسأل الله أن يعود بالنفع على جميع من يقرأه ويشارك في نشره.

المصادر

١. القرآن الكريم – تفسير الطبري – مختصر تفسير الطبري
٢. القرآن الكريم – أسباب النزول للسيوطي – إعداد د. محمد حسن الحمصي
٣. القرآن الكريم – تفسير القرآن الكريم – ابن كثير القرشي الدمشقي
٤. القرآن الكريم – تفسير وبيان مفردات القرآن الكريم
٥. القرآن الكريم – في ظلال القرآن الكريم – سيد قطب
٦. القرآن الكريم – صفوة التفاسير – محمد علي الصابوني
٧. من أهم كتب الأحاديث – صحيح البخاري ومسلم ومسند الإمام أحمد والترمذي
٨. نهج البلاغة- شرح الشيخ محمد عبده- للإمام علي رضي الله عن كرم الله وجهه
٩. الخراج – يحيى بن آدم
١٠. كتاب الأموال- تحقيق محمد خليل هراس/لأبي عبيد القاسم بن سلام
١١. كتاب الخراج – للقاضي أبو يوسف/ يعقوب بن إبراهيم
١٢. النظم المالية والاقتصاديه في الدولة الإسلامية على ضوء كتاب الخراج للقاضي أبو يوسف– تأليف محمد محمد– دار الثقافية / الدوحة
١٣. إغاثة الأمة بكشف الغمة – للإمام المقريزي
١٤. إحياء علوم الدين /باب الشكر/ للإمام الغزالي
١٥. مقدمة ابن خلدون
١٦. ابن تيمية – العبودية – الطبعة الرابعة
١٧. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق – الزيلعي
١٨. اقتصادنا – محمد باقر الصدر – الطبعة الثالثة
١٩. اقتصادنا – د. محمد حسن أبو يحيى

٢٠. مقدمه في التاريخ الاقتصادي – د. عبد العزيز الدوري
٢١. الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة / محمد المبارك
٢٢. النظم الاقتصادية – ب م / رفعت المحجوب
٢٣. النظم الاقتصادية في العالم عبر العصور/ أحمد شبلي
٢٤. الاقتصاد الإسلامي/ د. محمد عبد المنعم خفاجة
٢٥. الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي/ أحمد عواد محمود الكبيسي/ رسالة ماجستير
٢٦. مناهج البحث عند مفكري الإسلام - د. علي سامي النشار
٢٧. محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد السياسي / فوزي منصور
٢٨. مقتطفات من مقالات للأستاذ حسن التل / مؤسس جريدة اللواء
٢٩. المذاهب الاقتصادية – جورج سول/ ترجمه راشد البراوي
٣٠. كتاب كارل ماركس
٣١. سعر الذهب ١٩ ديناراً للغرام عيار ٢٤ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٦ تقييماً لإحصائيات الخراج.

الفهرس